www.kassiounpaper.com

826

الاحد 03 ايلول 2017

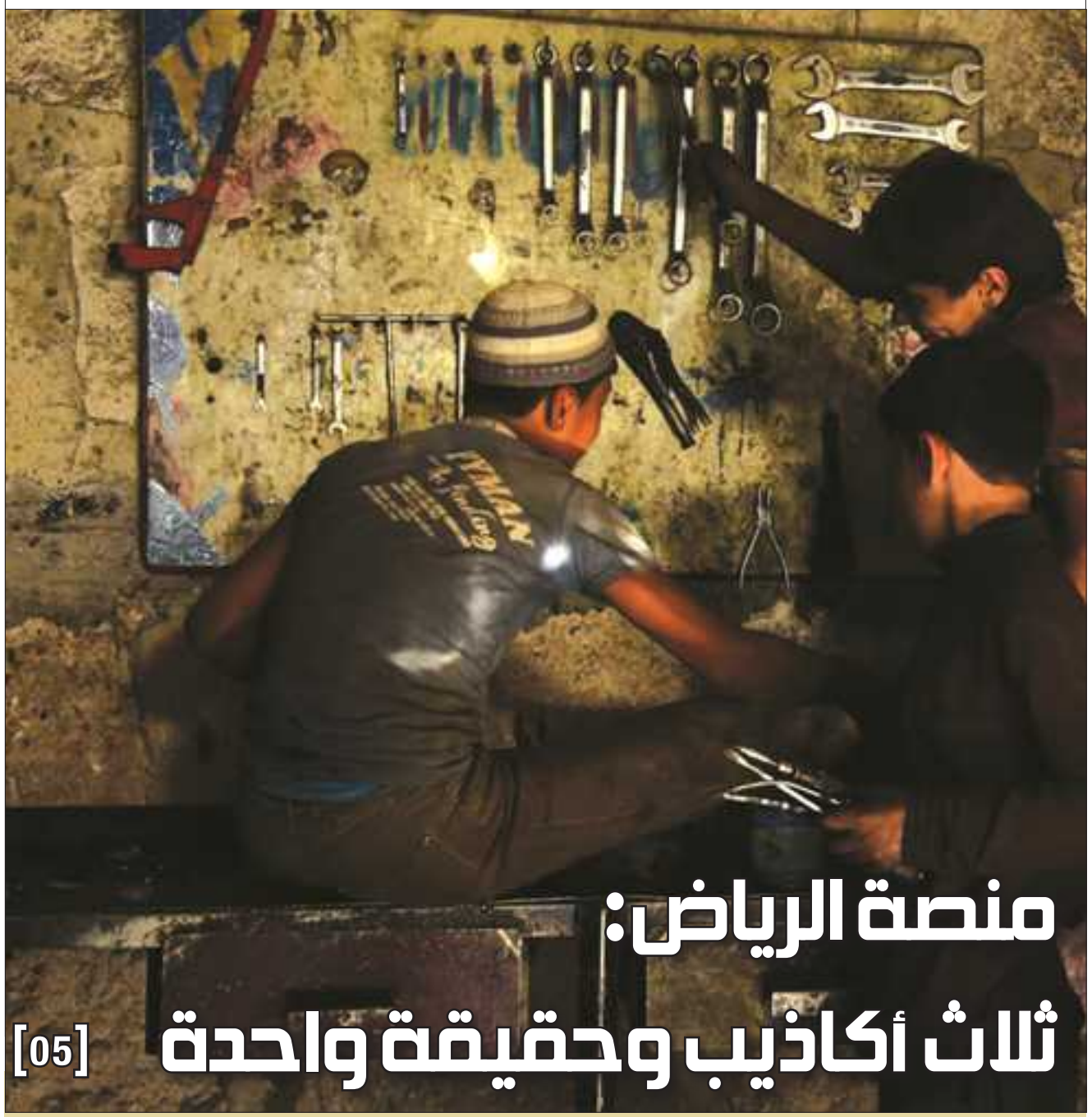
حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



منصة الرياض: ثلاث أكاذيب وحقيقة واحدة [05]

الافتتاحية

التشدد طريق مسدود

يلاحظ المتابع لتطور مسار الأزمة السورية منذ 2011، إن كل تشدد من أي طرف كان، استدرج على الدوام تشدداً من الطرف الآخر، ليكون قانون الفعل ورد الفعل هو السائد والفاعل الأساسي في تحديد اتجاه تطور الأحداث.

يعود جذر التشدد إلى مفهومي «الحسم والإسقاط»، ففي حين رفع متشددو المعارضة شعار الإسقاط، دون أي اعتبار لتوازن القوى الداخلي والدولي، رفع النظام شعار الحسم العسكري، دون حسبان مستوى وحجم التناقضات في البلاد، وضرورات التغيير، والمناخ الدولي والإقليمي الذي تشكل بعد انطلاق الحركات الاحتجاجية في العديد من بلدان المنطقة.

وكانت النتيجة الأولى لذلك، حدوث انقسام حاد في البلاد على أساس هذين الخيارين غير الواقعيين، الذي فتح الباب على مصراعيه لتدويل الأزمة السورية، مما سمح للإرهاب الفاشي، بالتمدد والتوسع، وتهديد الدولة السورية في وجودها، باعتباره ذراع قوى الفاشية الدولية التي تعمل على تعميم الفوضى، وتفتيت الدول والبلدان.

واليوم، في ظروف الإجماع الدولي والإقليمي، على الحل السياسي كخيار وحيد للأزمة السورية، و بعد اعتراف كل الأطراف بعدم وجود حلول عسكرية، يستمر التشدد بشكل آخر، وضمن دائرة الحل السياسي نفسه، ولعل التجلي الأبرز لاستمراره هو الشروط المسبقة، والأولويات التي يحاول كل طرف فرضها على طاولة التفاوض والعملية السياسية.

إذا كانت مظاهر التشدد السابقة الفاشلة التي تجلت في محاولات «الحسم والإسقاط» تخالف توازن القوى، ووصلت إلى طريق مسدود، فإن التشدد اليوم، أي الشروط المسبقة، لا تخالف توازن القوى فحسب، بل تخالف أيضاً منطق الحل السياسي نفسه، الذي لا يمكن أن يكون إلا على أساس التوافق، والتنازلات المتبادلة، وكما أن التشدد بصيغته الأولى استدرج تشدداً مضاداً، فإن الشروط المسبقة اليوم – ومن أي طرف كان– تعطي الحجة والذريعة للطرف الآخر بأن يطرح هو الآخر شروطاً مسبقة، مما يعني في العمق نسف خريطة الطريق المعتمدة للحل، أي القرار الدولي 2254، ومحاولة إجهاض العملية السياسية في المهد، لتصبح بذلك بمثابة عملية تخادم قلما نجد لها مثيلاً في الصراعات والحروب.

وعلى كل حال، بات واضحاً أن الخيار الوحيد أمام قوى التشدد، هو التراجع، بحكم عاملين أساسيين: فمن جهة يصطدم التشدد بالسعي الحثيث للقوى الدولية الصاعدة في الوصول إلى حل سياسي، عبر جهد دبلوماسي وعسكري متكامل ومتسارع، ويصطدم أيضاً برغبة ومصالح أغلبية السوريين وسعيهم للخلاص من الكارثة التي ألمت ببلادهم، وإذا كانت المبادرة بيد المتشددين في السنوات الأولى، فإن الذي يمسك بزمام المبادرة اليوم هي قوى الحل السياسي، التي تتعزز مواقعها أكثر فأكثر، فهي التي تحدد اتجاه سير الأحداث، وتزيل العوائق الواحد تلو الآخر من طريق الحل، وتدفع العملية إلى الأمام، رغم كل محاولات الإعاقة، وبات لديها الكثير من الأدوات التي تؤمن خروج سورية من دوامة الأزمة، والحفاظ على وحدة البلاد واستعادة سيادتها، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والقضاء على الإرهاب، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

شؤون عمالية



قوانين الاستثمار في سورية

02

ملف «سورية 2017»



القضية الكردية.. حذار من «لوبي التوريط»

08

شؤون اقتصادية



الدولة اقتصادياً... بين الغرب والشرق

12

شؤون عربية ودولية



أرباب الرأسمالية يقرّون: العولمة لا مساواة

15

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



أقوال بلا أفعال

إذا جمعنا التصريحات التي يدلي بها أركان الحكومة الذين لهم علاقة بشأن حاجات الناس ومتطلباتهم لوجدنا أنها تحتاج «لملازم» حسب قول أهل الخبرة بالطباعة، وتلك التصريحات النارية بشأن ضبط الأسعار وتخصيص فرق من الجوالة لمراقبتها والتأكد من حسن سير التوجيهات المعطاة، بأن تكون الأسعار متناسبة مع إمكانات رواد الأسواق، وأن لا زيادة فيها، جميعها ذهبت أدراج الرياح، ولا علاقة لها بالواقع الذي يعيشه العباد، ويؤشر إلى استمرار تردي أوضاعهم المعيشية، وإلى عدم قدرتهم على تأمين ولو جزء أساسي من تلك الحاجات، خاصةً وأن تلاحق المواسم « عيد ومدارس ومونة » جميعها أمور تحتاج إلى تدبير، ولا يمكن تأجيلها ولكن ما الحل أمام جميع المعترين والمغلوب على أمرهم في حل أمورهم تلك مؤقتاً ؟ بالغالب يتم تغليب بعض الأمور على أهميتها لصالح أمور أخرى أكثر أهمية بالنسبة لهم ولأطفالهم، يعني على طريقة «بدنا ندبر حالنا لحتى الله يفرجها» ومتى يأتي الفرج والمراد به، تحسن أوضاع الناس وخروجهم من هذه الحالة التى أوصلتهم لها سياسات لعبت دوراً أساسياً في إفقارهم، ولعبت دوراً متميزاً في اغتناء القلة القليلة، التي راكمت ثرواتها من لقمة العباد التي هي حق لهم وحُرِّمت عليهم.

الدراسات الصادرة حول الوضع المعيشي كلها تؤكد: أن الأجور تحتاج إلى زيادة بمقدار ستة أضعاف الأجور الحالية، ولكن أصحاب الحل والعقد في هذا الشأن يؤكدون المرة تلو الأخرى: أن لا زيادة على الأجور، وهذه الزيادة إن تمت ستكون مضرة بالاقتصاد، فكيف ستستقيم أمور الناس ومنهم العمال مع القول إن الحكومة تسعى لتحسين الوضع المعيشي وأجورهم لا تسد الرمق.

اتحاد عمال دمشق أشار إلى ما نتحدث عنه على صفحته الرسمية قائلاً :« تثبت المؤشرات الاقتصادية للأسرة السورية المنكوبة بشتى أنواع وأشكال المحن، حالة دخول أحوال الناس المعيشية مرحلة حرجة، ترفع الغطاء عن حقيقة تذبذب الأداء الحكومي، وبطء استجابته لمتطلبات الواقع الحياتي المحاصر بشتى التحديات، حيث مازال شريان الوعود ينزف بالكثير من الانفراجات العابرة من بوابة السراب، التي لم يصل نعيمها الافتراضي إلى المواطن».

إن القول وحده لن يوصل الناس إلى حقوقهم، وقد طفح كيلهم بما يسمعونهُ فهل يفعلونها من أجل حقوقهم ويقولون: كفى لجوعنا وفقرنا؟ ...سنعيش ونرى!

قوانين الاستثمار في سورية



صدرت عدة قوانين للاستثمار في سورية بدءاً من القرار رقم «186» لعام 1985 والذي تضمن العديد من الامتيازات والمزايا للاستثمار في المجال السياحي، وقد تمتعت بموجبه الفنادق الدولية والمشروعات الترفيهية بالمزايا التالية: الإعفاء من الرسوم والضرائب على المستوردات كافة اللازمة لإنشاء المشروع كما أعفيت بشكل كامل من الأرباح لمدة سبع سنوات وأعفيت بنسبة 50 % من الأرباح عن المدة الباقية للعقد، كما قدمت العديد من التسهيلات لهذه المشاريع مثل السماح بفتح حسابات بالقطع الأجنبي لدى المصارف السورية وإعفاء من التقيد بالتعريفات التي تفرضها وزارة السياحة.

■ ميلاد شوقي

تسليم الزراعة للقطاع الخاص

ثم صدر بعد ذلك المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 تدعيما لتنمية الزراعة ولإحداث شركات القطاع الزراعي المشترك حيث أنيطت بهذه الشركات مهمات استصلاح الأراضي الزراعية، والإسهام بتربية الثروة الحيوانية، وسمح بمقتضى أحكام هذا المرسوم إنشاء مشروعات زراعية مشتركة بمساهمة حكومية، واقتصرت مساهمة الدولة على تقديم الأراضي الصالحة للزراعة، وتقويم أسعارها على نحو منخفض، وقد تضمن المرسوم مزايا عديدة للمستثمرين المحليين والأجانب أهمها الإعفاء من الضرائب على الأرباح لمدة سبع سنوات، تبدأ من السنة الأولى التي يحقق فيها المشروع أرباحاً.

نقطة تحول فارقة

مع كل مرسوم أو قرار جديد كانت تقدم فيه المزيد من التنازلات لقوى الرأسمال والمزيد من الإعفاءات، وكل ذلك بحجة التطوير والتنمية وزيادة الاستثمارات وتدريب اليد العاملة ولكن كل هذه الإيجابيات لم ير المواطن أي شيء منها، ولم تنعكس إيجاباً على الاقتصاد السوري، وبدلاً من العدول عن هذه السياسات والتوجه نحو الاعتماد على قطاع الدولة وتنميته، اتجهت الدولة السورية أكثر نحو القطاع الخاص، وكان قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 مؤشرا هاماً على تحول الحكومة السورية نحو قوننة اقتصاد السوق، وتمهيد الطريق أمام القطاع الخاص بشقيه المحلي والخارجي وقدمت لهم العديد من الحوافز والضمانات منها مثلاً: إعفاء المشاريع خلال السنوات الخمس الأولى من ضريبة الدخل وضرائب ريع العقارات، بالإضافة إلى منح أعفاء سنتين إذا تم اعتبار المشروع مهماً للاقتصاد الوطني عدا عن اعتبار فترة 3 سنوات فترة تأسيس يتم خلالها أعفاء المشروع من أية رسوم أو ضرائب.

كما تم أيضاً إعفاء المشاريع من أحكام قوانين العمل رقم 49 لعام 1962 المتعلق بالقطاع الصناعي، وأحكام قانون العمل رقم 137 لعام 1958 المتعلق بالقطاع الزراعي.

كما سمح للمرة الأولى للمستثمرين بتحويل أرباحهم ورأسمالهم إلى الخارج بالإضافة إلى السماح لمالك المشروع بالاحتفاظ بالقطع الأجنبي الناتج عن مشروعه،وقدرت الضريبة على المشاريع التي تطرح للاكتتاب العام ب 25 % متضمنة الرسوم الإدارية.

في عام 2000 صدر المرسوم التشريعي رقم «7» الذي عدل بموجبه القانون رقم «10» حيث سمح هذا القانون للمستثمر بتملك الأراضي والعقارات وتوسيعها واستثني من سقف الملكية المحدد في القوانين النافذة، كما منحت المشاريع المرخصة وفق القانون رقم «10» المزيد من الإعفاءات الضريبية، بعد انقضاء مدة اعفائها من الضرائب، وخفضت معدلات الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة إلى 25 % شاملة كل الإضافات الأخرى.

خصخصة البنية التحتية

عادت الحكومة لتعدل القانون رقم «7» لعام 2000 في عام 2008 حيث صدر القانون رقم «8» لتشجيع الاستثمار، والذي حل محل القانون رقم «10» لعام 1991 وتعديلاته وذلك تلبية للاحتياجات الجديدة التي طرأت على الساحة الاقتصادية من متغيرات، حسب ما جاء من تبريرات حكومية.

ومن المزايا التي قدمت للمستثمرين هذه المرة بالإضافة إلى كل المزايا السابقة، فهي التوسع بالقطاعات التي تستفيد من مزايا قانون الاستثمار لتشمل مشاريع الزراعية والصناعية والبنية التحتية، مثل: النقل والاتصالات والبيئة والخدمات والكهرباء والنفط أو أية مشاريع أخرى، يقرر المجلس الأعلى تشميلها وهنا ترك المشرع الباب مفتوحاً للسلطة التنفيذية لطرح العديد من المشاريع للاستثمار، وفي المرسوم التشريعي رقم «51» لعام 2006 خفّضت معدلات ضريبة الدخل بحيث أصبحت أكبر شريحة ضريبية لشركات الأشخاص هي 28 % وأخضع الشركات المساهمة إلى معدل نسبي مقداره 14%، والمحدودة المسؤولية أخضعها لمعدل 22%

ماذا بقي اليوم للخصخصة؟!

اليوم تتحدث الحكومة السورية عن إصدار قانون جديد للاستثمار يكمل قانون التشاركية سيء الصيت خلال 60 يوماً يلبي تطلعات المستثمرين ومتطلباتهم ويدفع بعجلة الاستثمار والتنمية، ويساعد على مكافحة البطالة، ويجلب رؤوس الأموال إلى سورية، ولكن هذا الوعود الوردية كان تتردد دائما عند إصدار كل قانون استثمار جديد، والواقع يؤكد أن معيشة السوريين في تدهور مستمر منذ تبني سياسات اقتصاد السوق، فعند كل قانون استثمار جديد يصدر تنخفض نسب النمو، ويزداد بؤس السوريين وفقرهم، وينخفض مستوى معيشتهم وترتفع معدلات البطالة، لا سيما أن القانون الجديد قد يسمح للمستثمر بجلب عمالة من الخارج.

فبعد هذه التنازلات كلها التي قدمت للمستثمرين خلال ثلاثين عاماً ماذا بقي للحكومة بعد لكي تقدمه لهم !!.

ما مصير العمالة المحلّية؟؟

أعلن مدير المدن الصناعية المهندس أكرم الحسن في تصريح لوكالة سانا: أن الحكومة سمحت للمستثمر العربي والأجنبي بتملك الأراضي وإخراج الأرباح المصرح عنها إلى خارج سورية، وسمح أيضاً للمستثمرين الأجانب بجلب عمالة مؤقتة من بلدانهم، معتبراً ذلك من شأنه أن يحسن واقع الاستثمار في المدن الصناعية.



■ سليم جبري

هل تريد الحكومة أن تتحول سورية إلى بلد للعبودية بالنسبة للعامل كما تفعل دول الخليج التي تحرم العامل من أي شيء حتى من حق العيش بكرامة؟

سنناقش هنا موضوع جلب العمالة من الخارج، وآثار هذه الخطوة على المجتمع السوري عامة، والطبقة العاملة خاصة، لأنها ستؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة أكثر في سورية، وسيضر بمصالح الطبقة العاملة في سورية، فالحكومة كانت ومازالت تردد على مسامعنا كلامها الوردي عن قانون الاستثمار، بوصفه علاجاً لمشاكل كثيرة يعاني منها الاقتصاد السوري، ومن بينها البطالة، ليتبين أن هذا القانون سيكون على حساب الشعب السوري عامة، والعمال خاصة، فهل هذه الخطوة محاولة لإخراج العمال من عملية الإنتاج؟ وإيصال نقاباتهم إلى مرحلة التقاعد.

من المؤكد أن سورية ستحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة في مرحلة إعادة الإعمار، وما تعانيه من نقص في الأيدي العاملة بسبب الحرب والهجرة، ولكن بطبيعة الحال يجب ألاّ يفتح هذا الباب على مصراعيه، ليكون وسيلة ضغط على العامل السوري، ويجب في الوقت نفسه أيضاً، الحفاظ على حقوق العمال الأجانب من تعدي أرباب العمل، لأن أغلب من يهاجر للعمل في بلد آخر سيكون مرغماً بسبب ظروفه الاقتصادية الصعبة، فحال الطبقة العاملة واحد خصوصاً في بلدان العالم الثالث.

قانون العمل لا يعترف بهم

عدا عن الاستغلال الذي سيتعرض له العمال الأجانب، لأنهم لن يخضعوا لقانون العمل رقم 17 وفق المادة «28» منه التي أخضعت العمال غير العرب السوريين في جميع المنشآت لأحكام هذا القانون إلى شرط المعاملة بالمثل، وهنا ربط القانون حماية حقوق العمال الأجانب بالعلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول التي لا ناقة للعامل بها ولا جمل، فلماذا نحمله وزرها، فالعامل عامل وهو خاضع لتعريف العامل في مقدمة القانون الذي عرف العامل، بأنه كل شخص طبيعي يعمل لدى صاحب العمل لقاء أجر، مهما كان نوعه وتحت سلطته وإشرافه بالإضافة إلى أن القانون نفسه قد منع في الفقرة «أ» من المادة «2» التمييز أو تجاوز مبدأ تكافؤ الفرص بين العمال أياً كان السبب، لا سيما التمييز بين العمال من حيث العرق أو الجنسية أو العقيدة .أو الأصل الاجتماعي أو الرأي السياسي ..إلخ، كما أن الفقرة «ب» من المادة الثانية عدت كل فعل أو تصرف يصدر عن صاحب العمل مخالفاً لأحكام الفقرة السابقة يعتبر باطلاً، فكان حرياً بالمشرع ألاّ يقع بالتناقض ويسمح لنفسه بالتمييز بين العمال، وبشكل يخالف ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان.

العامل أولى بالحماية من المستثمر

هل تريد الحكومة أن تتحول سورية إلى بلد للعبودية بالنسبة للعامل، كما تفعل دول الخليج التي تحرم العامل من أي شيء حتى من حق العيش بكرامة؟ ولماذا لا يتم إخضاع العامل الأجنبي إلى قانون العمل، ويسمح بتنسيبه إلى النقابات أيضاً؟ في وقت توفر فيه للمستثمر الأجنبي الضمانات اللازمة لمشروعه كلها، من حيث تملك الأراضي ومنع تأميمه، وتحويل أرباحه إلى الخارج، وتقدم له القروض من البنوك المحلية أيضاً.

الطبقة العاملة



مصر - عمال السيراميك

دخل المئات من العاملين بشركة أوميجا للسيراميك، يوم 27 في إضراب عن العمل للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية المتأخرة منذ شهور مع اقتراب عيد الأضحى. قال أحد العاملين: إن العمال يطالبون بـ 6 أشهر إضافية متأخرة منذ آذار الماضي وشهر أرباح سنوية كانت مستحقة في أيار الماضي، لكن لم يتم صرفها ورواتب شهر آب . وأضاف أن العاملين حرروا محضراً ضد إدارة الشركة في قسم أول العاشر من رمضان، لكن الإدارة لم ترد عليهم حتى الآن، وأضاف: إن هذه هي المرة الأولى التي يضرب فيها العاملون.
وأكد أحد قادة الإضراب: أن الإضراب مستمر حتى تحقيق المطالب والإفراج عن العمال الثلاثة التي أعتقلتهم الشرطة في وقت سابق، بعد اتهام الإدارة لهم بالتحريض على الإضراب.



النرويج- الدنمارك عمال الطيران

من المتوقع أن يبدأ طيارو شركة الخطوط الإسكندنافية ساس للطيران إضراباً عن العمل، بعد فشل نقاباتهم في التوصل إلى اتفاق، حول كيفية تفسير قواعد العمل الجماعي مع أرباب عملهم لدى فرعي الشركة في كل من الدنمارك والنرويج ومن المحتمل أن يؤدي هذا الفشل إلى توقف الطيارين العاملين على الرحلات القصيرة داخل القارة الأوروبية عن العمل ابتداء من 11 أيلول، ويكمن الخلاف بين الجانبين على جداول عمل الطيارين، خلال مواسم الذروة للسفر، وكيفية ملاءمة قواعد اتفاق العمل الجماعي مع ظروف عمل الطيارين في كل من الدنمارك والنرويج، ولا يشمل التهديد بالإضراب اتحاد الطيارين السويديين، الذين دخلوا منذ نهاية آذار الماضي في مفاوضات مع ممثلين عن ساس.



تونس- عمال النفط والمواد الكيميائية

قررت الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية الإضراب العام في كل مؤسسات قطاع النفط والمواد الكيمياوية، دفاعاً عن ديمومة الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية ستيب، وكرامة عمالها المهددين بالتسريح و البطالة، كما تم تفويض المكتب التنفيذي الوطني لتحديد موعده بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للجامعة حسب ما جاء على الصفحة الرسمية للجامعة العامة، التي انعقدت هيئتها الإدارية يوم 23 آب للنظر في جملة من المسائل الهامة منها تأخر صدور الملاحق التعديلية للزيادة في الأجور لسنتي 2016 و2017 لقطاع البلاستيك وكذلك قطاع الجلود و المدابغ، وكذلك وضع عمال الشركات البترولية المتوقفة عن الإنتاج والمهددين بالتسريح وضرورة تحميل الدولة مسؤولية دفع التنمية في الجهات المتواجدة بها هذه الشركات.



كوريا الجنوبية- عمال هيونداي

تكبدت شركة «هيونداي موتور» لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية خسائر فادحة تصل إلى 553 مليون دولار، جراء الإضرابات التي ينفذها العمال في الشركة احتجاجاً على تدني الأجور، وأعلنت نقابة عمال هيونداي التي تمثل حوالى 50 ألف عامل أنها ستشارك في جولة مفاوضات جديدة مع إدارة الشركة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الأجور.
وتطالب النقابة بزيادة الأجر الشهري الأساسي للعمال بمقدار154883 وون مع صرف مكافأة بنسبة 30 في المئة، من صافي أرباح الشركة خلال العام الماضي ككل.
من جهتها، عرضت الشركة زيادة الأجر الأساسي بمقدار 42879 وون شهرياً، وعندما رفضت النقابة هذا العرض رفعته الشركة إلى 250 في المئة من الأجر الأساسي إلى جانب 1,5 مليون وون.

من أول السطر

■ نبيل عكام

دور التدريب في الحد من حوادث وإصابات العمل

إن الغاية الأساسية للتدريب هي منع حدوث حوادث العمل والأمراض المهنية، والحد من الخسائر المادية واليد العاملة.

ويتضمن التدريب على كيفية الأداء السليم على الآلات المختلفة، ومعرفة مصادر الخطر فيها، والطرق كافة للحد من ضررها إلى أبعد الحدود.

وحتى يكون هذا التدريب ناجعاً ويؤدي إلى الوصول للغاية الأساسية منه، لابد من الأخذ بعين الاعتبار القضايا التالية:

-أن يكون منهاج التدريب مناسباً لهدف منع حوادث وإصابات العمل.

-أن يكون مناسباً لمستوى مسؤولية الخاضعين للتدريب.

-أن يكون منهاج التدريب مناسبا للمستوى الثقافي والتأهيل العلمي للعمال الخاضعين للتدريب.

ويقسم التدريب حسب مستويات المسؤولية في المنشأة، وقد أكدنا سابقاً أن المسؤولية الأساسية والمباشرة في تنفيذ متطلبات الأمن الصناعي تقع على رأس الهرم في المنشأة، وثم الطاقم الإداري، من مدراء ورؤساء أقسام في المعمل، وثالثاً العمال.

لذلك يجب أن يخضع المسؤلون عن العمل والإنتاج بحسب مستوى مسؤوليتهم إلى هذا التدريب، لمعرفة أهمية دورهم في تنفيذ قواعد وأسس الأمن الصناعي.

ويشمل برنامج التدريب للمستوى الأول في المسؤولية على:

معرفة الالتزامات القانونية في مجال توفير الأمن الصناعي.

دراسة أدوات الإنتاج ومعرفة الأخطار الناتجة عنها، ومعرف خطوات العمل التي يقوم بها العامل أثناء العمل ومواطن الخطر فيها.

دراسة بيئة العمل، لتحديد عوامل الخطر والضرر ووضع الوسائل الضرورية لتلافيه.

أما المستوى الثاني في المسؤولية: فيتضمن برنامج التدريب على:

معرفة بيئة العمل وطبيعة العمل والعمليات الإنتاجية كافةً التي يشرفون عليها.

معرفة الأخطار والأضرار الناتجة عن المواد والآلات المستخدمة، والكشف عنها وطرق تصحيحها.

معرفة الطرق الصحيحة لأداء الأعمال والعمليات الإنتاجية.

طرق التفتيش على أماكن العمل والتحقق من نظافتها وترتيبها المناسب والصحيح. معرفة أسس العلاقة مع مشرفي الأمن الصناعي، وطبيب المنشأة والعمال.

وفيما يتعلق ببرنامج تدريب العمال فهو يجب أن يتضمن:

التعرف على طبيعة العمل.

ومعرفة الآلات والأدوات والمواد المستخدمة في الإنتاج، ومدى خطورتها وضررها.

ومعرفة الطرق والخطوات الصحيحة والسليمة في التعامل معها أثناء عملها، أو تعطلها.

التعرف على أهمية وسائل الوقاية الخاصة بالآلات.

ووسائل الوقاية الشخصية وطرق استعمالها.

الإجراءات الضرورية التي يجب على العامل اتباعها أثناء تعطل وسائل الوقاية أو إصابته آو إصابة أحد زملائه.

تدريب أعضاء اللجنة النقابية في المنشأة:

من الأهداف الأساسية للتنظيم النقابي: حماية العمال وتحسين ظروف عملهم، لابد للتنظيم النقابي المعني بكل مهنة أن يكون لديه من المعارف والمعلومات عن هذه المهنة والمنشأة المتواجد فيها، والأحكام القانونية المتعلقة بالأمن الصناعي في قانوني العمل، والتأمينات الاجتماعية، وطرق المفاوضات الجماعية.

هموم العتالين.. من يحملها؟



منذ أيام مضت قدمت اللجنة النقابية لعمال العتالة في سوق الهال \ الزبلطاني، مذكرة إلى اتحاد عمال دمشق تلخص فيها أوضاع عمال هذه المهنة الشاقة، وما يلاقونه من ظلم ناجم عن تدني أجورهم، التي لا تفي بأبسط متطلباتهم المعيشية.

■ غزل الماغوط

رفع الأجور والأتعاب

رفع الأجور كان المطلب الأول والأكثر إلحاحاً، وهو ما قوبل بالرفض تماماً من قبل أرباب العمل، رغم ما يلاقيه العمال من نفقات كبيرة تفرضها الأوضاع المعيشية الصعبة التي حولت أجور الطبقة العاملة السورية إلى أرقام هزيلة تتبخر في أول أيام الشهر، وقد أثار هذا المطلب حفيظة أرباب العمل تجاه العمال إلى حد أن أحدهم قام بطعن العامل بسكين في وجهه ما استدعى إسعافه على الفور، فهل يُعقل أن يصل الأمر برب العمل إلى الاعتداء العلني على العامل، وافتعال المشاكل، لصرف النظر عن رفع الأجور باعتباره حقاً لا يمكن التنازل عنه.

نص الاتفاق

في العقد الموقع ما بين رئيس لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه في دمشق بالنيابة عن تجار وأصحاب المحال التجارية في سوق الهال، ورئيس اللجنة النقابية لعمال الخضار والفواكه في سوق الهال تم الاتفاق على تفاصيل أجور العمال بما يتناسب مع الوزن الفعلي للبضاعة بموجب «كرت قبان»، حيث حددت الأجور على النحو التالي:

مبلغ 525 ليرة للطن الواحد تبريز السيارات الشاحنة.

مبلغ 640 ليرة للطن الواحد تستيف الشاحنات والرفع من الأرض إلى الشاحنة.

مبلغ 640 ليرة للطن الواحد تبريز بالنسبة للبرادات، والقاطرة والمقطورة، والصينية.

مبلغ 800 ليرة للطن الواحد تستيف بالنسبة للبرادات، والقاطرة والمقطورة، والصينية.

مبلغ 250 ليرة لتفقد الشاحنات المحملة بالبطيخ.. وبغض النظر عن هذه التفاصيل التي ترتبط بالمهنة ومزاوليها على نحو خاص، يمكن للقارئ العادي ملاحظة مدى انخفاض الأجور، حيث لا يتعدى تحميل شاحنة بطن كامل مبلغ دولار واحد وهو ما يتنافى مع المنطق الذي يفرضه غلاء المعيشة الكبير من جهة، وارتفاع مخاطر مهنة العتالة وما تخلفه من أمراض مزمنة وإصابات عمل متكررة من جهة أخرى.

حان الوقت

والجدير بالذكر أنه قد مضى على العقد أكثر من عام إذ وقع بتاريخ 17 \ 8 \ 2016، ما يعني أنه بات في الإمكان إعادة تحديد الأجور، عملا بالقانون رقم 17، الذي يحدد مدة العقد بعام كامل، وهي ضرورة ملحة مع انخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية وتراجع قيمة الأجور مقارنة بالعام الفائت، وهو مطلب لا يحتمل التأجيل، إذ لا يخفى على أحد ما وصل إليه الوضع المعيشي للعمال اليوم، لكن لأرباب العمل على ما يبدو حسابات أخرى.

«فوق الموت..»

ما يسهم في تردي الوضع الاقتصادي لعامل العتالة أكثر فأكثر، هو افتقاره لأية من الحقوق الأساسية التي يفترض أن يحميها القانون، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تأمين المواصلات المجانية للعامل من وإلى مكان العمل، وبالنسبة إلى عامل العتالة فإنه يأتي إلى عمله في الساعة الرابعة فجراً، ونظراً لعدم وجود باصات لنقل العمال كما يفترض، يضطر إلى الذهاب على نفقته الخاصة، مستخدماً سيارات الأجرة – حيث لا توجد سرافيس في مثل هذا الوقت المبكر – ما يضاعف التكاليف المترتبة على عاتقه «وكأن دخله يكفيه ويزيد حتى يبدده على التكاسي»

أما العمال القاطنون في ريف دمشق فيقومون بالتعاقد مع بعض السرافيس، لكن تأخرها المتكرر تسبب في استقالة نحو30% من العمال الذين لم يعد في وسعهم تحمل تبعات هذا التأخير.

وبالطبع أضف إلى مشكلة المواصلات خطورة مهنة العتالة، وافتقار العامل لأي شكل من أشكال التأمين على صحته على المدى القريب أو البعيد، رغم أن ما تسببه هذه المهنة من أمراض لا يكاد يخفى على أحد، لتكون حصيلتها في النهاية مردوداً منخفضاً لا يفي بأبسط متطلبات الحياة، وأمراضاً مزمنة تفتك بالعمود الفقري والعظام وتترك صاحبها شبه عاجز مع التقدم في العمر، فأين هي النقابة من حقوق عمالها؟ وهل تجد المذكرة آذانا صغيةً لدى المعنيين بالأمر؟

لا يتعدى تحميل شاحنة بطن كامل مبلغ دولار واحد وهو ما يتنافى مع المنطق الذي يفرضه غلاء المعيشة الكبير

منصة الرياض: ثلاث أكاذيب وحقيقة واحدة



بالتوازي مع حملات التحريض البائسة ضد منصة موسكو، والتي تشنها بضع جهات متشددة، متلطية تحت أقنعة متعددة، منها الديني ومنها العلماني بل وحتى «اليساري»، يجري رمي جملة من الأكاذيب الهادفة إلى تشويه مواقف المنصة وتحريفها، لتنسجم مع الدعاية المضادة التي يراد بثها.

■ مهند دليقان

ورغم أن الأكاذيب المنسوجة كثيرة، لكن بينها ثلاث ذات «طابع سياسي وآني» هي ما سنعرضها تالياً:

الكذبة الأولى: «منصة موسكو تصرّ على بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية، بل وتطالب بأن يترشح للانتخابات الرئاسية القادمة»، والحق أن موقف المنصة هو بالضبط: «لا رحيل ولا بقاء كشروط مسبقة، بل ينبغي حل هذه المسألة على أساس المفاوضات وما يعقبها». إنّ هذا الموقف، وإضافة إلى أنه ينسجم بشكل كامل مع القرار 2254 وبيان جنيف، وحق الشعب السوري في تقرير مصير بلاده، فإنّه موقف عملي يسحب مختلف الذرائع الموضوعة عمداً كعقبات في وجه المفاوضات المباشرة وفي وجه الحل السياسي وإنهاء الكارثة الإنسانية، بل وفي وجه الانتقال السياسي نفسه! فأولئك الذين يصرون على وضع الرحيل كشرط مسبق، تراهم حين يشرحون الوضع الدولي والإقليمي مضطرين للقول صراحة أو مواربة: "الثورة مستمرة ولن يكون هنالك حل سياسي، وعلى الشعب السوري أن يتحمل الكارثة سنوات وسنوات ريثما يتغير الظرف الدولي، وإنّا هنا في فنادقنا صامدون ومنتظرون». الكذبة الثانية: "منصة موسكو تتمسك بالقرار 2254 وترفض بيان جنيف1 أو تقلل من أهميته».

وهذه من أسخف الأكاذيب على الإطلاق؛ إذ تكفي قراءة واحدة سريعة للقرار 2254 لتبين بطلان هذا الكلام؛ ففي الفقرة الخامسة منه يرد ما يلي حرفياً: "وإذ يؤكد على أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الراهنة في سورية يقوم فقط من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، ضمن هدف التطبيق الكامل لبيان جنيف بتاريخ 30 حزيران 2012، كما صادق عليه القرار رقم 2118 لعام المتضمن: قيام جسم انتقالي شامل، بصلاحيات تنفيذية كاملة يجري تشكيله على أساس التوافق المتبادل، بالتوازي مع ضمان استمرار عمل المؤسسات الحكومية». أي: أنّ 2254 لا يتضمن بيان جنيف فحسب، بل ويضع ضمن أهدافه الأساسية تطبيق ذلك البيان. ولكن ما السر في المسألة؟ الموضوع أنّ ضمن منصة الرياض من يريد تعويم القرار 2254 ضمن جملة قرارات أخرى، بينها قرارات غير ملزمة للجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبرت في يوم من الأيام أن «الائتلاف الوطني» هو الممثل الحصري والوحيد للشعب السوري، أي: بما يخالف لا الموازين الدولية فحسب، بل والقرار 2254 نفسه.

الكذبة الثالثة: "منصة موسكو تتمسك بدستور 2012 أساساً دستورياً للمرحلة الانتقالية مع إمكانية تعديلات طفيفة عليه»

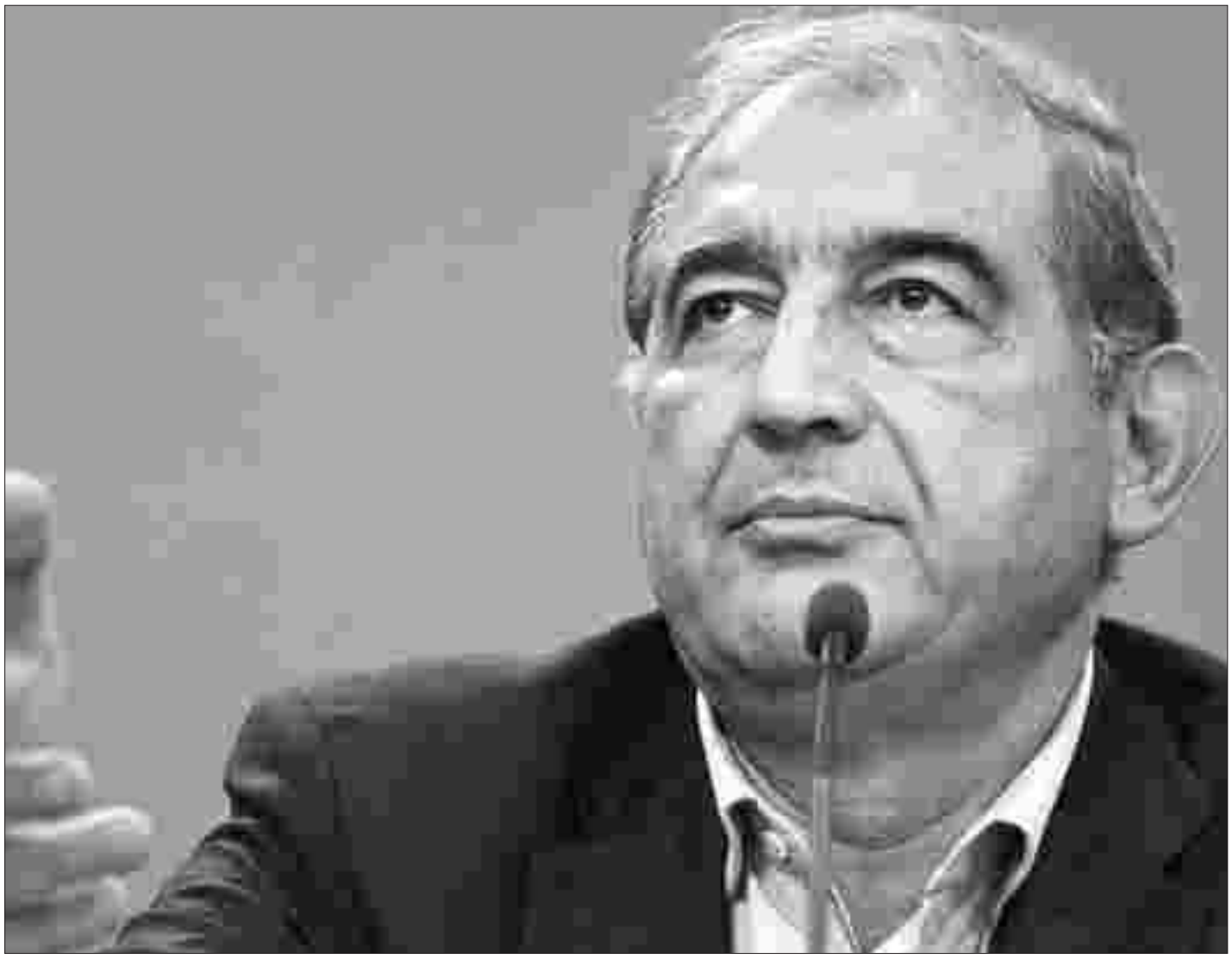
الحق أن موقف منصة موسكو من هذه المسألة هو التالي: «تبدأ المرحلة الانتقالية على أساس دستور 2012 مع إمكانية الاتفاق على بعض التعديلات عليه، وبعد تشكيل جسم الحكم الانتقالي، أي: مع انطلاق المرحلة الانتقالية، يمكن لجسم الحكم أن يجري تعديلات على هذا الدستور، قد تصل إلى مستوى إطلاق إعلان دستوري في حال التوافق على ذلك» ذلك أنّ العملية الأولى الأساسية ضمن المرحلة الانتقالية بعد تشكيل جسم الحكم هي العملية الدستورية بالذات، أي: وضع مسودة الدستور الجديد ومناقشته والاستفتاء عليه لإقراره، أي: أن المرحلة الانتقالية نفسها تنقسم من الناحية القانونية إلى مرحلتين: ستة أشهر «أساسها الدستوري هي دستور 2012 مع إمكانيات تعديلات عليه قد تصل حد الإعلان الدستوري كما تقول منصة موسكو، أو إعلان دستوري كما تقول منصة الرياض» ومن ثم 12 شهراً أساسها الدستوري هو الدستور الجديد». أي: أنّ الخلاف هو على الأساس الدستوري للأشهر الستة الأولى وليس على الأساس الدستوري لكامل المرحلة الانتقالية، فالكل متفق أن الدستور الجديد لدى إقراره سيكون الأساس الدستوري الوحيد. وفوق ذلك فإنّ وضع منصة الرياض لشرطها المسبق الإضافي المتمثل بعدم دخول المرحلة الانتقالية إلا على أساس إعلان دستوري، أي: «دستور مؤقت»، عدا عن كونه تعطيلاً للحل، فهو يتمثل الشكل الانقلابي لعمليات التغيير، حيث ينتزع طرف من الأطراف المتصارعة السلطة بكاملها ويقضي على الطرف الآخر ويفرض بناء على ذلك شروطه كاملة؛ بهذه العقلية يعمل المتشددون في منصة الرياض: الكل أو لا شيء، ومرة أخرى: "إنا في فنادقنا صامدون ومنتظرون ولياضل الشعب السوري إلى ما شاءت الأقدار» حقيقة واحدة: إنّ الهجوم على منصة موسكو عبر تشويه مواقفها وتحريفها، يكشف وضوحاً عن أنّ مواقف المنصة كما هي، أي: دون تشويه، منيعة ضد الهجوم، صحيحة وعقلانية ومتوافقة مع القرارات الدولية ومع مصلحة الشعب السوري في إنهاء كارثته، وفي القضاء على الإرهاب، وفي تحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل. ولكن هذه المواقف بكل تأكيد، لا تنسجم مع من همه الوحيد «تداول السلطة» بمعنى استلامها، ولتخرب البصرة، و«ليدفع الشعب السوري ثمن تبديل حكامه حكاماً آخرين يحافظون على النظام نفسه».

تبدأ المرحلة الانتقالية على أساس دستور 2012 مع إمكانية الاتفاق على بعض التعديلات عليه

على الهامش: في إحدى النقاشات التي جرت في جنيف بين المنصات الثلاث عبر أحد متشددي منصة الرياض صراحة أن «مشكلتنا هي مع الأشخاص، الهيكلية السورية للمؤسسات ممتازة، ونريدها كما هي ولكن نريد تغيير الأشخاص» هل هنالك ما هو أوضح من ذلك؟!

قدري جميل: يجب عز الطاقم المتشدد في منصة الرياض

بعد الغموض الذي أحاط بحقيقة ما جرى خلال إجتماعات منصات المعارضة السورية الثلاث في الرياض، تبين أن منصة الرياض ما زالت متمسكة بالمطالب المسبقة نفسها التي وضعتها كشرط أساسي للدخول في العملية السياسية، بيد أن منصة موسكو رفضت بالكامل هذه الشروط، واتهمت منصة الرياض بالعمل على تخريب المفاوضات بتمسكها بهذه الشروط غير المقبولة في الظرف الحالي.



حول حقيقة ما جرى في اجتماعات الرياض، والنتائج المترتبة عليها كان لبرنامج «ما وراء الحدث » حواراً خاصاً مع رئيس منصة موسكو الدكتور قدري جميل.
نص الحوار:

● **ماهي العوامل الحقيقية التي جعلت منصة موسكو تشارك في لقاءات الرياض لطالما رفضت كل هذه السنوات اللقاء مع منصة الرياض بناء على الشروط التي تتمسك بها معارضة الرياض يعني: أن هناك ضغوطاً مورست عليكم من قبل الوزير لافروف أو بسبب تأجيل ديمستورا الاجتماع ؟**

الغريب ألاّ تجتمع المعارضة لا أن تجتمع، لذلك حينما تطرح أسئلة استغرابية حول اجتماعها فهذا أمر مستغرب أكثر، ولكن هنا يوجد تفصيل واحد، دعينا إلى الرياض في 15 آب وقلنا في حينه: نفضل الاجتماع في جنيف ورحبنا بالفكرة وأيدناها وقلنا: نفضل جنيف، لماذا نفضل جينيف؟ لأننا كنا نعلم أنه في 21 الشهر توجد إجتماعات في جنيف في حينه، لم يجيبونا وجاءتنا دعوة ثانية للاجتماع في 20 آب بالرياض، وأرسلنا رسالة رد ثانية وقلنا لهم: تحدد موعد اجتماعات جنيف في الـ22 آب، لماذا الذهاب إلى الرياض، ومن ثم إلى جنيف فلنذهب ولنجتمع هناك مباشرة؟ وبعد أربع ساعات من إرسالنا للرسالة، ديمستورا يعلن تأجيل الجولة التقنية التي كانت مقررة في 22 آب بجنيف إلى أجل غير مسمى، وأعدنا البحث في قيادة المنصة في دمشق في الوضع الناشىء وقررنا الذهاب، لأن عدم ذهابنا في الظرف الجديد سوف يحّملنا وزر إفشال إجتماعات المعارضة التي تبحث في إمكانية تشكيل وفد واحد، ونحن نصب أعيينا ويهمنا اختصار الكارثة الإنسانية وتخفيف معاناة وآلام السوريين، وكل يوم تأخير في المفاوضات المباشرة ثمنه دم وخراب وآلام وعذابات بالنسبة للسورين، هذا مايهمنا، وهذا مايشغل بالنا لذلك ذهبنا. نعلم أن البعض استغرب، فكرهم أننا نتحجج بديمستورا فليضع نفسه مكاننا من يتساءل، وإذا اجتماع ب 20 وديمستورا في 22 ماذا يعني ؟ لذلك لا جدوى من محاولة إيجاد تفسيرات غير موضوعية لما جرى، وهذا ما جرى بالحرف الواحد، ولاتوجد أية ضغوطات أو أي شيء آخر، نحن مستقلون و«شورنا من رأسنا»، وأخذنا القرار على أساس الوضع الناشىء.

● **ظهر من خلال هذه اللقاءات أنه لا يوجد انسجام فعلي بين المنصات الثلاث وهذ بدا واضحاً في البيانات المتناقضة، ما الذي يجري في حقيقية الأمر، أو بالأحرى ما الذي جرى أو مالذي تم الاتفاق عليه دون الإعلان عنه؟**

تقييم منصة موسكو لما جرى هو أن النتيجة العامة وبالمحصلة إيجابية، لماذا ؟
أولاً: لأنـه لأول مرة يكسر احتكار منصة الرياض لتمثيل المعارضة السورية رسمياً، وليس من قبل الأمم المتحدة، بل من قبلهم، ومن قبل الخارجية السعودية، وهذا عامل جديد دخل على الخط يجب أخذه بالحسبان.
وثانياً: اتفقنا على كل المبادىء العامة الخاصة بحل الأزمة السورية فيما يتعلق بسورية ووحدتها وسيادتها والحل السياسي والقرارات الدولية وإلخ، اختلفنا حول نقتطين فقط،هاتان النقطتان يمكن تدوير زواياهما حينما نذهب إلى جنيف إلى حين ذهابنا إلى المفاوضات المباشرة، هما: نقطة الإعلان الدستوري، ونقطة الرئيس،هم عندهم رأي، يعني غير معقول اختصار كل المفاوضات القادمة بهاتين النقطتين، المفاوضات القادمة فيهما مئات النقاط،هاتين النقتطين وهما يجوز أنهما مهمتين ولكن هاتان النقطتان مختلفتان مبدئياً، ولا يمكن من خلالهما فقط تقييم كل ما جرى.

● **بالفعل إلى أي حد يمكن لمنصتي القاهرة وموسكو وتحديداً منصة موسكو مسايرة منصة الرياض التي تتمسك بتعنتها منذ بداية الأزمة لجهة التعامل مع الحالة بشكلها العام، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تفضلت به، المطالب التي تتمسك بها بخصوص العملية الإنتقالية والإعلان الدستوري وحتى موقع الرئاسة ؟**

السؤال الذي كان يشغل بالي لماذا بعد اللقاء الإيجابي مع الخارجية السعودية خرجت منصة الرياض إلى الاجتماع الثالث وأصبحت أكثر تشنجاً وغير قابلة للحوار.

نحن ذهبنا إلى هدفين الهدف الأول هو: التفاهم بالإجماع والهدف الثاني هو: إذا لم نتفاهم يكون بفرز المعارضة السورية بين المتشددين والمعتدلين

● **هل وجدت الجواب دكتور؟**
جميل: أخيراً وجدت

● **سبوتنيك: ماهو؟**
قبل أن أقول لك ماهو الجواب، النقطتان اللتان اختلفنا عليهما يمكن أن تكون لهما تسوية مبدئية واقترحتها في الاجتماع الثالث وتحدثت عنها يوم أمس في المؤتمر الصحفي، المهم، هم تحججوا أنه لا صلاحيات لديهم ولذلك استنتاجي أن انزعاجهم من الاجتماع مع الخارجية السعودية بما فيه من محتوى، جعلهم عملياً يعكسون هذا الانزعاج على الجلسة الثالثة لإفشالها، هم انتقموا ليس منا وإنما من الخارجية السعودية بالمواقف التي قلت البارحة أن فيها تطوراً، لم أقل أن فيها تغيراً، ولم أقل أن فيها تطوراً كبيراً، كما جاء في بعض وسائل الإعلام، وإنما قلت هناك تطور في مواقف الخارجية السعودية، وهذا لمسته وسمعته بأذني، وعندما ذهبوا إلى الاجتماع المسائي خربطوا كل الطاولة نكاية بالخارجية السعودية، عملياً كانوا «يفشون خلقهم» فينا.
ورقة التسوية ما قبل النهائية طرح فيها: موضوع رحيل الرئيس يبحث في المفاوضات، ويتم الصمت الإعلامي عنه أنا قلت لهم: موضوع بشار الأسد يبحث في المفاوضات ويتم الصمت الإعلامي عنه، لأنه لا يمكن إقرار أننا نريد رحيله، هنا قلت لهم هذه القضية لايعلم بها إلا الله وهذا غيب وتبصير، وعندما سنذهب إلى هناك نقرر ما لذي يجب فعله حسب الظرف الملموس.

● **هل هذه المنصات أو هذه المعارضات هي من يقرر مصير الرئيس بشار الأسد في الوقت الذي تعترف به كل الدول والأمم المتحدة بأن الشعب السوري هو من يقرر؟**

هم قصدهم أننا نحن سنلتزم بهذا العمل في هذا الإتجاه، الكل يعني، قصدهم إلزام المعارضة بالعمل على هذا التوجه.

● **أنا أسأل عن توجههم هم أنا أعلم تماماً توجهكم؟**

أنا قلت لهم إذا أصررتم على هذه الفكرة لن تكون هناك مفاوضات، لأننا نكون خالفنا القرار 2254 وسنعطي النظام الحق بأن يقول: هؤلاء يخرجون عن القرار ولماذا أفاوضهم، إذاً لن يكون هناك مفاوضات ويعني استمرار العذاب والآلام للشعب السوري.
الحل أن الطاقم المتشدد الذي كان ينتقم من الموقف السعودي يجب التعامل معه بعزله وإبعاده عن العمل السياسي، وإبعاد قيادة منصة الرياض الحالية التي تستخدم سلطاتها وصلاحياتها لتخريب بدء المفاوضات، وأعتقد أن الفرصة الأخيرة أعطيت لهم.

● **هذا كلام كبير يادكتور قدري!**

أنا تحدثت بهذا الكلام يوم أمس في المؤتمر الصحفي، أنه الآن نحن ذهبنا إلى هدفين، الهدف الأول هو: التفاهم بالإجماع، والهدف الثاني هو: إذا لم نتفاهم يكون بفرز المعارضة السورية بين المتشددين والمعتدلين، المتشددون يعطون الغطاء السياسي للمتشددين عسكرياً، القصة خطيرة، لذلك من لا يريد تنفيذ القرار 2254 حرفياً، ويضع له أيدي وأرجل غير موجودة فيه، يجب أن يخرج من عملية التفاوض نهائياً، ولا مكان له فيها، لأن المسألة لم تعد مسألة كلام فقط، هي قصة لها آثارها المادية السيئة، والسلبية، بالدم الإضافي والخراب الإضافي.

■ سبوتنيك
2017/08/26

«فتاوى دينية وعلمانية» ضد منصة موسكو..!

بعد التبدل الذي حدث في المناخ الدولي والإقليمي لمصلحة إمكانية الشروع باستئناف مفاوضات الحل السياسي للأزمة السورية، وبعد انعقاد اجتماعات الرياض بين المنصات الثلاث، وبروز إمكانية تشكيل وفد واحد، والحرج الذي وقع فيه المتشددون، على إثر الخطاب العقلاني والمسؤول لمنصة موسكو، انتفضت كل الأفاعي من أوكارها، وملأت المشهد فحيحاً وسماً ضد منصة موسكو، كلٌّ بطريقته، وبأدواته، ومن موقعه، وفي مفارقة من المفارقات الكثيرة في الأزمة السورية، يجتمع المتشددون على جميع الجبهات، ويستخدمون الخطاب ذاته روحاً دائماً، وحتى نصاً في بعض الأحيان.



■ المحرر السياسي

آخر لقطات هذا المشهد كانت اليوم: اجتمع العلماني «عزمي بشارة» مع ما يسمى المجلس الإسلامي السوري، حيث ورد في بيان صادر عن هذا الأخير ما يلي حرفياً: «لا يخفى على كل متابع لتطورات الوضع السوري ما يروجه النظام والقوى العالمية المتحالفة معه ظاهراً وباطناً، بل وبعض من يعد نفسه زوراً وبهتاناً أنه من المعارضة، وفي الحقيقة هم أجراء النظام وصنيعته التي يريد دسها في صفوف المعارضة لإضعافها من داخلها بتمزيق كلمتها ووحدة صفها، ولا مثال أوضح على ذلك ممن يسمون أنفسهم منصة موسكو...».

وكان عزمي بشارة، عضو الكنيست السابق، قد نشر تغريدة على صفحته في تويتر، قائلاً: إن «من يتحدث عن مرحلة انتقالية بوجود الأسد إما لا يعرف شيئاً عن سورية ونظامها وكيف تحكم أو لا يقصد مرحلة انتقالية بل بقاء النظام ويخجل أن يقول».

لن نتحدث عن هذا التزامن المدهش، بين فتوى «عزمي بشارة»، وفتوى المجلس الإسلامي السوري، وتطابق موقفهما، لأن سر هذا التزامن يدركه كل عباد الله الصالحين: العلمانيون والمتدينون، ولمن لا يعرف «صلة القربى» بين هؤلاء، اسأل عن الغاز، وما بعد بعد الغاز... الأهم من ذلك دلالات ومعاني هذا الاستنفار، من قبل الصف الأول من الكتبة والنخب السياسية، بعد أن ارتدت محاولات التلامذة في التشويش على أعقابها.

يؤكد اقتراب تقدم العملية السياسية، وفشل مشروع استمرار القتال إلى أن يشاء الله، وصولاً إلى تفتيت سورية، مما استدعى تحريك الصف الأول من الكتبة والنخب السياسية.

يؤكد أن يافطات «يساري – علماني – متدين» مجرد توصيفات اسمية، تستوجب تدقيقاً على أساس موقفها العملي، وتتطلب فرزاً جديداً يدفن كل هذه الجثث الميتة، باتجاه فضاء سياسي جديد يعبر عن مزاج ومصالح أغلبية السوريين، المغيبان في ضجيج الحرب، باتجاه الحفاظ على وحدة سورية واستقلالها وسيادتها وإنجاز التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، كمهام متكاملة.

إن خيار منصة موسكو، ينسف فكرة اقتران المعارضة بالتعامل مع الخارج، حيث يتقدم دور موقف وطني معارض يرفض الأجندة الدولية بتفكيك الكيانات ويدعو في الوقت نفسه إلى التغيير، مما يعني لفظ كل تلك الطفيليات التي تعتاش على عذابات السوريين، ورميها إلى مزبلة التاريخ.

بقي أن ننبه – لعل التنبيه ينفع من يريد– من هم في الصفوف الخلفية المأخوذين بـ«الهوبرة» الإعلامية ضد منصة موسكو هذه الأيام، بأن أصحاب القرار في واشنطن، وباريس ولندن وأنقرة والرياض وقطر وحتى تل أبيب – التي «تبهدلت» مؤخراً في رفض منطقة خفض التوتر في الجنوب– اضطروا ولو علناً إلى الامتثال للتوازن الدولي الجديد، فلماذا ترضون بأن تكونوا وجه القباحة!؟

■ موقع قاسيون الالكتروني

جنيف في تشرين الأول

بعيداً عن أجواء التشاؤم التي حاولت العديد من القوى السياسية تعميمها إبان نتائج اجتماع الرياض بين منصات المعارضة السورية، قدَّم المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، يوم الأربعاء 30\8\2017 إحاطة إلى مجلس الأمن الدولي، حول آخر التطورات في الوضع السوري، وتحضيرات فريقه في هذا الصدد.



■ قاسيون

بعد أن تحدث دي ميستورا عن انحسار تنظيم «داعش» الإرهابي، وثمَّن إيجابياً دور مناطق خفض التوتر، تحدث عن الحراك الجاري في صفوف قوى المعارضة السورية، قائلاً: «إن ممثلي المعارضة الذين دعوا لمحادثات جنيف «الرياض، موسكو، القاهرة» والذين جرى تحديدهم – بالاسم– في القرار الدولي رقم 2254، يطّلعوا بعمل هام للتوصل إلى مواقف تفاوضية مشتركة وتعزيز وحدتهم»، وأكد قائلاً: «لقد حان وقت ذلك».

«يجب ألا نخسر المزيد من الوقت»...

أشار دي مستورا، إلى التقدم الهام الذي حصل في جولتي المفاوضات التقنية، وأضاف: إن هذا التقدم يجب أن يكون قاعدة لإحداث تقدم أكبر، وقال: «بالنظر إلى نقاشات المعارضة، فإننا لن نعقد محادثات تقنية أخرى الآن، كي نفسح المجال والوقت لتتطور التفاهمات بين المنصات الثلاث أكثر»، لكنه أكد في الوقت نفسه، قائلاً: «يجب ألا نخسر المزيد من الوقت»... ويجب الوصول إلى تفاهمات، وقال: «نحن نثمن عقد اجتماعات أكثر شمولية»، في إشارة ضمنية إلى اجتماع المنصات الثلاث الأسبوع الفائت، والتحضيرات الجارية لعقد «رياض2»، وأضاف: «سنعمل عن كثب مع السعودية، ومع كل من دعم المعارضة ووفر أجواء التعاون، وضرورة وضع اللمسات النهائية في هذا الجانب، على أساس القرار 2254».

وفي سياقٍ موازٍ، قال المبعوث الدولي: إن فريقه الأممي «يحث الحكومة أن تمضي في هذا المنحى، وبعد أن أشار إلى إعلان الحكومة استعدادها سابقاً لإجراء المفاوضات مع «معارضة موحدة» قال: «أحياناً كانت هنالك إشارات قوية على اعتماد نهج عسكري، وعدم إعطاء المجال للمحادثات السياسية...» وخلص إلى أن المطلوب انخراط الطرفين بجدية في المفاوضات.

السوريون من سيحددون مصيرهم

أكد دي مستورا قائلاً: «السوريون هم من سيحددون مصيرهم، ولكن العملية السياسية المدعومة دولياً والجامعة المانعة مطلوبة لكي ترسي عملية إعادة بناء حقيقية، ومن مصلحة الشعب السوري إقتناع الحكومة والمعارضة بالانخراط في مفاوضات جدية».

وقال دي مستورا: سنحضر أنا وفريقي اجتماعات آستانا التي ستعقد في 14\15 أيلول القادم، ودعا السعودية، وكل من له تأثير على المعارضة، أن يركزوا على خطة مشتركة للمعارضة للتوصل إلى وفد واحد، وقال: أنه سيساهم مع فريقه في هذه العملية، وأكد: «سندعم عقد اجتماعات تقنية أخرى لدعم الجهود لتوحيد المعارضة»، وقال: «أنوي عقد محادثات جديدة في جنيف تشرين الأول القادم».

القضية الكردية..

حذارِ من «لوبي التوريط»

تصر قيادة إقليم كردستان العراق، على إجراء استفتاء حول استقلال الإقليم، تحت راية الحقوق المشروعة للشعوب، رغم مواقف الكثير من دول العالم، بما فيها تلك الدول التي يرتبط معها الإقليم بعلاقات وثيقة، وكان لها دور في وصول الإقليم الى ما وصل إليه.



الحق معطى أخلاقي لا يعلى عليه، ولكن، هل يكفي الاقتصار على هذا المعطى لنيل الحقوق في هذه الغابة التي تسمى الكرة الأرضية؟ ألم تكن المرافعات السيئة في محكمة التاريخ أحيانا وبالاً على أصحاب الحق: دولاً وشعوباً وأفراد، كم من المظلومين كانوا ضحية المحامين الفاشلين، وكم من الشعوب كانت ضحية الخيارات السياسية الخاطئة لنخبها؟

أول ما ينبغي تثبيته في قراءة القضية الكردية، هو أنه من حق الشعب الكردي مثله مثل شعوب الأرض قاطبة، نيل حقوقه القومية، لا سيما وأن سياسات إنكار الوجود والاقصاء والتهميش بأشكال مختلفة ما زالت قائمة بحق هذا الشعب، وما زال بعض الحمقى يظنون أنه بالإمكان تجاهل قضية شعب تعداده عشرات الملايين ويعتبر جزءاً من النسيج الجغرافي والإثني في منطقة الشرق منذ آلاف السنين، مع الإشارة إلى أن هذه الحقيقة ترتبط وتتكامل مع حقيقة أخرى تتعلق بهذه القضية وهي أنه ليس ذنب أحد من شعوب المنطقة، أن الدول الغربية الاستعمارية، هي التي أوجدت الجذر التاريخي لهذا المستوى من التعقيد الذي يحيط بالقضية الكردية، وجعلت منها «حمالة أوجه» منذ سايكس بيكو، فهي من جهة تعبير عن حق ضائع في متاهات التاريخ، ومن جهة أخرى قضية ترتبط موضوعياً بوضع أربعة بلدان، في جغرافيا لها وزن جيوسياسي كبير في العلاقات الدولية كلها، مما يعني أن التعاطي مع القضية الكردية من وجهة نظر حقوقية مجردة، هو ضرب من ضروب قصر النظر السياسي، لاسيما وان دول وشعوب المنطقة جميعها مبتلية بأزمات متعددة، جراء تلك التقسيمات، وجراء سياسات أنظمة الحكم في «الدولة الوطنية» التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية؛ بعبارة أخرى، إن قرارات أحادية الجانب من أي طرف كان، ستؤدي حكماً إلى توتر الوضع الاقليمي ككل، هكذا كان الأمر منذ تشكيل الدول والكيانات القائمة، وهكذا هي اليوم.

أسئلة لابد منها

إذا كانت جميع القوى الإقليمية المعنية بالقضية لا تؤيد إجراء الاستفتاء، الذي يعتبر بداية احتمال تقسيم العراق، وإذا كانت القوى الدولية الفاعلة جميعها، تدعو إلى عدم إجرائه، وإذا كان الوضع الكردي داخلياً فيه ما فيه من الخلاف والتوتر، أي أنه لا الظرف الموضوعي، ولا الذاتي مناسب للإقدام على مثل هذه الخطوة، فعلى ماذا يستند أنصار إجراء الاستفتاء، ولماذا الإصرار عليه؟

الحسابات الخاطئة

إن فكرة الانفصال وبناء دولة مستقلة، لا تتوافق مع اتجاه التطور العالمي، الذي يميل موضوعياً إلى الاندماج، والتكتلات الكبرى، فالدول الصغيرة، لاسيما إذا كانت في منطقة تعتبر أكثر بؤر التوتر اشتعالاً، لم تعد قادرة على انجاز مهام الدولة الوطنية، وبالأخص إذا كانت تعتمد في بناء ذاتها على علاقاتها الدولية والاقليمية، وهي في أفضل الأحوال ستكون دولة تابعة عاجزة، تكرر نموذج الدول التي تعاني الآن من جملة تناقضات تهددها في وجودها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العملية يمكن أن تستدرج، ردود أفعال قوى إقليمية، لديها من الأوراق ما يكفي لإجهاض العملية، مما يعني على الأقل توتراً جديداً في الوضع الإقليمي، ومن هنا يجب التنبه إلى مخاطر الإقدام على أية مغامرة عسكرية من قبل القوى الاقليمية، لن تكون في صالح أحد مهما كانت الذرائع والحجج، لاسيما وأن التوتر الاقليمي، والتوتر الداخلي في العراق، يترك هامشاً واسعاً لقوى الفوضى الخلاقة، والكيان الصهيوني تحديداً، وهذا ما يفسر حمية دولة الكيان الصهيوني في التعاطف مع القضية الكردية مؤخراً، و محاولة دفع الجميع إلى مأزق جديدة، ألم يكن تمدد «داعش» وتحولها إلى بعبع في جانب منها، بسبب التوتر الاقليمي والداخلي في كل من سورية والعراق؟ وعدا عن ذلك فإن الاستفتاء وما يستتبعه، في هذه الظروف، يتناقض مع سعي القوى الدولية الصاعدة «روسيا- الصين» في إطفاء بؤر التوتر، والحفاظ على وحدة بلدان المنطقة، وسيادتها واستقلالها.

ليس ذنب أحد من شعوب المنطقة أن الدول الغربية الاستعمارية هي التي أوجدت الجذر التاريخي لهذا المستوى من التعقيد الذي يحيط بالقضية الكردية

ما لا ينبغي نسيانه

يشهد العالم انعطافاً حاداً، منذ سنوات، وإذا كان يمكن تبرير هذا التجاهل، حتى قبل سنة بسبب ضعف الملاءة السياسية للعقل القومي، كمشكلة جينية في نشوء هذا العقل، فان المسألة باتت واضحةً، ومعترفاً بها أمريكياً، وعبر عنها الرئيس الجديد بسياسة الانكفاء الى الداخل، حتى بات خياراً أمريكياً رسمياً، بأن الولايات المتحدة بصدد تنظيم التراجع المفروض عليها بحكم الأزمة التي تعاني منها، وأنها في هذه المرحلة تستخدم بقايا نفوذها الاستخباراتي والعسكري، لتنظيم تراجعها، وإن تراجع دور دولة مثل الولايات المتحدة يعني موضوعياً تراجع دور كل البنى التي تشكلت في ظل استفرادها بالقرار العالمي، وإذا افترضنا جدلاً، بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة والحالية، لم تكن تنام الليل ألماً وتحسراً على الظلم الذي لحق ويلحق بالكرد، فإنها لم تعد تستطيع أن تفعل شيئاً، إلا بتحويلها إلى ورقة ضغط، فهي بالكاد تستطيع حماية نفسها، وإن النخبة الامريكية باتت منقسمة على نفسها، وإن وعود بعض القوى ضمن الإدارة بشيء ما لهذه الجهة أو تلك، لا يعني أن هذا الوعد بات خياراً رسمياً أمريكياً ثابتاً، وإن أمريكا التي تتخلى مضطرة عن حلفائها التقليديين، لن تنتظر كثيراً حتى تفاضل بين الكرد، وحلفاء آخرين لها، معادين للكرد، ومستعدين للعق حذاء «تيفاني ترامب» فمن يبني سياساته ومواقفه، بناء على وشوشة من عضو في الكونغرس الأمريكي، أو إشارة من موظف في البيت الأبيض أو وعد من وعود سيناتورات التوريط، أو ضابط متقاعد بات مستشاراً في إحدى الشركات الامنية، ودلاّل حروب وسلاح، أو حتى بناء على كلام معسول من وزير امريكي، فليسمح لنا بالقول: «الناس رجعت من الحج»! وزمن الاستفراد الأمريكي بالقرار انتهى، لا سيما، وأنه، لم يستطع حتى الآن التفاهم مع بني جلدته.

البحث عن حل

إن الحل الوحيد لجملة الملفات الساخنة في المنطقة، ومنها القضية الكردية، يقوم على الاعتراف المتبادل بالحقوق، وبحث جميع قضايا الخلاف بالتوافق، والتفاهم، منعاً لإشعال بؤر توتر جديدة، بعيداً عن سياسات إنكار الوجود، وبعيداً عن الاستعانة بأية قوة دولية لا تريد خيراً لأي من شعوب هذه المنطقة، والاستفادة من توازن القوى الدولي الجديد الذي يتجلى بصعود الدور الروسي والصيني، في التفاوض والتوافق على حل النزاعات واطفاء بؤر التوتر.

سرطان الجشع واللامبالاة هو الأخطر!

تعتبر مشكلة ضعف الرعاية الطبية، ونقص الأدوية، وتراجع الدور الحكومي على هذا المستوى تباعاً، من أعقد المشاكل التي تفاقمت وتزايد عمقها كواحدة من تداعيات الحرب والأزمة، وربما من أبشعها.
ولعل أكثر من عانى من آثار هذه المشكلة المعقدة هم المصابون بأمراض السرطان، بتنوع جنسهم وتفاوت أعمارهم، وبتنوع المرض نفسه، توصيفاً وعلاجاً، والأكثر تأثراً من هؤلاء كانوا شريحة الأطفال.



■ عاصي اسماعيل

معاناة ومآسٍ

نساء وأطفال، رجال وشباب وكبار في السن، تراهم موزعين هنا وهناك، بعضهم منفرد، والبعض الآخر مع أحد ذويه، ولكل منهم معاناته مع المرض العضال، بالإضافة لأوجه المعاناة الأخرى المتمثلة بفرص تأمين الأدوية العلاجية، ومشقة السفر والانتقال والإقامة للآتين من خارج دمشق بين الحين والآخر، والمرتبطة بمواعيد المراجعة والعلاج، وخاصة من ليس له أقرباء أو معارف فيها، مع كل ما يرافق ذلك من تكلفة وإنفاق، في ظل حال وواقع التردي المعيشي المعمم، باعتبار أن غالبية هؤلاء من فقراء الحال والمعدمين.

وبحسب نوع المرض ودرجته، فإن بعض الحالات تضطر للمراجعة أسبوعياً، والبعض الآخر شهرياً. هذا يحتاج لجرعات كيميائية، وتلك بحاجة لجلسات أشعة. بعضهم يُفرض عليه الانقطاع عن العلاج، بسبب عدم توفر الجرعة المناسبة في الوقت المناسب، والبعض الآخر يفرض عليه الانقطاع بسبب ضيق ذات اليد لارتفاع أسعار البدائل العلاجية، وعدم التمكن من متابعة العلاج مع هذه التكلفة، بسبب عدم توفرها، كلاً أو جزءاً في القسم، والقلة القليلة هي من تساعدها الأقدار عبر تكفل بعض الجمعيات أو المقتدرين بعلاجهم ناحية التكاليف، أو بعضها على الأقل.

صراع اليأس والأمل

وبرغم الآلام كلها والأوجاع المصاحبة للمرض، أو الناجمة عن تأثير العلاجات، مع ما تخلفه هذه وتلك على الحالة النفسية للمريض وذويه، مع كل المعاناة والواقع المأساوي الموصوف أعلاه، لعل ما يلفت النظر هو حال التشبث بالحياة والأمل والرجاء فيها، سواء من قبل المرضى أنفسهم، أو من قبل ذويهم، وخاصة لدى الأطفال من هؤلاء، الذين يتحدثون عن بعض مغامراتهم الطفولية، أو عما يرغبون في صنعه مستقبلاً، متمسكين بأمل الشفاء، وبالغد الأفضل.

بالمقابل فقد اعترف بعضهم بالوصول لحالة اليأس أحياناً، في ظل تكامل الأزمات والمعاناة، وخاصة على المستوى المعيشي والاقتصادي، حيث قال أحدهم: أنه اضطر لبيع أرضه تباعاً من أجل تكاليف العلاج، كما قالت إحداهن أنها اضطرت لبيع منزلها من أجل علاج طفلتها.

ومع كل جرعة جديدة تتجدد فرص الحياة والأمل، وكل هؤلاء، وخاصة ذوي المرضى، يعملون على مبدأ: «نحنا منعمل اللي علينا، وع قد ما منقدر، والباقي ع الله».

المشكلة الأكبر بنقص الأدوية!

رغم أن قسم الأورام من المفترض أنه يقدم الخدمات، التشخيصية والعلاجية والمتابعة، للمرضى مجاناً، إلا أن واقع الحال يقول غير ذلك.

فالقسم تم افتتاحه في عام 2014، وذلك من أجل تخفيف الضغط على مشفى البيروني بالقرب من حرستا بريف دمشق، وخاصة بعد أن أصبح المشفى بمرمى نيران المعارك والاشتباك في المنطقة، علماً بأنه المشفى التخصصي الوحيد لمعالجة الأورام، الذي يقدم الخدمات التشخيصية والعلاجية والمتابعة لحالات الورم بشكل مجاني في سورية، إضافة إلى الخدمات التعليمية في تدريب الكوادر الطبية والتمريضية، وهو تابع لوزارة التعليم العالي. كما تم افتتاح قسم آخر في مشفى ابن النفيس لاحقاً، للغاية نفسها أيضاً.

المشكلة في القسم، كما في الأقسام الأخرى المفتتحة، وفي المشفى الرئيس نفسه، تتمثل بالنقص الحاد في أدوية السرطان، على اختلاف أنواعها ومصادرها وغاياتها العلاجية، فإن توفر جزء من الأدوية فبعضها الآخر غير متوفر، حيث تحتاج الجرعة أحياناً لنوعين أو ثلاثة من الأدوية مجتمعة.

وتتزايد مشكلة النقص بالأدوية مع تزايد أعداد المرضى، والضغط الحاصل بنتيجة ذلك على الكادر العامل، وعلى الأجهزة المتوفرة، وعلى المواعيد المفترضة لكل مريض وتواترها كذلك الأمر، والحديث يدور هنا عن آلاف مؤلفة من المرضى، الذي يحتاجون للرعاية والاهتمام بشكل دوري، بالإضافة للأعداد المتزايدة من المصابين الجدد.

مع كل جرعة جديدة تتجدد فرص الحياة والأمل وكل هؤلاء وخاصة ذوي المرضى يعملون على مبدأ: «نحنا منعمل اللي علينا وع قد ما منقدر والباقي ع الله»

تعددت الأسباب!

ومما فاقم المشكلة أكثر هو تزايد أعداد المصابين بالسرطانات، كنتيجة مباشرة لتداعيات الحرب والأزمة على المستوى الصحي، مع تعدد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذه الزيادات، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

واقع الفقر، والذي يعتبر النزوح والتشرد أحد أسبابه الرئيسة بسبب فقدان مصادر الرزق.

الإفقار المتعمد بنتيجة السياسات الرسمية المتبعة، والتي تتمحور على نقطتين: الأولى انخفاض الأجور، وتثبيت هذا الانخفاض رسمياً، والثانية حالة الفلتان السعري وغياب الضوابط والرقابة على هذا المستوى، مما أدى لارتفاعات كبيرة بالأسعار.

تراجع الرعاية الصحية، بسبب خروج العديد من المراكز الطبية والصحية والمشافي عن الخدمة في الكثير من المناطق، وخاصة في المدن والمناطق خارج سيطرة الدولة.

نزيف الكادرات الطبية، أطباء أخصائيين ومساعدين وممرضين، موتاً ولجوءاً ونزوحاً و..

النقص الكبير في الأدوية، بسبب توقف العديد من منشآت ومعامل تصنيعها، وبسبب العقوبات الاقتصادية، سواء على مستوى استراد المواد الأولية، أو على مستوى استيراد الأدوية المصنعة.

تراجع الدور الحكومي الرسمي، على مستوى انخفاض التمويل، وتأمين متطلبات الرعاية الصحية من حيث تأمين الكادرات الطبية والفنية البديلة، وتأمين مصادر أخرى للمواد الأولية والأدوية.

الواقع البيئي، والتلوث الناجم عن الحرب بشكل مباشر، على مستوى التربة والماء والهواء، بالإضافة للعوامل المساعدة على ذلك، والمتمثلة بما درج عليه البعض من تكرير للنفط بشكل بدائي ومتخلف في بعض المناطق خارج سيطرة الدولة.

كل هذه الأسباب مجتمعة كانت فرصة للبعض من أجل جني المزيد من الأرباح على حساب معاناة المرضى، وخاصة المعانين من الأمراض المزمنة، ومرضى السرطانات كانوا الحلقة الأضعف في هؤلاء.

استغلال بالملايين!

والنتيجة أن مرضى السرطان من مفقري الحال يضطرون لدفع مبالغ طائلة لقاء قيمة بعض أنواع الأدوية من أجل العلاج، والتي تصل تكلفتها بين عشرات ومئات الآلاف أحياناً، حسب نوع الدواء ومصدره، وبحسب التواتر المفترض للجرعات، ومع طول فترات العلاج من هذا المرض، فهذا يعني الملايين.

هذه الملايين تصب عملياً في جيوب المستغلين، اعتباراً من بعض الأطباء، مروراً لبعض الصيادلة، وليس انتهاءً بالمهربين، مع عدم إغفال بعض أوجه الفساد الرسمي، سواء في المشفى أو الأقسام، أو من مُسيري مهام المهربين.

والأخطر من ذلك كله أن بعض الأدوية المهربة المخصصة لعلاجات السرطان غير معروفة المصدر، أو غير محسومة النتائج العلاجية، أو الأعراض الجانبية، بالإضافة لغياب تواريخ الصلاحية عنها أحياناً، الأمر الذي يعني بالنتيجة أن مرضى السرطان يتم استغلالهم بشكل مركب ومعقد، مادي وصحي ونفسي وحياتي بالمحصلة، تحت ضغط الحاجة والتمسك بالحياة.

ليس منّة بل واجب وحق

مما لاشك فيه أن الدولة تتكبد الكثير من الإنفاق على مرضى السرطان، فمن تتكفل بعلاجهم من هؤلاء قد يكلف أحدهم الملايين من الليرات السورية، اعتباراً من الكشف المبكر، مروراً بالتحاليل والتصوير، وليس انتهاءً بالعلاج الكيميائي، أو بالأشعة حسب الحالة، مع الاستمرار بالمتابعة بهذه الجلسات، حسب بروتوكولات العلاج المتبعة والمعتمدة طبياً، وحسب نوع المرض ودرجته، وغير ذلك من التبويبات المتعلقة بتنوع المرض، بالإضافة للتكاليف المرتبطة بالأجهزة والتجهيزات، وبالكادرات الطبية والفنية، وغيرها من التكاليف الأخرى.

وعلى الرغم من ضخامة هذه التكاليف سنوياً، إلا أنها في حال من الأحوال لا يجب أن تظهر وكأنها تُقدم للمواطنين من باب الإحسان الحكومي على المرضى، فهذه النفقات، وإن تزايدت وتضخمت، فهي أولاً وآخراً من جيوبنا كمواطنين، مثلها مثل كل موارد الخزينة والدولة بالنتيجة، على ذلك فإن كل حديث رسمي يتم التذرع فيه حول كتلة الإنفاق على الجانب الصحي، كلاً أو جزءاً، بغاية التهويل و»سفق المنية» وكأنه منة حكومية، بغاية تبرير تخفيض التمويل، أو بغاية جعل جزء منه ذا طابع استثماري ريعي، مردود عليه جملة وتفصيلاً، فهو واجب، كما هو حق لا يمكن التفريط فيه.

ازدحام صامت!

لا بد وأن الكثيرين شاهدوا بعض الازدحام أمام قسم الأورام التابع لمشفى البيروني بالقرب من مشفى المواساة بدمشق، صباحاً ومساءً، معتقدين بأنه ازدحام لمراجعي المشفى من المرضى وذويهم.

إلّا أنه بواقع الأمر هو ازدحام صامت وهادئ، مرتبط بواقع مرضى السرطان المنتظرين «أملاً» مع ذويهم بمحيط قسم الأورام، إما لدور محجوز في القسم، من أجل الكشف والعلاج ومتابعته، أو لجرعة علاجية قادمة، من غامض علمه لكن بعلم المهربين، من أجل أن يدخلوا بها إلى القسم لتلقي العلاج بها.

التعليم المجاني بمهب الريح

أخيراً لم يعد سراً موضوع تعميم التعليم المأجور رسمياً، باتجاه استكمال الخصخصة فيه، فقد أقر مجلس الوزراء مشروع المرسوم التشريعي القاضي بإحداث التعليم الخاص المسائي في الجامعات الحكومية.



■ عادل ابراهيم

وبحسب الحكومة فإن المشروع يهدف إلى تأمين فرص قبول إضافية للطلاب في بعض التخصصات التي يكون عليها قبول أكثر، إضافة إلى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

إقرار بوجود فرص إضافية للقبول

من موقع الحكومة: «رغبة في استثمار البنية التحتية المتوافرة في بعض الكليات الجامعية، من مدرجات وقاعات ومخابر في فترة ما بعد الظهر، وللاستفادة من خبرة الكوادر العلمية والإدارية فيها، وتأمين فرص قبول إضافية للطلاب في بعض التخصصات المرغوبة بشكل أكبر، ناقش المجلس مشروع مرسوم بإحداث التعليم المسائي في الجامعات الحكومية، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية، لاستكمال أسباب صدوره».

الحديث الحكومي يتضمن إقراراً بوجود إمكانية تأمين فرص قبول إضافية للطلاب، وخاصة للتخصصات المرغوبة بشكل أكبر، بالإضافة للاعتراف بعدم الاستثمار الأمثل للبنية التحتية المتوفرة في بعض الكليات.

هدر متعمد!

يعيدنا هذا لموضوعة سياسة الاستيعاب الجامعي، ومعدلات القبول السنوية، خاصة وبالتوازي مع الإعلان عن صدور المفاضلة العامة للعام الدراسي 2017– 2018، مع سؤال كبير نوجهه للحكومة:

طالما أن الإمكانية متوفرة لقبول أعداد إضافية من الطلاب، وطالما هناك بنية تحتية، من قاعات ومدرجات ومخابر يمكن استثمارها، فلماذا التذرع بسياسة الاستيعاب، التي ترافقت مع رفع بمعدلات القبول الجامعي طيلة السنوات الماضية، على حساب الجهود المبذولة من الطلاب، بالإضافة لما تحمله ذويهم من ضغوطات، كان بعضها أقتصادياً معيشياً على حساب بقية أفراد الأسرة، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة الأخيرة؟.

ما سبق ذكره يؤكد وجود إمكانات لم يتم استثمارها، بل تم هدرها عمداً طيلة السنوات الماضية، في ظل معدلات القبول المعمول بها، تحت عنوان سياسات الاستيعاب، والتي لطالما كانت سبباً في تحطيم آمال وطموحات الكثير من شبابنا الحاصلين على الشهادة الثانوية، بفروعها المختلفة، كما كانت بوابة العبور المشرعن للترويج للجامعات الخاصة، كمشاريع ربحية استثمارية، على حساب الطلاب ومستقبلهم، والتي لم يحصد نتيجتها إلا أبناء مفقري الحال والمعدمين.

فجاجة وصلف رسمي

مما لا شك فيه أن سياسة التعليم المأجور والخصخصة الجارية على قدم وساق في القطاع التعليمي، كان من مقدمتها إضعاف وتراجع دور التعليم المجاني رويداً وتباعاً، وفي مراحله الدراسية كافة، ليتم تتويج هذا النمط من السياسات عبر إدخال التعليم المأجور على الجامعات السورية كافة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وتعديلاته.

أما على مستوى الذرائع الإضافية المتعلقة بأن التعليم المأجور سيحسن الواقع المادي لأساتذة وموظفي الجامعة، فقد أسقط عملياً، حيث أتاح مشروع المرسوم للجامعات جواز التعاقد مع أعضاء هيئة تدريس وهيئة فنية وعاملين في البرامج المحدثة، ما يعني أنه فسح المجال للانتقائية في اختيار الكادرات، ومن سيُفرغ منهم، كلاً أو جزءاً، ومن لن تطاله التحسينات الموعودة على الدخل، والتي سيتم اعتمادها وفق الأسس المعتمدة في المؤسسات التعليمية الخاصة، مع ما يعنيه هذا وذاك من إمكانية لتغلغل المحسوبية والفساد، ناهيك عما يتركه من آثار ونتائج ستنعكس سلباً على العملية التعليمية من كل بد، وخاصة التعليم المجاني، الذي سيفقد كادراته تباعاً.

والنتيجة العملية من ذلك كله هي: تراجع مستويات التعليم، والذي سيكون ضحيتها المباشرة أبناء الطبقات المسحوقة، وهم الغالبية الساحقة من المواطنين المعدمين والمفقرين، ولتظهر حقيقة استهدافهم العملية من خلال مثل هذه السياسات الرسمية المتبعة بكل فجاجة وصلف.

مشكلة المواصلات في حلب ليست «فراطة»

منذ توسع نطاق مدينة حلب وعودة شرايينها إلى الحياة، برزت مشكلة المواصلات وبإلحاح داخل المدينة، بعد أن كانت المشكلة منها وإليها فقط.

■ مراسل قاسيون

مشكلة المواصلات اليوم داخل المدينة أصبحت فاقعة، وخاصة لمن يريد الوصول إلى أجزاء المدينة الشرقية.

ساعات الذروة

فقد وردت العديد من الشكاوى حول أزمة المواصلات في المدينة، وخاصة حول عدم توفر العدد الكافي من وسائل النقل، وخاصة بما يغطي الحاجة في ساعات الذروة، وهو ما يثبته الواقع، وخاصة في المناطق التي تعتبر عُقد مواصلات لتقاطع أغلب الخطوط فيها، مثل ساحة الجامعة ودوار الصخرة في منطقة الفرقان.

تغيير الخطوط

ومرد ذلك إلى عدد من الأسباب، ربما فيها بعض التفسير لهذه الأزمة، فقيام بعض السائقين بتغيير خطوطهم بشكل كيفي ما يسبب الاكتظاظ والتدافع في مناطق، وشحها في مناطق أخرى، ما يجعل المواطنين ينتظرون لفترات طويلة، أو السير لمسافات بعيدة.

هذا التغيير كان في أغلب الأحيان تلاعباً، وخاصة في أوقات الذروة، فلا يتم الالتزام بالخط من أوله إلى آخره، وهامش التلاعب هذا أتاحه تغاضي بعض عناصر شرطة المرور عن هذه المخالفات، فساداً وتواطئاً مع السائقين، ما سبب عدم وجود تنظيم للخطوط، والإشراف عليها بشكل جيد، مفسحاً المجال لهكذا تجاوزات بشكل أوسع.

تسعيرة و«فراطة»!

مشكلة أخرى مرتبطة بالسابقة، وهي أن أغلب السائقين العاملين على خطوط النقل في المدينة لا تلتزم بالتسعيرة المفروضة تحت العديد من الحجج والذرائع، منها قرارات المحافظة، ومنها غلاء البنزين وسعر الدولار المرتبط بقطع الغيار، وغالباً عدم وجود الفراطة.

فقد أصبحت الـ 10 ليرات فوق التسعيرة حق مكتسب للسائق، إلا إن كان المواطن جريئاً، وكان مدججاً بالفراطة، حينها ربما يمكن ردع السائق والظفر بهذه الـ 10!!.

يذكر أن هذا التلاعب دفع الكثير من وسائط النقل لتحويل خطوطها إلى الأحياء الشرقية ورفع التسعيرة، مستغلين عدم تحديدها، ما شكل ضغطاً على أحياء المدينة الأخرى.

واقع وآفاق

يذكر أن حجم الأضرار التي لحقت شركة النقل الداخلي جراء الإرهاب تجاوزت قيمتها مليارين و690 مليون ليرة سورية رسمياً.

وعلى أرض الواقع أتت الإجابة لمراسل «قاسيون» من أحد العاملين في شركة النقل الداخلي بأنه: «لدينا 100 باص حكومي، ثلث معطل، وثلث لدى الجيش، وأحياناً الكل للجيش». وعند السؤال عن المعطل، لماذا لا يتم إصلاحه؟ أجاب: «هي شغلة المدير العام». أما عن شراء باصات جديدة تسد حاجة المدينة فردّ قائلاً: «اسأل الوزير».

المساعي جارية على قدم وساق لإدخال القطاع الاستثماري الخاص على مستوى النقل داخل المدينة، في ظل ضعف، أو إضعاف، إمكانات شركة النقل الداخلي، وتفلت سائقي السرافيس العاملة على خطوط النقل داخل المدينة، بالإضافة إلى عدم كفايتها ناحية العدد لتغطية أحياء المدينة.



والنتيجة: أن مشكلة النقل ما زالت قائمة، ليس جراء ضعف الرقابة والمحاسبة، لدرجة الغياب، أو بسبب تغييب دور شركة النقل الداخلي من أجل شرعنة الاستثمار الخاص فقط، بل بسبب غياب خطة نقل واضحة تأخذ بعين الاعتبار مركز المدينة ونقاط تقاطع الخطوط من أجل تحديد مسارات منظمة تضمن تخديم أرجاء المدينة كافة، في أحيائها كافةً، مع التركيز على ساعات الذروة، التي تظهر فيها تعقيدات مشكلة النقل بالعمق.

وبالعموم يمكننا القول: إن مشكلة المواصلات داخل المدينة المتسعة، لا يمكن حلها إلا عبر شركة النقل الداخلي، عبر تأمين العدد الكافي من الباصات، وتوفير الإمكانات لهذه الشركة من أجل قيامها بمهامها بالشكل المطلوب، وخاصة ناحية التمويل، بما يلبي الاحتياجات المتنامية للنقل داخل المدينة، سائقين وكادرات فنية ومهنية وإدارية وغيرها.

ليس تهكماً فقط!



فيما يلي نص ما ورد على موقع الحكومة بما يتعلق باهتمامها بالمتفوقين، حرفياً:

■ سمير علي

«انطلاقاً من ضرورة الاهتمام بالمتفوقين الأوائل في الشهادات العامة وتشجيعهم على الاستمرار في تفوقهم، ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون بتعديل مقدار المكافأة الشهرية التي تمنح للطلاب الأوائل في الشهادات العامة، ليصبح 10 آلاف ليرة سورية للتلاميذ الأوائل في شهادة التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية، و 15 ألف ليرة سورية للطلاب الأوائل في الشهادة الثانوية بمختلف فروعها، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره».

جهود حكومية مضنية!

لعلنا من خلال النص أعلاه يمكن أن نستشف بعضاً من آليات العمل الحكومي، ومقدار الاهتمام المولى من قبلها للمواطنين بشرائحهم المختلفة، وحجم الأعباء التي تتحملها الحكومة، وتحملها لكادراتها العاملة، أو للكادرات العاملة في الجهات العامة الأخرى، والتي نلخصها بالتالي:

الحكومة تشجع الاستمرار بالتفوق.

الحكومة اقتطعت جزءاً من وقت اجتماعها الأسبوعي وخصصته اهتماماً بالمتفوقين.

الحكومة أقرت رفع مقدار المكافأة الشهرية لهؤلاء.

الحكومة أقرت تعديلاً بنص قانوني متعلق بالمتفوقين تعبيراً عن اهتمامها بهم.

الحكومة رفعت مشروع التعديل من أجل استكمال أسباب صدوره.

الحكومة فرّغت بعض كادراتها العاملة من أجل تثبيت مجريات هذا الاهتمام بمحاضر الاجتماعات.

العاملون على الموقع الحكومي عملوا على إدراج النص أعلاه في الموقع، مع بقية مجريات الجلسة.

سيصدر تعديل القانون لاحقاً، وسيصار إلى نشره والعمل بموجبه، مع مترتبات التعديلات كلها الناجمة عن تطبيقه، من تعديلات في الجداول الشهرية لأسماء المتفوقين، وما سيسبق ذلك، أو سيتبعه، من جهود مبذولة من قبل الكادرات المالية والإدارية القائمة على هذه المهمة بكل محافظة.

بقي أن نقول: إنّ مقدار ما تم الموافقة عليه من زيادة بمقدار المكافأة الشهرية هو مبلغ 5 آلاف ليرة سورية، لكل متفوق!.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان بعد ذلك كله هو: لماذا هذا الهدر كله ياحكومة؟

هدر مجحف!

السؤال الآنف ليس من باب التهكم على مقدار الزيادة المقرة والمخجلة، رغم الحق كله بالتهكم حول ذلك وهو ما سيتم إيراده لاحقاً.

بل هو فعلاً هدرٌ للإمكانات والطاقات والوقت والجهد، ليس على مستوى الحكومة وكادراتها، أو الجهات المعنية باستكمال أسباب الإصدار، أو على مستوى الكادرات العاملة على تنفيذ وتطبيق هذه الزيادة الشهرية، بل حتى على مستوى متتبعي أخبار وإنجازات الحكومة، اعتباراً من جهود مسطر هذه المقالة، وليس انتهاءً بقارئها ومتداولها.

لنصل للسؤال الأهم: هل يمكن مقارنة ذلك كله مع حجم الإنجاز الحكومي أعلاه؟

غايات الاهتمام بالتفوق

مما لا شك فيه أن الاهتمام بالمتفوقين وتشجيعهم مرتبط بالكثير من الأهداف والغايات، وهي آلية تربوية ناجعة من كل بد، وهي على ذلك ترتكز على العديد من النقاط، يمكن أن نورد بعضها:

استخدام مبدأ الثواب التربوي عبر تكريم المتفوقين، لتشجيعهم من أجل مضاعفة جهودهم، كما لتحفيز الآخرين للاقتداء بهم.

مقدار ما تم الموافقة عليه من زيادة بمقدار المكافأة الشهرية هو مبلغ 5 آلاف ليرة سورية لكل متفوق!

تكريس روح المنافسة الإيجابية، ليس بين الطلاب فقط، بل وبين المدارس على مستوى المناطق، والمدن والمحافظات.

تحفيز الشعور بالرضى عن النفس لدى المتفوق، لقاء جهوده، بما ينعكس إيجاباً على استكمال تحصيله وتفوقه.

تكريس الأثر الإيجابي للتفوق على المحيط الاجتماعي، داخل المدرسة، وفي المحيط الاجتماعي العام.

تشجيع الإبداع والابتكار، والتحفيز على ممارسة الاهتمامات والمواهب المتعددة، حسب القدرات والميول لدى الطلاب، متفوقين أو متوسطين وضعاف التحصيل الدراسي.

مقدمات لا بد منها

لعلنا بناء عليه يمكن أن نستشف ما يجب توفيره من إمكانات من أجل حسن الاستفادة من التفوق، كما من أجل تكريسه اجتماعياً، كي يستمر الرفد الدائم للمجتمع من هؤلاء، والتي يمكن أن نلخصها بالتالي:

توفير الظروف المناسبة لشريحة الطلاب من أجل تركيز جهودهم باتجاه التحصيل الدراسي والعلمي.

الاهتمام الدائم بهذه الشريحة، وحثها على الاستمرار والمتابعة.

تعزيز الاعتماد على الذات لدى الطلاب، من أجل تنفيذ ما يطلب منهم من واجبات، أو يوكل إليهم من مهام مدرسية.

عدم قمع روح الغريزة، المتمثلة بحب الاستطلاع والاستفسارات والمعرفة لدى الطلاب، بل تشجيعها وتطويرها.

تعزيز القدرة على الملاحظة والتحليل والاستنتاج لدى الطلاب.

تحفيز الطلاب على اقتراح تقديم الحلول للمشكلات، وإشراكهم في الحلول الصعبة منها.

تكريس مفهوم النقد الذاتي لدى الطلاب، من أجل تخطي السلبيات والصعوبات.

توجيه قدرة الخيال الخصبة، والمواهب المتعددة، واستشفاف الطموحات والتركيز عليها.

بذل الجهود من أجل تخليص الطلاب من بعض العادات السيئة ونبذها، بما يحقق التوازن النفسي والاجتماعي، وبما يؤدي لتعزيز الميول الإيجابية ونبذ الميول السلبية.

تقوية الروابط بين المدرسة والمنزل، عبر إشراك أولياء الأمور والمديرين والكادر التدريسي، بكل ما له صلة مباشرة بحسن توجيه جهود الطلاب وحسن استثمارها.

طبعاً ذلك كله لا ينفي أهمية وضرورة إيلاء الاهتمام الخاص بالمتفوقين، بما يعزز إيجابيات التفوق، على المستوى الفردي والاجتماعي، كما لا ينفي وجود الكثير من النقاط والمرتكزات الأخرى الهامة بما يتعلق بالجانب التعليمي والتربوي.

الإفقار إعاقة

واقع الحال يقول: إن جملة السياسات التعليمية المتبعة والمقرة رسمياً تكاد لا تقارب الوصول للكثير من المرتكزات والمهام السابقة، ليس على مستوى المناهج المعتمدة فقط، بل على مستوى العملية التعليمية والتربوية جملة وتفصيلاً.

ولعل الأهم من ذلك كله هو ما يترتب على مستوى تأمين متطلبات ومستلزمات التحصيل الدراسي لشريحة الطلاب، وخاصة النمط المعيشي والخدمي المفروض عليهم وعلى ذويهم، والمتمثل بواقع الإفقار والحاجة والعوز، والذي يعتبر من أكبر المعيقات أمام التحصيل الدراسي والعلمي، ومتابعته، وهذا الإفقار والعوز ما هو إلا نتيجة للسياسات الحكومية المقرة والمتبعة منذ عقود.

وبعد ذلك كله تجود علينا الحكومة بكرمها، عبر 10– 15 ألف ليرة شهرياً للمتفوقين، تكاد لا تغطي قيمة دفاتر هؤلاء، كما انعكست سلباً على مفهوم التفوق، من خلال واقع التهكم الجاري من جود الحكومة.

تترافق الأزمة الاقتصادية العالمية مع ظاهرة واضحة لتوسع الدور الاقتصادي «للدولة» عالمياً من الغرب وإلى الشرق، ولكن كل وفق ظروف ظهور وتعمق أزمة الرأسمالية العالمية فيه...

الدولة اقتصادياً... بين الغرب والشرق



تعتبر الدولة أداة بيد الحاكمين الحقيقيين اقتصادياً، وهي جهاز القمع والتنظيم الضروريين لإدارة علاقة الحاكم اقتصادياً بالمحكوم، وهذا عموماً. ولكن الاختلاف في دور الدولة خلال الأزمة الاقتصادية الحالية بين دول المركز الغربي، وبين الدول الصاعدة يعطي دلالات هامة حول اختلافات في دور الدولة في المرحلة الحالية من الأزمة الاقتصادية والصراع العالمي نحو الجديد.

■ عشتار محمود

حكم المال العالمي.. غرباً

تعتبر الأزمة المالية علامة الظهور الواضحة الأولى للأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة منذ ذلك الحين، بنمو اقتصادي وتجارة عالمية وحركة أموال تستمر بالركود، وتتراجع معدلات نموها عاماً بعد عام.

احتاجت هذه الأزمة إلى أعلى مستوى من «البراغماتية» الغربية، فسقطت مقولات عقود النيوليبرالية حول السوق التي تصحح نفسها، وانطلقت الحكومة العالمية الفعلية لتستخدم الدول وميزانياتها ومصارفها المركزية لإنقاذ السوق وانتشالها. وبالفعل ازداد تدخل الدولة في الاقتصاد، وزادت ملكيتها، ولكن لصالح الأسواق المالية فقط، فعنوانان أساسيان للتدخل منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية: الأول هو: حزم إنقاذ البنوك والشركات، والتي قدرتها دراسة أمريكية في نهاية 2015 بـ 29 تريليون «ألف مليار» دولار منذ عام 2008. أما في أوروبا فلا يوجد تقدير إجمالي، ولكن آخر التقديرات التراكمية تشير إلى أن حزم الإنقاذ الأوروبية بلغت في عام 2008 رقم: 2,8 تريليون دولار، عندما كانت حزم الإنقاذ الأميركية لا تتعدى 1,3 تريليون. أما الثاني: فهو خطط التقشف الحكومية، التي جعلت الإنفاق الحكومي الأوروبي وفي دول العالم المتقدم لا ينمو إلا بمعدلات منخفضة، فبينما ازداد الإنفاق الحكومي الإجمالي في الدول المتقدمة خلال عشر سنوات منذ الأزمة وحتى اليوم بنسبة 10% فقط، فإنه قد تضاعف في الصين ليزداد بنسبة 126%، وفي الهند بنسبة 78% على سبيل المثال لا الحصر.

حكم إدارة التحديات.. شرقاً

على الضفة الأخرى عالمياً ولدى الدول الصاعدة، فإن إمكانيات النمو الاقتصادي الحقيقي، ومعدلات الربح الأعلى، التي يتيحها التراجع الغربي، تدفع الإدارة الاقتصادية للدول لتأخذ في الأزمة سلوكاً آخر.

حيث يتضح للدول الصاعدة بأن كلاً من معدلي النمو والربح يمكن رفعهما كلما تقلصت هيمنة قطاع الغرب المالي الذي تتجمع به ومن خلاله رؤوس الأموال والاحتكارات الغربية عموماً، وكلما زادت فرص التعاون الاقتصادي والانفتاح ضمن علاقات الدول الصاعدة مع بعضها البعض، والتي كان يعرقلها الغرب. ويعتبر هذا واحداً من المحددات التي تدفع هذه الدول إلى سلوك دور اقتصادي مختلف وأكثر إيجابية خلال الأزمة الحالية، ويجعلها قادرة على تعبئة حتى أجزاء من قوى المال لديها في هذا الاتجاه.

يضاف إلى هذا عوامل أخرى، تتعلق بالأبعاد السياسية والاجتماعية التي تحتم توسيع دور الدولة وقت الأزمات، والتي يطول الخوض بها، ولكن نستطيع القول بأن العوامل الجغرافية كالمساحات والثروات الكبرى، والعوامل الديمغرافية المتعلقة بعدد السكان، في دول كالصين والهند وروسيا، تبقي الحاجة الموضوعية إلى دور جهاز دولة قوي اقتصادياً، يمنع الانهيارات الاقتصادية الكبرى، التي قد تسببها حركة رؤوس الأموال الهاربة سريعاً، والمضاربة المالية العالمية، وما قد ينجم عنها من خسائر وتوقفات وبطالة وجملة تحديات اقتصادية- اجتماعية وطنية. يضاف إلى هذا أن إمكانات النمو الاقتصادي في هذه الدول وتسارعه هو هدف للغرب في أزمته، يستخدم في سبيل تحقيقه سبلاً متعددة أهمها توسيع رقعة الحرب والفوضى، ما يعطي المسألة بعداً وطنياً سياسياً إضافياً، يدفع موضوعياً إلى دور اقتصادي- اجتماعي للدول ويتجه تدريجياً نحو سحب وعرقلة أدوات هيمنة الغرب الاقتصادية.

المعطيات تقول إن دور الدولة الاقتصادي لدى الدول الصاعدة خلال الأزمة بدأ يدفع باتجاهين واضحين: زيادة ملكية الدولة وحصتها من الإنتاج الفعلي، وزيادة الأجور الحقيقية وزيادة حصتها من الناتج. أي دور يميل لصالح ضبط الاستثمار والنمو الاقتصادي عبر زيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتعويض الثغرات التي قد يتركها رأس المال الخاص فجأة خلال الأزمة، وزيادة التوزيع لصالح الأجور.

زيادة ملكية الدولة

ازدادت منذ الأزمة ملكية وأصول الشركات المملوكة للدولة، والتي تتباين أشكالها بين الملكية الكاملة، وبين التشاركية بحصص أكثر من 50%، وبين الحصص التي لا تقل عن 10%، ففي الصين ومنذ عام 2007 تضاعفت أصول الشركات المملوكة للدولة بمقدار 300%، بينما خلال السنوات العشر السابقة لعام 2007 كانت قد ازدادت بنسبة 50% فقط. فرغم تراجع عددها بشكل كبير في الصين إلا أن ملكياتها قد ازدادت بنسبة قياسية، ونسبة تفوق 46% منها تعمل في مجالي الصناعة، والقطاعات المفتاحية في الطاقة والنقل والبنى التحتية، كما أنها لها مساهمة كبرى وعالمية في قطاع البنوك العالمي.

أما في روسيا فقد أصبحت الشركات التي تمتلكها أو تشارك فيها الدولة تساهم بنسبة 70% من الأداء الاقتصادي العام، بعد أن كانت هذه النسبة 38% في عام 2006. بينما ارتفعت مساهمة الشركات المملوكة للدولة في الهند من 11% من الناتج في عام 2005 وصولاً إلى 16% في عام 2010 ولا تتوفر بيانات لاحقة حولها.

توزيع على الاستثمار والأجور

التغييرات التي تجري في ملكية الشركات في الشرق تترافق مع تغيرات في التوزيع، باتجاه زيادة التوزيع للأجور، وزيادة في الاستثمار الفعلي في رأس المال الثابت بينما الأموال التي تصب من «الحكومات الحقيقية» في الغرب تترافق مع تراجع مستمر في حصة الأجور، وفي الاستثمار.

حيث ارتفعت حصة الأجور من الناتج في الصين بين 2008– 2014 من 48% إلى 52%، ونمت الأجور الحقيقية بين 2006 و 2016 بنسبة زيادة 125%، وفي روسيا كانت نسبة الزيادة 60% حتى عام 2014، وكذلك الأمر في الهند.

بالمقابل إن حصة الأجور من الناتج في الولايات المتحدة تراجعت من 58% إلى 55%، ونمت الأجور الحقيقية خلال عشر سنوات بين 2006– 2016 بنسب تراكمية قليلة 6% في ألمانيا، و5% في الولايات المتحدة، وفرنسا، بينما تراجعت في بريطانيا.

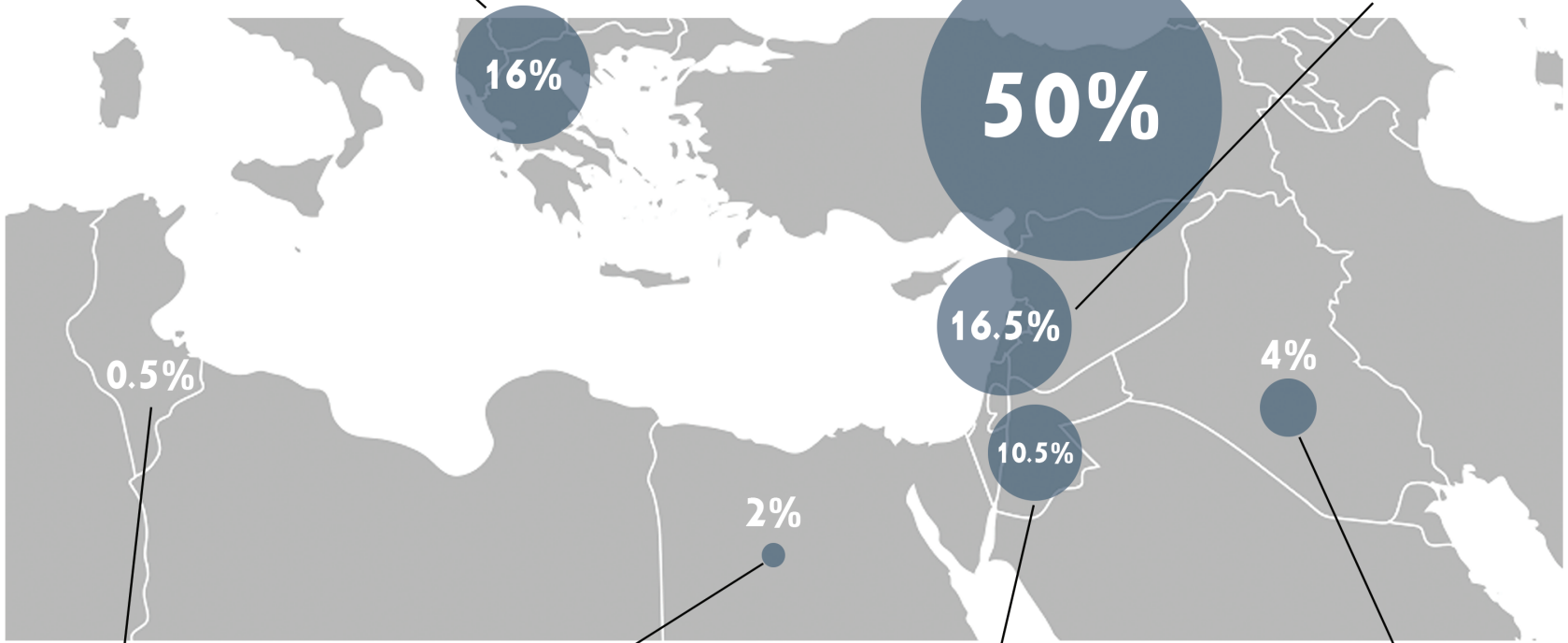
أما بالنسبة للاستثمار الفعلي في رأس المال الثابت فمقابل نسبة نمو لم تتعد 3% في الدول المتقدمة بين 2006– 2015، فإن الاستثمار الثابت نما بنسبة 153% في الصين، و 49% في الهند، و26% في روسيا منذ الأزمة وحتى اليوم.

لا يمكن على الدول الصاعدة أن تتجنب آثار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية لأن الترابط العميق حاصل فعلياً في المنظومة الاقتصادية العالمية

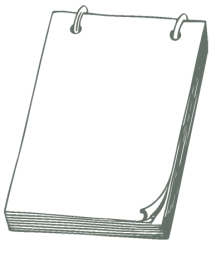
لا يمكن على الدول الصاعدة أن تتجنب آثار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية لأن الترابط العميق حاصل فعلياً في المنظومة الاقتصادية العالمية، ولكن يمكن إدارة الأزمة بإيجاد صمام أمان يضمن استمرار الموارد والاستثمار حتى في حال الاضطرار للعمل بأدنى حدود الربح، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا من خلال ملكية عامة متوسعة لوسائل الإنتاج الموجودة لدى الشركات، ولا يمكن إبقاء الدورة الاقتصادية تعمل إلا بضمان استمرار الاستهلاك ومن خلال استمرار توسيع حصة الأجور، ومنع السيناريو التقليدي للأزمات عندما يزداد معدل الاستغلال أي حصة الأرباح مقابل الأجور كما يحصل اليوم في الغرب. وهذا ما تفعله بعض القوى الصاعدة في الشرق بزيادة تحكمها بقوانين السوق عبر الدولة، وقد يبدو هذا كافياً في المرحلة الحالية من الأزمة حيث يستمر الركود ولا يتوسع النمو، إلا أن المرحلة اللاحقة للتراجع ستحتاج إلى خطوات حازمة أكثر لا تقوم بها إلا دول تخاف جدياً من شعوبها وتحكم بأمر المصلحة العامة.

السوريين المسجلين كلاجئين في الإقليم وأوروبا

6,150,000 لاجئ



8% من اللاجئين السوريين لا يزالون في المخيمات
464000



تشير بعض التقديرات إلى أن اللاجئين في أوروبا والخارجين من دول الجوار لم يحذفوا من سجلات اللجوء في هذه الدول ما قد يقلل العدد الفعلي.

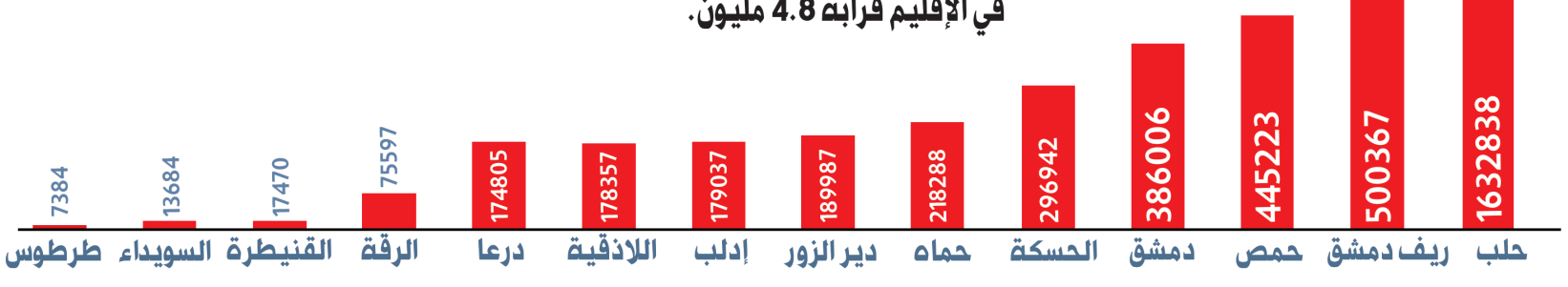


تشير تقديرات أخرى إلى أن جزءاً كبيراً من السوريين في الإقليم لم يسجلوا كلاجئين



من أي المدن خرج السوريون؟!

سجلت منظمة الهجرة الدولية المحافظات التي خرج منها اللاجئون السوريون حتى شهر 11- 2016 عندما كان عددهم في الإقليم قرابة 4.8 مليون.



سعر الأضحية
ثلاثة أضعاف وسطي الأجور!



كما لم يعد للغالبية العظمى من السوريين القدرة على توفير الحاجات الأساسية بفعل الأزمة وغلاء المعيشة، كذلك فإن طقوس الأعياد والمناسبات التي اعتاد السوريون على ممارستها أصبحت عبئاً يفوق بكثير قدرتهم على تأمينها. ومع حلول عيد الأضحى لهذا العام فإن سعر الأضحية أصبح يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف الأجر الوسطي للسوريين. تقدم قاسيون فيما يلي تقديراً تقريبياً لتكلفة الأضاحي على المربين ومرابحها الوسطية بناء على معلومات خاصة من أسواق دمشق.

■ ليلى نصر

1800 وسطي سعر الكيلو الحي في 2017!

يصل عدد رؤوس الأغنام الموجودة في سوق الغنم في منطقة العادلية بدمشق إلى حوالي 5000 رأس، وعادة ما يقدر العدد في المنطقة بحوالي 500 إلى 1000 رأس، ليرتفع العدد مع موسم الأعياد بسبب الأغنام الآتية من محافظات أخرى، وهي دير الزور، حلب وحماة والبادية بشكل أساسي، بالإضافة إلى وجود جزء من الأغنام آتية من العراق. بينما لا يوجد أرقام دقيقة حول عدد القطيع ككل في الأسواق، مضافاً إليها الأبقار والجمال بسبب عدم انتظام عملية التسجيل. ويختلف سعر الكغ الواحد من لحم الخراف الحي على مدار العام، حسب الظروف الطبيعية، وبحسب تحكم التجار في الأسواق، حيث تنخفض الأسعار في الربيع بسبب زيادة الولادات، بينما ترتفع مع بداية الشتاء وفي موسم الأعياد، ويتراوح سعر الكغ الواحد للخروف الحي هذا الموسم بين 1600 إلى 2200 ليرة، ووسطياً بـ 1800 ليرة، أي: أن أضحية العيد بوزن 50 كغ ستباع بمقدار 90 ألف ليرة سورية وسطياً.

25 ألف ليرة عائد تسمين الخروف في 2017!

يبدأ التجار بسحب الخراف من الأسواق قبل العيد بثلاثة أشهر بهدف تعليفها وتسمينها بمعالف إلكترونية، ويدخل ضمن تكلفة التسمين، تكاليف العلف، الأدوية وأجرة اليد العاملة. تقدر التكلفة الوسطية لتسمين الخروف الواحد بحوالي 25 ألف ليرة، تشكل تكلفة العلف النسبة الأكبر منها، حيث يقدر سعر كيلو العلف بحوالي 130 ليرة، ويختلف السعر حسب نوع العلف، فسعر كيلو الشعير يتراوح بين 130– 150 ليرة، بينما سعر كيلو العلف الأوكراني 150 ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر كيلو التبن الأبيض. تبدأ عملية التسمين عادة قبل تسعين يوم ليزيد وزن الخروف بمقدار النصف، ويحتاج خلال تلك العملية إلى 100 كيلو من العلف تقريباً، أما تكلفة الأدوية فتشكل جزءاً بسيطاً من التكلفة، بسبب عدم انتشار أمراض تستدعي استخدام الأدوية حسب المعلومات. لتشكل التكلفة الكلية لعملية التسمين حوالي 25 ألف ليرة تقريباً. يبلغ سعر الأضحية وسطياً حوالي 100 ألف ليرة، الجزء الأكبر من التكلفة هو في قيمة الخروف الحي قبل بدء عملية التسمين، والتي تبلغ حوالي 50 ألف ليرة. أي: أن التاجر يقوم بشراء الخروف الحي بـ 50 ألف تقريباً، وينفق على تسمينه حوالي 25 ألف ليرة ليعود ويبيعه بحوالي 100 ألف ليرة، محققاً ربح بحوالي 25 ألف من تلك العملية.

ارتفعت أسعار لحم الغنم الحي، في أسواق الجملة قبل عيد الأضحى، بنسبة زيادة 650% بين عامي 2010–2016، ولكنها ارتفعت خلال العام الحالي فقط بنسبة 20%، أما سعر كيلو العلف، والذي يشكل الجزء الأساسي من التكلفة فقد ارتفع بنسبة 8% فقط، خلال عامين من 120 ليرة في 2016 إلى 130 ليرة في 2017.

ومع غياب الأرقام الرسمية ووجود جهات تضبط الموضوع، يبقى الحديث عن التكلفة والأرباح خاضعاً لفوضى السوق وتجارها، بالإضافة إلى الحديث عن وجود نقص في حاجة السوق المحلية، بسبب تهريب القطيع نحو الأسواق الخارجية..

يشكل سعر الأضحية في عام 2017 والبالغ حوالي 100 ألف ليرة ثلاثة أضعاف وسطي الأجور والبالغ حوالي 34 ألف ليرة.

100 ألف ليرة
بلغ وسطي سعر الأضحية في 2017 ما يعادل ثلاثة أضعاف وسطي الأجور البالغ 34 ألف ليرة.

%20
ارتفعت أسعار الأضاحي خلال عام رغم ارتفاع أسعار الأعلاف بنسبة 8% فقط.

%32
نسبة العائد الذي يحققه المربي من عملية تسمين رأس الغنم خلال ثلاثة أشهر بمربح 25 ألف مقابل تكلفة 57 ألف ليرة.

زائد ناقص



استقرت الليرة فهل ترتفع لاحقاً؟!

تحسن سعر صرف الليرة في السوق السورية، حيث تم تداول الدولار مقابل لليرة بحوالي 510–513، بعد أن كان 517–520 ليرة. التغير الطفيف يأتي في ظل استقرار سعر صرف الدولار خلال فترة ستقارب العام بعد قليل، ما يجعل العام الحالي واحداً من الأعوام الاستثنائية في الأزمة السورية الذي شهدت فيه الليرة مقاسة بالدولار استقراراً. ولكن ألا يمكن أن نسأل سؤالاً جدياً حول إمكانية رفع قيمة الليرة مقابل الدولار وتخفيض سعر الصرف بشكل عام، وليس في وقت تدفقات العيد المؤقتة؟! فعوامل العرض والطلب على القطع مستقرة، والعوامل المرتبطة بقيمة الليرة أي: بالإنتاج في تحسن عام والمسألة لا ترتبط بالعيد فقط!



2017 عام استعادة الفاقد النفطي!

تستمر عمليات استعادة وتأهيل المزيد من آبار النفط والغاز التي خرجت عن العمل خلال سنوات الأزمة الماضية، ليصبح عام 2017 هو عام تراجع التراجع النفطي، فحسب معلومات تم تداولها عن مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية، تم مؤخراً إطفاء 12 بئراً في حقول حيان والمهر والشاعر، ومن المتوقع أن يصل إنتاجها مع تطور العمل إلى 1،7 مليون م3 غاز طبيعي مع نهاية 2018. ومع بدء إعادة تأهيل معمل غاز التويناان أيضاً الذي يتوقع أن يصل إنتاجه إلى 3 ملايين م3 مع نهاية 2018. فإن إنتاج الغاز سيزداد بمقدار 5 مليون م3 تقريباً، مع العلم أن الإنتاج الحالي تجاوز 11 مليون م3.



المبرومة ب 16 ألف!

مع حلول عيد الأضحى، تداولت مواقع محلية معلومات نقلاً عن رئيس جمعية البوظة والحلويات أن سعر كيلو الحلويات الإكسترا مثل المبرومة والبلورية في بعض الأسواق وصل إلى 16 ألف ليرة، بينما تتراوح أسعار الحلويات بنوعية جيدة بين 2500 و16 ألف ليرة، بالإضافة إلى وجود أنواع ذات جودة أقل، يصل سعر الكيلو منها إلى 1200 ليرة، وبشكل عام فإن الحلويات المصنوعة من الفستق الحلبي ارتفعت مع ارتفاع سعر الفستق بنسبة 20%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشوكولا لتصل إلى 14 ألف لبعض الأنواع. ومع ارتفاع الأسعار ينخفض إقبال السوريين على شراء الحلويات، والتي طالما شكلت جزءاً أساسياً من طقوس احتفالاتهم بالأعياد.

أرباب الرأسمالية يقرّون: العولمة لا مساواة

تقول مؤسسات مالية ومراكز أبحاث غربية اليوم، بما فيها البنك وصندوق النقد الدوليين: أن العولمة متمثلة بتحرير التجارة العالمية ورفع القيود المالية، أدت إلى تفاوت في الدخل وعدم مساواة ضمن مجتمعات الدول «المتقدمة» كما «النامية» أيضاً.



■ ديمة كتيلة

لطالما روّج للعولمة الاقتصادية على أنها قاطرة النمو والرفاه للمجتمعات، وأنها الآلية التي تتيح نقل النمو عبر العالم، وتؤدي إلى لحاق الضعيف بالقوي، فهذا ما دأبنا جميعاً على سماعه سواء في الأوساط الأكاديمية، أو من مصادر المعلومات المختلفة، فالمقصود كان هو الترويج لمفاهيم تخدّم بنهاية المطاف حركة رؤوس الأموال وسعيها نحو تحقيق المزيد من الأرباح حول العالم، وتنقل القيم المضافة المنتجة من الأطراف إلى المركز، لتعود الأموال ونسبة أرباحها الكبرى إلى المنطلق الأول لتصدير الأموال عبر العالم في الغرب. أما اليوم، ومع تراجع قدرة هؤلاء على التوسع واشتداد أزمتهم، فإن المفاهيم المروّج لها من قبل المؤسسات ومراكز الأبحاث الغربية تتغير بتغير أحوالهم، كما أن الأزمة بأسبابها وتبعاتها لم يعد من الممكن أن تبقى طي الكتمان والمراوغة.

نشر المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، وهو أكبر منظمة للأبحاث الاقتصادية في الولايات المتحدة، دراسة هذا العام كانت خلاصتها الأساسية هي: أنّ اتجاهات العولمة الأخيرة أدت إلى زيادة التفاوت وعدم المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال زيادة دخل الشرائح الأعلى بشكل غير متناسب. وأن زيادة المنافسة على الواردات أثرت سلباً على العمالة في القطاعات الصناعية وأدت إلى تراجع إيراداتها.

وفي دراسة أخرى للبنك الدولي تقول: بأن نمو التجارة الحرة العالمية لم تأتِ بالنجاح للجميع، وأن آثار العولمة على الدول المتقدمة لم تكن عادلة غالباً، بل أدت إلى زيادة في تفاوت الأجور، وأن تبني شركات الدول المتقدمة بازدياد للتكنولوجيا كبديل للعمالة، وتصدير الأعمال للخارج أدى إلى تراجع الصناعة. وأشار التقرير إلى أن تزايد التدفقات المالية بين الدول أدى إلى ارتفاع معدلات التفاوت في الدخل في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية على حد سواء، وأحد أسباب ذلك هو تركز تلك الأصول المالية الأجنبية في القطاعات الأعلى نسبياً من حيث المهارة والتكنولوجيا، مما يزيد الطلب على العمال ذوي المهارات العالية وأجورهم، على حساب قوى العمل الأخرى، التي تفقد فرصتها في السوق مع تدفق الاستثمارات الأجنبية، وأن العولمة ورفع القيود المالية أدت إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية وتركزّها في القطاع المالي ذي الربح السريع على حساب القطاعات الأخرى الإنتاجية.

تضاف إلى تلك الدراسات دراسات أخرى غربية كثيرة منشورة مؤخراً تتحدث عن العلاقة بين العولمة وتفاوت الدخل، إلّا أن ما يهمنا هنا هو ليس اعترافات البنك الدولي و كبرى مراكز الأبحاث الأمريكية حول حقائق موضوعية بحد ذاتها، فهم لم يأتوا بجديد، بل ما يهمنا هو أنّ مثل تلك الاعترافات اليوم، ومن قبل مؤسسات طالما كان دورها الوظيفي هو خدمة مصالح رأس المال الغربي والتنظير له، إنما هي مؤشر إضافي على أن المنظومة الرأسمالية ككل لم تعد قادرة على الاستمرار كما السابق لذلك فهي تتموه وتحاول التغيير والتراجع عن سياساتها السابقة، إلّا أن منطق الأمور يقول: بأن ملامح عالم جديد بعلاقات وسياسات ومؤسسات جديدة أكثر تكافؤاً ومساواة هو قيد التشكّل.

ولكن هل حديث مراكز بحث الغرب عن التفاوت في توزيع الدخل يعني أنهم يريدون إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأضعف؟! وأن مهاجمي العولمة في مراكز رأس المال الغربي يريدون المساواة حلاً؟! بالطبع لا لأن هذا يتناقض مع هدف السعي نحو الربح الأقصى، وهو القانون الأساسي الفاعل في نمط الإنتاج الرأسمالي، وهم بطرحهم هذا يحاولون الدفاع عن الربح ذاته، وعلى مواقع الحد الأدنى الموجودة، أي: على سلطتهم المطلقة في دول المركز واقتصادياتها المتقدمة، بعد أن بدأت القوى الاقتصادية الصاعدة تقلل الجدوى تدريجياً من هيمنة الغرب العالمية، وترفع تكاليفها، وبالمقابل ازدادت المخاطر في المركز مع انتقال الأزمة من طورها الاقتصادي إلى مستويات سياسية واجتماعية، تهدد جدياً البنى السياسية القديمة القائمة، وتفتح باب الاحتمالات واسعاً أمام الشعوب.

روسيا: أكبر منتجي النفط في 2017



عادت روسيا لتتصدر قائمة منتجي النفط الخام في العالم هذا العام، بعد أن تفوق الإنتاج السعودي خلال عامي 2015 و 2016، في حين حافظت روسيا على الصدارة لمدة 11 عاماً خلال الفترة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2014.

وحسب البيانات، فقد بلغ الإنتاج الروسي في شهر حزيران الماضي نحو 10،183 مليون برميل يومياً، في حين بلغ إنتاج السعودية 9،95 مليون برميل يومياً، يليها الولايات المتحدة ومن ثم العراق. بينما بلغ إنتاج "أوبك" ككل 32،6 مليون برميل يومياً. أي: أن الإنتاج الروسي شكل ما نسبته حوالي 30% من مجمل إنتاج الدول المصدر للنفط خلال تلك الفترة.

ويأتي هذا بعد أن خفضت روسيا إنتاجها بنحو 29 ألف برميل يومياً، والسعودية ذلك بنحو 260 ألف برميل يومياً، بناء على اتفاق ضمن أعضاء أوبك على خفض الإنتاج بمقدار 1،2 مليون برميل يومياً، في إطار التحكم في تراجع في أسعار النفط الخام منذ العام 2014. بينما أعلنت السعودية عن إطلاق برنامج للاستثمار بالطاقة المتجددة بقيمة تتراوح بين 30 و 50 مليار دولار في إطار مواجهة انخفاض الأسعار والتحول التدريجي إلى مصادر الطاقة غير الأحفورية في جميع أنحاء العالم.

إن زيادة إنتاج روسيا للنفط الخام لتصبح الدولة الأولى عالمياً، بالإضافة إلى استمرار العمل على خط أنابيب غاز السيل الشمالي 2 لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، يعني: أن روسيا التي تمتلك 40% من ثروات العالم إنما تثبت مواقعها أكثر فأكثر في سوق الطاقة، أحد أكثر القطاعات أهمية عالمياً.

السعودية نحو اليوان الصيني؟

ذكرت مصادر سعودية أنها تدرس إمكانية تمويل جزء من احتياجاتها المالية باليوان الصيني، في إطار عمليات الاقتراض التي بدأتها العام الماضي، بهدف تغطية عجز الميزانية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، حيث حصلت على عشرات المليارات من الدولارات على شكل سندات وقروض أجنبية، جميعها بالدولار. وتسعى السعودية من خلال تخفيض اعتمادها على الدولار وتنويع اعتمادات تمويلها إلى تحقيق المزيد من المرونة المالية حسب المصدر. بالمقابل، فإن ذلك سيعزز فرصة اليوان اتجاه أن يصبح عملة عالمية رئيسة، وكان نائب وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي قد صرح في مؤتمر سعودي-صيني مشترك «نحن نريد بشدة دراسة التمويل باليوان والمنتجات الصينية الأخرى، وقد أبدى البنك الصناعي والتجاري الصيني وقطاعات أخرى اهتماماً لعمل ذلك».

اليوان الصيني في عام 2017، هو العملة السابعة الأكثر تداولاً في الجدول الدوري لتمويل التجارة العالمية، بينما لايزال الدولار على رأس القائمة بحصة من السوق تصل إلى 42،1% يليه اليورو بنسبة 31،1%. وقد انخفض موقع اليوان كعملة عالمية لهذا العام مقارنة بعام 2014 عندما بلغ ذروته إلى ما يقارب 9% من التجارة العالمية مرتفعاً إلى العملة الثانية الأكثر نشاطاً في تمويل التجارة بعد الدولار. الانخفاض لهذا العام جاء نتيجة تخفيض وكالة موديز التصنيف الإئتماني للصين للمرة الأولى منذ 30 عاماً، إلّا أن زيادة حصة الصين من الاستثمارات العالمية وزيادة توجه عدة دول نحو زيادة اعتماداتها التمويلية على اليوان يعزز من فرص نمو العملة الصينية كعملة تداول عالمية تنافس الدولار.

التأمين.. أرباح على حساب الجيوب المستباحة!

لم تنقطع البشائر الصادرة عن السورية للتأمين الموجهة للعاملين، وعلى حسابهم، حيث أقر مجلس إدارة المؤسسة تعرفة جديدة للعاملين في جهات القطاع الاقتصادي.

■ نوار الدمشقي

فقد كشف مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين، عبر إحدى وسائل الإعلام، نهاية شهر تموز، أنه تم إقرار تعرفة جديدة لبوليصة التأمين الصحي، الفردي والجماعي، للعاملين في جهات القطاع الاقتصادي.

تعقيدات غائمة!

حديث المدير العام للسورية للتأمين كان فيه الكثير من الشروحات، حول الآلية التي سيتم اتباعها من أجل اعتماد التعرفة الجديدة، حيث تم اعتماد التوزيع حسب «نوعية القطاعات، والتوزع الجغرافي، والشرائح العددية، والشرائح العمرية» ولكل من هذه التبويبات تعرفتها المرتبطة بحجم التغطية والخدمات المقدمة مقابلها، مع عدم إغفال وجود بعض المعايير المرتبطة ببيئة العمل، والأخطار المتعلقة بهذه البيئة، كون بعض بيئات العمل نسب الأمراض فيها مرتفعة.

ووفقاً للأسس والمعايير والتبويبات السابقة، فإنه من الطبيعي أنه سيتم زيادة التعرفة عند الانتقال من شريحة عمرية إلى أخرى، كما سيجري مقابلها تعديل بالتغطيات والخدمات المقدمة لقاء عقد التأمين، وبناء عليه، فإن كل جهة مؤمنة ستترتب عليها أقساط مختلفة اعتماداً على الشرائح العمرية والعددية، كما ستختلف نوعية الخدمات والتغطيات.

بناء على كل ما سبق، يتضح بأن هناك الكثير من التشابكات والتعقيدات، التي لا يمكن للعامل معرفة تفاصيلها، وستبقى غائمة بالنسبة له، بمقابل ما سيتم فرضه عليه من أقساط، وما يمكن أن يستفاد منه على مستوى الخدمات والتغطيات الصحية المقابلة، على الرغم من مساعي الشرح على لسان مدير عام السورية للتأمين.

مصالح على حساب العاملين!

ما لم يغفله المدير العام، أن التعرفة السعرية الجديدة، والآلية المقرة، تمت بالاستعانة بقاعدة البيانات والأرقام الموجودة للمؤسسة، إضافة إلى الدراسات المقدمة من شركات إدارة النفقات الصحية، وقاعدة البيانات التي تمتلكها، وأنه تم اعتماد مبدأ الشريحة العمرية أساساً، للانطلاق مع تحميل العقد نسبة الأتعاب الإدارية ومصاريف الإدارة، وبأن الزيادة غير متساوية لسبب أنه توجد حالة أمراض مزمنة، معرجاً على أن ارتفاع أسعار الأدوية خلال السنوات الماضية بشكل واضح قد عزز من ارتفاع حجم الإنفاق، كما أن أي تعديل يطرأ على سقف التغطيات بناءً على طلب المؤمن له فإن ذلك سيرتب زيادة على القسط.

ولعله من الجلي والواضح أن هذه المعايير تم الأخذ بها بما يحقق مصلحة المؤسسة، بالإضافة لمصلحة شركات إدارة النفقات الصحية، وضمناً طبعاً مصالح مقدمي الخدمة، وآخر ما تم حسابه هو مصلحة المؤمن عليه من العاملين، باعتبار أن كل تلك الآلية نهاية مطافها على مستوى التطبيق ستكون على حساب جيب العامل المستباح وصحته المهدورة.

وبعد ذلك كله، يقول المدير العام: بأن اعتماد التعرفة السعرية الجديدة هدفه دفع قيمة الخدمة المقدمة، وليس الربحية، فالمؤسسة لا تبحث عن الربحية، كذلك لا تبحث عن الخسارة، موجهاً أصابع الاتهام في حال الخسارة إلى سوء الاستخدام، سواء من حامل البطاقة، أو من مقدم الخدمة!.



من الجلي والواضح أن هذه المعايير تم الأخذ بها بما يحقق مصلحة المؤسسة بالإضافة لمصلحة شركات إدارة النفقات الصحية

أبعدوا الخصخصة عن القطاعات التكافلية

يشار إلى أنه سبق وأن أعلن مدير التأمين الصحي في المؤسسة العامة للتأمين بأنه ستتم إعادة النظر بالبدل السنوي للمؤمن عليه من العاملين في القطاع الإداري، وبأن قطاع التأمين الصحي بحاجة إلى إعادة هيكلة، وقد كان ذلك في الندوة التي عقدتها هيئة الإشراف على التأمين بتاريخ 2017/8/9.

ونعيد بعض مما سبق أن أوردناه في عدد قاسيون بتاريخ 2017/8/12، بمادة حملت عنوان «التأمين.. بشرى غير سارة»، حيال مجريات الندوة أعلاه: «من الواجب إعادة النظر بمجمل العملية التأمينية، وإيقاف الخصخصة الجارية فيها، وذلك بمنع القطاع الخاص من التغول أكثر فأكثر على هذا القطاع الواسع والمربح، عبر شركات التأمين الصحي الخاصة، التي لا يمكن اعتبارها إلا أنها شركات استثمارية، غايتها ربحية خالصة... خاصة وأن قطاع التأمين عموماً يعتبر أولاً وأخيراً قطاعاً ذا طابع تكافلي اجتماعي، ولا مَنَّة لأي طرف فيه على المشتركين به، فدور المؤسسات في هذا القطاع يجب ألا يخرج عن كونها مؤطرة ومنظمة لهذا الدور الاجتماعي فقط لا غير، فكيف بأن تصبح غايتها التربح على حساب هؤلاء المتكافلين، وضد مصالحهم».

ماذا تبقى من عيد الأضحى؟

فقد عيد الأضحى أهم طقوسه بالنسبة للسوريين، فبعد حرمانهم من تأدية مناسك الحج، وحرمان الأسعار لهم من شراء الحلوى والملابس الجديدة، بات تقديم الأضاحي في هذا العيد أمراً محصوراً بالميسورين اقتصادياً، كون أضحية الخروف قد تكون مكلفة إلى حد الـ 150 الف ليرة سورية، وهو مبلغ صعب المنال في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

■ حازم عوض

الكثير من السوريين حرموا من اللحوم الحمراء على موائدهم خلال سنوات الحرب، تزامناً مع ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل الذي حول شريحة كبيرة كانت تنتظر عيد الأضحى من أجل تقديم الأضاحي وتوزيع اللحوم على الفقراء، إلى شريحة فقيرة تنتظر حصة من اللحم، قد تأتيهم من هذا المضحي أو ذاك، وبات هذا العيد فرصتهم الوحيدة لتناول اللحم الأحمر.

أسعار غير منطقية!

وتراوح سعر كيلو لحم الخروف الحي بين 2100 – 2300 ليرة سورية، وسعر لحم العجل بين 1600 – 1700 ليرة حياً، وبالتالي وصلت أسعار الأضاحي إلى حدود غير منطقية، قياساً بالواقع المعيشي، لكن ليس سعر الأضاحي وحده من ساهم في حرمان السوريين من الأضحية، فقد أكد أحد باعة الخراف في ركن الدين: أنّ «قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمنع ذبح الخراف في الملاحم وقرب المنازل زاد من المشكلة».

وتابع: «ساهم قرار منع الذبح بالأماكن التقليدية والتهديد بحبس من يقدم على هذه الخطوة، بتراجع اللحامين عن تقديم خدماتهم نظراً لاضطرارهم إلى الانتظار لساعات أمام المسلخ حتى يأتي دورهم، بينما أصرّ العديد من الزبائن على مشاهدة عملية الذبح وضمان الحصول على كمية اللحوم كاملة، وأن يعيشوا لحظات من طقوس العيد ورثوها عن أجدادهم».



وأضاف: «ذبح الأضاحي أمام المنازل أو أمام دكاكين اللحامين، عادة قديمة، بل تقليد قديم عاصرته لعشرات السنين، فمالذي يمنع ذلك اليوم؟»، مشيراً إلى أن «الرقابة لم تفرض على اللحامين سابقاً نوعية اللحوم التي يبعونها، حتى يتم إصدار قرار بهذا الشكل وهذه الصيغة، في مناسبة لها طابع خاص بالنسبة لملايين السوريين».

قرار تعجيزي!

عضو جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها محمد بسام درويش، قال في تصريحات صحفية: إن قرار منع ذبح الأضاحي في المحلات وأمامها أو في الشوارع وحصرها بالذبح في صالة الزبلطاني فقط، التي لا تتسع لألف ذبيحة، سيؤثر على سعر الأضاحي بالارتفاع، متسائلاً: «كيف يمكن لمن يريد أن يضحي بأن يذهب هو واللحام إلى الزبلطاني لكي يذبح أضحيته؟».

قرار الوزارة من وجهة نظر درويش «تعجيزي» مشيراً إلى أن الرقابة تكون غائبة طيلة أيام العام عن ذبح الفطائم وإناث الأغنام، ولا يتم تكثيفها إلا وقت عيد الأضحى، فهل هذا منطقي؟.

ويناقض قرار وزارة التجارة الداخلية، قراراً سابقاً لمحافظة دمشق يمنع الذبح أمام المقابر وأمام شرطة المرور والطرقات سابقاً، أما ضمن المحلات التي تخدم بالماء والنظافة ولمدة أربعة أيام العيد، فلم يكن هناك أي مانع بحسب درويش.

هناك مشكلة حقيقية في قرار الوزارة الذي حرم الكثيرين من الأضاحي هذا العيد، والوضع قد يكون أصعب بالنسبة للأسرة التي تريد أن تضحي بعجل، فالذهاب به إلى الزبلطاني وانتظار الدور قد يكون شبه مستحيل.

من الظلام إلى الظُّلم

يتوقع أبناء دير الزور والرقة بأن معاناتهم ستنتهي بمجرد تمكنهم من الهرب من مناطق سيطرة التنظيم الإرهابي «داعش» وعناصره، والتخلص من جور وبطش هؤلاء، إلا أن توقعاتهم سرعان ما تصطدم بواقع أمر، وربما أسوأ.

■ مراسل قاسيون

يصل هؤلاء الفارون إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في محافظة الحسكة، حيث يتم غالباً وضعهم في مخيمات، تختلف بالتسميات والمكان، وتتشابه بظروف «الإقامة الجبرية- وتوفر الخدمات والمساعدات- والاحتياجات الرئيسة».

تسميات مختلفة والمعاناة واحدة!

مخيمات «الهول- السد- الشدادي- قانا- الكرامة- مبروكة- ريشي- نيروز- عين عيسى- وغيرها» كلها مخيمات تم إحداثها منذ سنين لإيواء النازحين والهاربين من البطش الداعشي، سواء من السوريين أو من العراقيين، وهذه المخيمات موزعة في مناطق: الحسكة والقامشلي وعلى الحدود العراقية السورية، وعلى الحدود السورية التركية، وبالقرب من دير الزور والرقة، وجميعها تحت سيطرة وإشراف الإدارة الذاتية، ويبلغ أعداد المقيمين في هذه المخيمات بعشرات، بل بمئات الآلاف، وتختلف هذه الأعداد بين مخيم وآخر، وبين الحين والآخر، تزامناً مع موجات الهرب والنزوح. المعاناة هي ما يجمع قاطني هذه المخيمات، اعتباراً من لحظة استقبال هؤلاء الهاربين والنازحين عبر مصادرة بطاقاتهم الشخصية، ومصادرة حريتهم بالخروج منها لأجل الانتقال إلى بقية المدن السورية، مروراً بنقص الخدمات المتوفرة في هذه المخيمات بشكل كبير «خيم- فرش- بطانيات- مياه شرب- صرف صحي- وغيرها الكثير»، ناهيك عن ظروف المعيشة القاسية بسبب عدم توفر المواد والاحتياجات الأساسية وندرتها، والاستغلال الناجم عن ذلك كله من قبل البعض من المتحكمين بإدارة هذه المخيمات، التابعين للإدارة الذاتية وأتباعهم.

مصادرة الحرية

رغم كل أوجه المعاناة السابقة، إلا أن المشكلة الأكبر بالنسبة لهؤلاء تتمثل بمصادرة الحرية بالخروج من هذه المخيمات، حيث يُمنَعون من المغادرة والحركة خارج المخيمات، مع المراقبة والمتابعة الدائمة، ناهيك عن حجز البطاقات الشخصية، التي تعتبر عاملاً أساسياً في منع التحرك، ولو هروباً من هذا الجحيم.

تتذرع الإدارة الذاتية بالظروف الأمنية، وضرورة التحقق من هؤلاء ومدى ارتباطاتهم بالتنظيم الإرهابي «داعش»، كونهم فارّين من مناطق سيطرته، وهي ذريعة تسقطها طيلة مدة احتجاز هؤلاء، كما تسقطها بعض أوجه الفساد المتمثلة بتسهيل خروج البعض منهم لقاء بدل نقدي، يكبر أو يصغر، حسب عدد من يسهل خروجهم من العائلات والأفراد، وحسب الوجهة المقصودة لاحقاً، أو عبر غض الطرف عن بعض عمليات التهريب التي تتم من هذه المخيمات، وأيضاً لقاء بدلات نقدية كبيرة، وهذه وتلك، تصل إلى حدود مئات الآلاف من الليرات السورية أحياناً، بالإضافة إلى تكاليف التنقل والسفر ومخاطره.



شروط تعجيزية للاستغلال

الشروط التي وضعتها الإدارة الذاتية من أجل السماح بخروج هؤلاء من المخيمات بشكل رسمي تتمثل بوجود كفيل لهم من أبناء محافظة الحسكة، من الأكراد حصراً، أو وجود صك ملكية، لأرض أو بيت، باسم رب الأسرة في المنطقة المسيطر عليها من قبلهم، وهذه وتلك تعتبر شروطاً تعجيزية لا يمكن توفرها فيمن خرج هرباً من البطش الداعشي، في كل من دير الزور والرقة.

إلّا أن ذلك على الطرف المقابل كان فرصة للاستغلال من قبل البعض، فقد نشطت على هامش هذه الشروط التعجيزية شبكات التزوير، حيث تجري عمليات التزوير بصكوك الملكية، وتقدم للإدارة الذاتية كوثيقة معتمدة مبرراً لإخراج البعض من الحجز الظالم، طبعاً مع الكثير من التكاليف المرتبطة بعملية التزوير وشبكاتها، ناهيك عن شبكات التهريب التي نشطت هي الأخرى بناء على الشروط نفسها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الشروط لا تُطبَّق دائماً، بل وكأن ما يحكمها نوع من المزاجية، حيث إن الكثير من العائلات التي تصل إلى هذه المخيمات، لديها معارف وأقرباء في المحافظة وقد تقدم هؤلاء لكفالة معارفهم وأقربائهم، إلا أن الإدارة الذاتية لم تعر ضوابطها وتعليماتها أي اعتبار، وما زالت تحتجز حرية هؤلاء.

والنتيجة: أن الشروط الموضوعة من قبل الإدارة الذاتية يتم خرقها، سواء من قبلها بعدم اعترافها بها والمزاجية التي تحكمها، أو من قبل الشبكات التي نشطت على الهامش استغلالاً لأوضاع هؤلاء النازحين.

ظلم أشد مضاضة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه من المستغرب، بل والمستهجن من الإدارة الذاتية، أن يتم التعامل مع المواطنين السوريين بهذا الشكل من استلاب الحقوق، تحت أية ذريعة كانت، بما في ذلك الذرائع الأمنية، التي تسقط مع طول مدة الاحتجاز. فهؤلاء الفارون هرباً من الظلم الداعشي، كانوا متفائلين بخلاصهم من هذا الظلم والظلام، وتفاجؤوا بنير الظلم الأقسى في مخيمات الاحتجاز، ليس على مستوى الخدمات والمعيشة، بل على مستوى حرية الحركة والتنقل، والحرية الشخصية.

تحييد التعليم عن دائرة التجاذبات

مع العد العكسي لبدء العام الدراسي الجديد، تتصاعد حملات رفض الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الذاتية في الحسكة على المستوى التعليمي.

■ مراسل قاسيون

فقد تظاهر مجدداً عشرات الطلاب مع ذويهم بتاريخ 2017/8/22، في حي غويران بمدينة الحسكة، رافعين بعض اللافتات المتضمنة: رفض إغلاق المدارس، ورفض المناهج المعتمدة من قبل الإدارة الذاتية.

كما سبق وأن تظاهر العشرات في مدينة القامشلي مطلع شهر تموز، مطالبين الإدارة الذاتية بالتراجع عن قرارها بإغلاق المدارس والمعاهد.

إجراءات مرفوضة

يشار إلى أنه سبق وأن أصدرت الإدارة الذاتية، مطلع حزيران الماضي، قراراً يقضي بإغلاق المعاهد الدراسية الخاصة جميعها للمراحل التعليمية كافةً في الحسكة، بالإضافة إلى بعض القيود الإضافية على العملية التعليمية، كما أعلنت مؤخراً عن أنها ستطرح مناهجها المعتمدة للعام الدراسي الحالي 2017– 2018، بعد الإعلان عن أن جميع المدارس ستخضع لإدارة هيئة التربية والتعليم التابعة للإدارة الذاتية، كما سبق وأن فرضت الإدارة الذاتية مناهجها على مرحلة التعليم الأساسي، الابتدائي والإعدادي، في حين لم تفرضه على مناهج الثانوية العامة، إلا أن توجهها قائم لتحقيق ذلك.

مصالح الطلاب

الرفض الشعبي المتنامي للإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الذاتية، ممثلة بهيئة التربية والتعليم التابعة لها، يتصاعد باعتبار أن الخاسر الأكبر من هذه الإجراءات هم الطلاب، وخاصة في المرحلة الثانوية، حيث سيؤثر هذا الإغلاق على المستوى التعليمي لهؤلاء، وخاصة الفقراء منهم، ومن أبناء أصحاب الدخل المحدود، الذين لا يستطيعون الانتقال بأبنائهم إلى إحدى المدن الأخرى، من أجل استكمال تعليمهم، وفقاً للمناهج الرسمية المعتمدة من وزارة التربية، ناهيك عن ملابسات وتعقيدات التعليم باللغة الكردية في مراحل التعليم الأخرى، وافتقادها للكثير من المعايير التربوية العلمية، مع عدم إغفال أهمية ربط العملية التعليمية بالأفق والمستقبل والغاية من العملية التعليمية برمتها، على مستوى استكمال التحصيل العلمي، وعلى مستوى فرص العمل اللاحقة.

الحقوق والضرورات الوطنية

مما لا شك فيه أن التعليم يعتبر من القطاعات الأكثر أهميةً والأعمق تأثيراً والأوسع انتشاراً، ولعله من هذا الباب يعتبر واحداً من أهم بوابات الصراع المحتدمة، ليس على المستوى المحلي في ظل صراع هيئة التربية والتعليم التابعة للإدارة الذاتية، مع وزارة التربية، وانعكاسات ذلك على المستوى الشعبي، بل هو صراع قائم ومستفحل وعميق على المستوى الدولي، لما للتعليم من أهمية على مستوى نشر الأيديولوجيات وتعميم الثقافات، وعلى مستوى التجهيل الممنهج للمجتمعات من قبل قوى الطغيان.

بناء على ما سبق: فإنه من الواجب، بل من الضرورة الوطنية، أن يتم إبعاد وتحييد العملية التعليمية، والكادرات العاملة في الحقل التعليمي، بالإضافة للطلاب ومصالحهم الآنية والمستقبلية، عن حيز التجاذبات والصراعات الجارية.

إن كانت السياسة التعليمية الرسمية المتبعة بحاجة لإعادة النظر جملة وتفصيلاً، فإن ذلك لا يعني بأن الإجراءات أحادية الجانب المتخذة من قبل الإدارة الذاتية هي البديل المناسب، خاصة مع السلبيات الناجمة عنها، والتي بدأت بواكيرها بالرفض الشعبي، ولن تنتهي عند حدود تكريس الشروخ الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أيضاً: بأن الحقوق اللغوية والثقافية لا تقل أهمية عن أية حقوق أخرى، وبالتالي فإنه من الواجب، كما من الضرورة الوطنية، أن تصان هذه الحقوق عبر تأمين سبل تحقيقها، بما يعزز الانتماء والشعور الوطني عموماً.



حرب النقد... ماذا وراءها؟

كثيراً ما نسمع عن العملات الإلكترونية الجديدة، دون أن نعي ماهية ارتباطها بالحرب على النقد، وهي الحرب الشبيهة من حيث تبعاتها إلى حدٍ بعيد بـ«الحرب على الإرهاب» و«الحرب على السرطان» أو «الحرب على المخدرات»، حيث لم تكن المنظومة الرأسمالية جدية في يومٍ من الأيام على القيام بتلك «الحروب» بهدف الصالح البشري، بل على العكس تماماً.



■ إعداد: مالك موصللي

لا نناقش هنا استخدام التكنولوجيا الرقمية التي تتعامل مع أنظمة الدفع الخاصة مثل: WeChat في الصين. كما أننا لا نناقش استخدام بطاقات الائتمان المصرفية، مثل: فيزا أو ماستر كارد أو غيرها. فهذا شيء آخر مختلف تماماً عن هدف الحرب الجارية على النقد. فهذه الخدمات خاصة ولا تملكها الدولة.

سحب النقود..

ما نناقشه هو: مؤامرة، ومؤامرة بكل ما للكلمة من معنى، من قبل البنوك المركزية الرائدة، وبعض الحكومات وصندوق النقد الدولي، بالتواطؤ مع البنوك الدولية الكبرى لإجبار المواطنين على التخلي عن استخدام النقد لدفع ثمن المشتريات، وبدلاً من ذلك استخدام البطاقات المصرفية الرقمية.

الفرق كبير جداً. بدأت الولايات المتحدة في أواخر عام 2016 بالتقديم لذلك. وفي النتيجة، سوف يفقد المواطنون «حريتهم الشخصية» في كيفية الدفع لمشترياتهم الخاصة. وإذا كنت ترغب في شراء سيارة والدفع نقداً، لتجنب رسوم الفائدة المصرفية، فلن تستطيع، لأن البنك سوف يسحب الفائدة من الأموال الرقمية في أي وقت يشاء..! وإذا كنت ترغب في البقاء في فندق ما للاحتفال والدفع نقداً لأسباب تتعلق بالخصوصية، فليس ممكناً أيضاً...

في آذار من هذا العام، أصدر صندوق النقد الدولي في واشنطن ورقة عمل بشأن ما أسماه «سحب النقود». وتوصي الورقة بأنه «ينبغي أن يكون الانتقال على مراحل». ويلاحظ أن هنالك بالفعل «بعض الخطوات، مثل: الإلغاء التدريجي للعملات النقدية الكبيرة، ووضع سقوف على المعاملات النقدية، والإبلاغ عن التحركات النقدية عبر الحدود. ويمكن أن تشمل الخطوات الأخرى إيجاد حوافز اقتصادية للحد من استخدام النقد في المعاملات، وتبسيط فتح واستخدام الودائع القابلة للتحويل، وزيادة حوسبة النظام المالي».

وتضيف ورقة صندوق النقد الدولي أيضاً حجة للقضاء على النقد بأن «إلغاء النقود يجب أن يحسن تحصيل الضرائب عن طريق الحد من التهرب الضريبي». وقالت بكلمات أخرى: إنه إذا كنت مضطراً لاستخدام التحويلات المالية الرقمية فقط من أحد البنوك، فإن حكومات «منظمة التعاون والتنمية» في الميدان الاقتصادي تستطيع الوصول القانوني إلى بيانات مواطنيها.

وفي سويسرا، ونتيجة لحملات لا هوادة فيها من جانب واشنطن، تعرضت السرية المصرفية الأسطورية لضربة قاصمة، في ظل الحجة المزعومة لإعاقة تمويل المنظمات الإرهابية، غير أن نظرة على عناوين الصحف الأوروبية الأخيرة حول الهجمات من برشلونة إلى ميونيخ إلى لندن إلى شارلوتسفيل، تبيِّن أن هذه الحجة مجرد خدعة.

وفي عام 2016، توقف البنك المركزي الأوروبي عن إصدار فئات الـ500 يورو، باعتبار ذلك سيقوِّض الجريمة المنظَّمة والإرهاب – وهي مزحة سمجة– كما لو أن الشبكات المتطورة للجريمة المنظمة تعتمد على العملات الورقية. وفي الولايات المتحدة، يدعو كبار الاقتصاديين مثل: رئيس هارفارد السابق، لاري سمرز، إلى إلغاء ورقة الـ100 دولار للسبب نفسه المزعوم، ويطالب بـ10 دولار كحد أقصى للتبادل الورقي.

ما هو الهدف؟

الهدف الحقيقي للحرب على النقد كان محدداً في صحيفة «وول ستريت جورنال» من قبل الاقتصاديين في هارفارد وكبير الاقتصاديين السابقين في صندوق النقد الدولي نفسه، كينيث روغوف. إذ يرى روغوف، أنه ينبغي أن يكون هنالك انخفاض حاد في إصدار الاحتياطي الفيدرالي النقدي. ويدعو إلى إزالة الأوراق النقدية جميعها التي تتجاوز 10 دولارات من التداول، مما يجبر الناس والشركات على الاعتماد على المدفوعات الرقمية أو الإلكترونية فقط. ويكرر تعبيراً وهمياً أن خطته من شأنها أن تقلّل من غسيل الأموال، وبالتالي، تقليل الجريمة، وفي الوقت نفسه، كشف الغش في الضرائب.

لكن جدول الأعمال الخفي في هذه الحرب على النقد هو: مصادرة أموالنا في الأزمة المصرفية المقبلة، التي لا مفر منها، سواء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو البلدان النامية مثل الهند.

وقد اتبعت بنوك مركزية عدة بالفعل سياسة أسعار فائدة سلبية وتزعم– كاذبة– أن ذلك ضروري لتحفيز النمو بعد الأزمة المالية والمصرفية لعام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان والبنك الوطني الدنماركي، بهذه السياسة الغريبة. ومع ذلك، فإن قدرتها على خفض أسعار الفائدة لدى المصارف الأعضاء مقيدة طالما أن السيولة وفيرة.

الوثيقة تكشف الكثير

وثيقة صندوق النقد الدولي المذكورة أعلاه تخرج «الزير من البير» كما يقول المثل. حيث ينص التقرير: أن «سياسة سعر الفائدة السلبية تصبح، على وجه الخصوص، خياراً ممكناً للسياسة النقدية إذا لم يتم تحقيق وفورات في العملة النقدية، وتقلصت إلى حد كبير. ومع سحب الأموال، سيتم تخزين معظم هذه الأموال في النظام المصرفي، وبالتالي، سوف تتأثر بسهولة بالمعدلات السلبية، مما قد يشجع على الإنفاق الاستهلاكي...»، ذلك لأن البنك الخاص بك سوف يبدأ بتقديم خدماته لكسب المزيد من المال. ولتجنب ذلك، يقال لنا: عليكم أن تنفقوا الكثير كما لو أنه ليس هنالك غد. ومن الواضح أن هذه الحجة واهمة.

ويشير الاقتصادي الألماني، ريتشارد فيرنر، في هذا السياق إلى: إن المعدلات السلبية ترفع تكاليف البنوك في ممارسة الأعمال التجارية: «تستجيب البنوك من خلال تمرير هذه التكلفة لعملائها. وبسبب معدلات الفائدة على الودائع الصفرية بالفعل، فإن هذا يعني أن البنوك سترفع أسعار الفائدة على القروض». ويلفت فيرنر إلى أنه «في البلدان التي أدخلت فيها سياسة أسعار الفائدة السلبية، مثل الدنمارك أو سويسرا، فإن النتيجة التجريبية هي: إنها ليست فعالة في تحفيز الاقتصاد. العكس تماماً، فالمعدلات السلبية تفرض من قبل البنك المركزي على البنوك، وليس على الجمهور المقترض».

إذا ربطنا النقاط مع بعضها، يصبح من الواضح أن الحرب على النقد هي حرب على حريتنا الفردية، و«درجة الحرية» بشكل عام في حياتنا. إذ أن إجبار النقد على أن يصبح رقمياً هو الخطوة التالية نحو مصادرة حكومات الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة الأمريكية لأموال مواطنيها، وقتما اندلعت الأزمة المصرفية مثل التي حدثت في 2007-2008..!

نحو «بريكس Plus»: مصر في محور أوراسيا؟



من المقرر أن تعقد القمة التاسعة لقادة دول بريكس في الفترة من 3 إلى 5 أيلول المقبل حيث سيرسم قادة دول المجموعة مسار نموها في عقدها الثاني، الذي عقدت فيه العزم — حسب بيان قمتها الأخيرة- على بدء الإجراءات الملموسة لدفع التعاون بين جميع الدول النامية والاقتصادات الناشئة قدماً.

■ وائل سعد

سيتوسع نمط حوار «بريكس بلس» بهدف إنشاء شراكات أوسع لكي تنمو شجرة تعاون بريكس وتطرح ثماراً أوفر

دعت الصين التي ستستضيف هذه القمة في مدينة شيامن جنوب شرقي الصين خمسة اقتصادات ناشئة في العالم، من بينها مصر، للمشاركة في حوار استراتيجي سيعقد على المستوى الرئاسي على هامش قمة مجموعة «بريكس» التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

عقد جديد

تأسست مجموعة بريكس في عام 2006 متكئة على إمكانات مواجهة الهيمنة الاقتصادية الغربية، لتفتح بذلك عصراً جديداً للتعاون بين الأسواق الناشئة. وعلى مدار السنوات العشر الماضية، حقق التعاون بين دول بريكس إنجازات هامة وملموسة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والمالية والتبادلات.

تفيد إحصاءات صندوق النقد الدولي بأنه خلال السنوات العشر الماضية، ارتفعت نسبة الاقتصاد الكلي لدول بريكس في الاقتصاد العالمي من 12% إلى 23%، وزاد نصيبها من التجارة الدولية من 11% إلى 16%، وتجاوزت إسهاماتها في نمو الاقتصاد العالمي 50%.

وفي هذا الصدد، ذكر سلجوق جولاك أوغلو مدير «المركز التركي لدراسات آسيا- الباسيفيك»، إنه خلال العقد الماضي، شهد اقتصاد دول بريكس نمواً متسارعاً، وأخذ اقتصادها الكلي يتسع بشكل مستمر، وصارت آليتها للتعاون أكثر نضجاً وأصبحت تشغل مكانة منظمة دولية رائدة في العالم، مضيفاً أن قمة شيامن التي تعقد في وقت تتزايد فيه عوامل عدم اليقين، وكذا المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، تعد بمثابة منصة هامة لمناقشة مشروع صيني للحوكمة العالمية.

وأشار إلى أنه نظراً لكون دول «بريكس» تنتمي لمناطق مختلفة من العالم وتملك خصائص تنموية تتماشى معها وتواجه تحديات متماثلة مثل المخاطر المالية والمشكلات البيئية، فإن نمطها التنموي يمكن أن يقدِّم للبلدان النامية الأخرى تجربة جديرة بالدراسة والاستفادة منها.

وأكد على نمو رغبة دول «بريكس» في المشاركة في الحوكمة العالمية، مدللاً على ذلك بمبادرة «الحزام والطريق» الصينية التي تعود الآن من ناحية بالفائدة على الدول النامية المشاركة فيها والواقعة على مسار طريق الحرير القديم، وتقدِّم من ناحية أخرى حلاً جديداً للحوكمة العالمية.

«بريكس بلس»: توسيع قاعدة التعاون

كان وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، قد ذكر خلال الاجتماع الأخير لوزراء خارجية دول بريكس أن الصين مستعدة، بصفتها الدولة التي تتولى رئاسة مجموعة بريكس لهذا العام، لتحمل مهمة استهلال العقد الثاني من التعاون بين دول بريكس في المجالات الرئيسية وتوسيع مجالات التعاون وكذا توسيع نمط حوار «بريكس بلس» بهدف إنشاء شراكات أوسع لكي تنمو شجرة تعاون بريكس وتطرح ثماراً أوفر.

وأضاف وانغ يي أن مجموعة بريكس ستكون دافعاً للتعاون بين الاقتصادات الناشئة والدول النامية، وأن بريكس ليست تابعة لأعضاء بريكس بل تابعة لجميع الاقتصادات الناشئة والدول النامية. وستتمسك بريكس بروح الانفتاح والتسامح والتعاون والمصلحة المشتركة من أجل توسيع دائرة أصدقاء تعاون بريكس ونطاق المستفيدين منها لحماية وتعزيز المصالح الكلية للدول النامية.

وعلى هذا الصعيد، قال الخبير المصري المتخصص في الشؤون الصينية، عادل صبري، إن قمة بريكس هذه تركز على آلية «بريكس بلس» لتوسيع التعاون إلى تعاون مع الدول غير الأعضاء في بريكس. وهذا التغير سيحقق الفوز المشترك، إذ إنه من خلال التعاون مع دول غير أعضاء ببريكس، ستحصل دول بريكس على دعم هذه الدول على المسرح السياسي الدولي. وإذا اتسع نطاق التجارة الدولية، فسوف تستفيد الدول المشاركة بصورة أكبر.

ومن جانبه، قال فانغ نينغ مدير مركز الدراسات السياسية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية إن نطاق التعاون سوف يتسع في العقد الثاني من تعاون دول بريكس، معرباً عن اعتقاده بأنه سيكون مختلفاً عن العقد الأول، بعدما أصبحت دول بريكس تشكل مفهوماً للدول الصناعية الناشئة. وأضاف أن الدول الأعضاء الخمس الأصلية ببريكس هي دول رائدة، ومن المتوقع أن تنضم دول أخرى إلى المجموعة لكي تصبح هذه الآلية أكثر شمولاً.

الصورة عالمياً



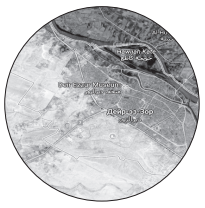
• أعلنت وزارة الخارجية الصينية يوم الأربعاء الماضي أن الرئيس الصيني شي جين بينغ سيترأس قمة «بريكس- شيامن» في مدينة شيامن بمقاطعة فوجيان الساحلية جنوب شرقي الصين في الفترة من 3 إلى 5 أيلول.



• دعا السفير الروسي الجديد في واشنطن إلى إقامة اتصالات عمل مباشرة بين وزيري دفاع البلدين، واستئناف الاجتماعات المشتركة بصيغة «2+2»، مشيراً إلى أن المواجهة لن تفيد أحداً.



• اختتم وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، جولته الخليجية، الأسبوع الماضي، بإجراء محادثات في الدوحة مع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، في إطار المساعي لحلحلة أزمات المنطقة.



• أفادت مصادر محلية بأن قوات «التحالف الدولي» نفذت الخميس الماضي عملية إنزال جوي في الريف الغربي لمحافظة دير الزور السورية، وسط أنباء عن سحب عناصر من «داعش» في المنطقة.



• أعلن قائد الجيش اللبناني، العماد جوزيف عون، رسمياً، انتهاء عملية «فجر الجرود»، التي بدأت قبل أسابيع قليلة، ضد تنظيم «داعش» في أطراف بلدات لبنانية «شرق»، قرب الحدود مع سورية.



• في رده على التوتر الكبير الذي تشهده شبه الجزيرة الكورية، أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، رين غوكيانغ، الخميس الماضي، أن الصين «لن تسمح بالحرب عند عتبة بابها».

وجهة نظر: مرافق الغذاء



«المزارعون الأميركيون يطعمون العالم»... هذه العبارة الشائعة في القطاعات الزراعيّة الأميركية هي أسطورة مستدامة، حتّى بعد أن قام نقاد الزراعة الصناعية بتخطئتها للعديد من الأسباب. حتّى أكاديميو الزراعة ومحترفو الأعمال الزراعية يقومون بتعزيز الفكرة عن كون التكنولوجيا المتقدمة والزراعة الصناعية هما فقط القادران على تزويد سكان الكوكب المتزايدين بحاجاتهم الغذائية.

■ **بقلم: جون إيكرد**
تعريب وإعداد: هاجر تمام

لقد أخبرونا بأنّ ما يسمّى بـ«الدول المتطورة»، مثل الولايات المتحدة، تحتاج إلى مضاعفة إنتاجها الزراعي بحلول 2050 حتّى تستطيع تلبية احتياج المنتجات الزراعية، ويتضمن ذلك الزيادة في مشرعة الاحتياجات الغذائية. إنّ الهندسة الجينيّة هي فقط إحدى الإصلاحات التكنولوجيّة في «مشروع المناخ الذكي للزراعة» في منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة «الفاو»، والذي يصفونه بأنّه الحلّ من أجل زيادة مستدامة في الإنتاج وتقليل انبعاثات غاز الدفيئة خلال حقبة التغيّر المناخي العالمي.

ثمة ما يكفي العالم

رغم ذلك، فهناك جدلٌ قائم داخل الفاو بخصوص الاستراتيجيات الواعدة لإنهاء الجوع عالمياً. يستشهد فريد كريشنمان من جامعة آيوا بأربعة تقارير حديثة للأمم المتحدة «تشير جميعها إلى اتجاهات جديدة وعمليّة من أجل حلّ مشاكل الجوع»، والتي تصل جميعها إلى الاستنتاج بأنّ: «التكنولوجيا الحديثة وزيادة المحاصيل في العالم الصناعي، ستلعب دوراً ضئيلاً في التصدّي لهذا التحدّي. تبقى المشاكل الرئيسة التي تحتاج إلى حل هي: تقوية الفلاحين المحليين الذين يستخدمون وسائل زراعية صديقة للبيئة، وجعل الطعام متوفراً للجميع «وخاصة الفقراء»، والاستثمار في المعرفة الزراعية المرتبطة بالبيئات المحلية، ومشاركة حاملي الأسهم المتعددين، وتعزيز دور المرأة».

تشير جميع دراسات الأمم المتحدة إلى أنّ الفلاحين حول العالم ينتجون بالفعل ما يكفي من الغذاء لتزويد الجميع بالطعام الكافي. فوفقاً لأحد التقديرات فإنّ 2700 حريرة يومياً هي الكميّة الملائمة التي تزيد عن الحدّ الأدنى لحاجة الإنسان عند 2100 حريرة، والتي تضمن حال توافرها نظاماً غذائياً صحيّاً. ويتفق الخبراء كذلك على أنّ 30% من إنتاج الغذاء العالمي يضيع أو يُهدر. لا يشكّل إنتاج الغذاء الأولوية بالنسبة لمنتجي الزراعة الصناعية. لقد تمّ استخدام حوالي 40% من محاصيل الذرة في الولايات المتحدة لإنتاج الإيثانول في السنوات الأخيرة، وتمّ استخدام النسبة العظمى ممّا تبقى لإطعام الماشية. هكذا تمّ استخدام الأراضي المخصصة لإنتاج الغذاء الذي يأكله البشر. إضافة لذلك فإنّ نسبة 0,5% فقط من الصادرات الزراعية الأمريكية تذهب إلى البلدان التسعة عشر حول العالم التي يوجد لديها أعلى نسب جوع.

حتى الغذاء الصحي ممكن...

إطعام العالم بذكاء سوف يتطلب تغييراً جذرياً في نمط التفكير، وذلك التغيير يجب أن يطال حتّى أكثر النقّاد المتحمسين للهندسة الزراعية، ولإيثانول الذرة ولعمليات التغذية الحيوانية المركّزة، ولاتفاقيات «التجارة الحرّة»، وللزراعة الصناعية العالمية عموماً.

توفّر الأسواق الغذاء لأولئك القادرين على كسب ما يكفي من المال لدفع أسعاره السوقيّة والتي تستبعد حتماً الكثيرين ممّن يحتاجون إلى الغذاء

أولاً، علينا أن نفهم أنّه بمقدورنا اليوم تفادي الجوع، وهذا أمرٌ اختياري، وليس أمراً لا يمكن تجنبه، أو لا خيار لنا به. وباستثناء الظروف غير العادية، مثل الحروب أو العصيان أو الفيضانات أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية، فإنّه بمقدور معظم دول العالم أن تنتج ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات شعوبها الأساسية. وعلى الصعيد العالمي، يمكن للمزارعين أن ينتجوا ما يكفي من الغذاء لتزويد أنحاء العالم كافة بالطعام. ويمكنها أن تقدّم أكثر من الطعام الكافي: أي: أن يكون الغذاء آمناً ومغذياً وصحيّاً، إن قمنا بتقليص هدر الغذاء وتوقفنا عن استخدامه كوقود، وقلصنا من استخدامه لإطعام الماشية. يمكن للمزارعين كذلك أن ينتجوا ما يكفي من الغذاء إن جرى التوقف عن إفساد التربة وتلويث الماء والهواء بالنفايات العضوية والكيميائية، أو عن استغلال المزارعين، أو عمّال المزارع أو غيرهم في صناعة الأغذية.

وقد استشهدت دراسة بحثية أجراها مؤخراً فريق خبراء دولي، بعنوان «من التجانس إلى التنوّع»، بأكثر من 350 دراسة، ووصفت الأدلّة العلمية التي تدعم التحول العالمي من الزراعة الصناعية إلى أساليب الزراعة الإيكولوجية الزراعية، بأنها «ساحقة». إنّها تعالج مسألة الأمن الغذائي على وجه التحديد، مشيرة إلى أنّ النظم الزراعية العضوية وغيرها من النظم الزراعية المستدامة يمكنها أن تلبي الاحتياجات الغذائية العالمية، وتزيد الغلّة إلى أقصاها في مناطق العالم، حيث أكبر احتياجات الغذاء.

02% من الأطفال.. في انعدامٍ غذائي

ثانياً، يجب أن نتقبّل حقيقة أن القضاء على الجوع لا يمكن أن يُترك لعدم اكتراث الأسواق، أو لوهم الأعمال الخيرية أو للبرامج الحكومية «الموضوعية». توفّر الأسواق الغذاء لأولئك القادرين على كسب ما يكفي من المال لدفع أسعاره السوقيّة، والتي تستبعد حتماً الكثيرين ممّن يحتاجون إلى الغذاء. في الولايات المتحدة، أكثر من 51% من السكان «غير آمنين» غذائياً، وأكثر من 02% من الأطفال يعيشون في أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي. تخصّص الأسواق الغذاء على أساس الندرة وليس الضرورة. إنّ الفقر شريكٌ جليّ للجوع، ولكن حتى لو كان لدى الجميع في العالم «دخل يصلح للعيش» فإنّ النظام الغذائي الذي يحركه السوق سوف يؤدي بذوي الحدّ الأدنى من الأجور إلى شراء الأغذية الرخيصة وغير المرغوبة.

خلص تقرير عالمي صدر مؤخراً عن 005 عالم من 05 بلداً إلى أنّ «السمنة تشكّل «الآن» أزمة صحيّة أكبر من الجوع». لقد أدّت أنظمة الغذاء الصناعية في جميع أنحاء العالم إلى إزاحة مزارعي الأرزاق ونظام الأغذية القائم على المجتمع المحلي، ممّا أجبر الناس على الاعتماد على الأسواق، بما يخصّ طعامهم لتكون المشاكل الصحيّة الناجمة عن نظامهم الغذائي نتيجة طبيعية، مثل البدانة والسكري وأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسرطانات المتعلقة بالحمية.

المجتمعية... تعاونيات للمستقبل



ووفقاً لمختلف التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإنّ المزارع الأسرية الصغيرة والمتنوعة توفّر بالفعل الغذاء لما لا يقل عن 70% من سكان العالم، ويمكن أن تحقق غلّة مضاعفة مرتين أو ثلاث مرّات، دون اللجوء إلى أساليب الإنتاج الصناعي. يواجه الناس خطر الجوع «الخياري» وسط كلّ من وفرة الغذاء الحالية ووفرته المحتملة، بسبب «عدم اهتمامنا الجماعي» بذلك.

المأساة بدأت بعد نزع المشاعة عن الأرض

يبدو أن عدداً قليلاً من خبراء الغذاء العالميين مستعدون لتحدي التفكير الاقتصادي المتّبع، القائل بأن الأسواق ستوفّر بطريقة ما الأمن الغذائي لكلا الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وضّح الاقتصادي كارل بولاني في كتابه الكلاسيكي «التحوّل الكبير» النتائج التاريخية «لتسليع» الأرض والعمالة. كان بإمكان الجماعات المحلية، قبل «حركة الضم» التي حدثت في القرن السادس عشر، أن يستخدموا الأرض بشكل مشترك. كان للجميع أن يستخدم الأرض بحريّة، من أجل تلبية حاجاتهم الرئيسة، ومن بينها حاجتهم إلى الغذاء.

كأن يتم تقرير استخدام الأرض لأغراض متعددة عبر إجماع المجتمعات المحليّة وليس عبر الأسواق. لقد كان الفقر والجوع المدقعان اللذان لا يمكن تفاديهما والمطلقان موجودان في الكثير من المناطق قبل «حركة الضم»، تماماً كما هي الحال الآن في بعض أجزاء العالم، حيث ملكية الأرض على المشاع. رغم ذلك فإنّ الفقر/الجوع المترابط لم يبدأ إلّا عندما نُزعت عن الأرض صفة المشاع. ليست «مأساة المشاع» الحقيقية هي في تدمير الزراعة الصناعية للمشاع الزراعي عن طريق الإفراط بالاستخدام الفردي الطموح، بل كون إزالة المشاع عن الأراضي قد أدّى إلى نوع جديد من الفقر والجوع.

اقتصرت تعاملات السوق قبل «الضم» على التجارة الدولية بشكل رئيس. إنّ تلبية الحاجات الأساسية المادية أو الحسيّة تمّت عبر الزراعة المعاشيّة واقتصادات الهبات المحليّة. ولا يتم في اقتصاد الهبة بيع أو شراء الخدمات والبضائع، بل يتمّ تبادلها بشكل مجاني، دون اتفاقات صريحة تتعلّق بالمكافآت أو التعامل بالمثل، سواء بشكل فوري أو مستقبلي. اقتصرت التبادلية أساساً على التجارة بين الناس الذين لا يعرفون بعضهم البعض، أو الذين كانوا على عداء في بعض الحالات. غير أنّ الأسواق الدولية قد أثبتت فاعليتها في زيادة «ثراء الأمم» كما قال آدم سميث. يمكن للبلدان المنفردة أن تستفيد من مزاياها الاقتصادية نسبياً، عبر الإتّجار مع الدول الأخرى. سيسمح ضمّ المشاعات للأفراد بأن يستفيدوا من المزايا الاقتصادية النسبية داخل مجتمعاتهم المحليّة وفيما بينها. كان ذلك على الأقل هو المنطق وراء انتزاع الأراضي من حال المشاع.

اقتراح حلّ

«في البدء يجب خصخصة الأراضي وتسليعها بحيث يمكن شراؤها وبيعها، وبالتالي إعادة تخصيصها بحيث ينتهي المطاف بوصول المزارعين الأكثر فاعليّة إلى المزيد من الأراضي. وعليه فسيتم تقرير استخدام أجزاء متنوعة من الأرض من قبل أفراد محددين، عبر المنافسة السوقية بدلاً من التوافق المجتمعي. ويؤدي تسليع الأرض بشكل حتمي إلى تسليع العمالة. أولئك الذين لا يملكون الحق باستخدام الأرض من أجل غذائهم، مجبرون على بيع قوّة عملهم لأصحاب العمل، وليس ذلك بهدف النمو الاقتصادي فحسب، بل من أجل الحفاظ على الحياة أيضاً. تنشأ المشكلة الرئيسة في تسليع الأرض عن حقيقة أنّ الناس غير متكافئين في قدرتهم على كسب المال، وامتلاك المال ضروري لإنفاقه في اقتصاد سوقي».

لدينا جميعاً قدرات بدنية وعقلية مختلفة، وفرصٌ ومؤهلات مختلفة، وموارد أولية ماليّة أو ماديّة مختلفة. ومع ذلك، فإنّ لدى جميع الناس على العموم نفس الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى، وغيرها من ضروريات الحياة. إن اللامساواة في الفقر والجوع هما من الأعراض الحتمية لاقتصادات السوق، والتي تقوم بطبيعتها على مجازاة الناس «وفقاً لمساهمتهم بالاقتصاد وليس وفقاً لاحتياجاتهم». لا يمكننا أن نتوقع زيادة الإنتاج العالمي من الأغذية أو حتّى خفض الطلب العالمي من أجل تخفيف حدّة الجوع ما لم نتصدّى للتحديات العالمية المتمثلة باللامساواة الاقتصادية والاجتماعية.

عصا الدفة

حتى الآن، لم يتم العثور على أية وسيلة للقضاء على الجوع في اقتصادات السوق. «الأعمال الخيرية» تقديرية، وغالباً ما تكون تمييزية. قد يحصل أولئك الذين يعتبرون «جديرين» على الغذاء، على افتراض أن هنالك ما يكفي من الأعمال الخيرية للتجول في كل مكان، في حين أنّ أولئك الذين ينظر إليهم بأنّهم مجرمون أو مدمنون أو كسالى أو غير متحمسين أو «غير جديرين»، فغالباً ما يتركون لإعالة أنفسهم. لقد فشلت البرامج الحكومية التي بدأت من «قوانين الفقراء» الإنكليزيّة عام 1601 بحلّ مشكلة الجوع المستمر. لا يمكن للبرامج الحكومية التي تدعي «الموضوعيّة» أن تعالج على نحو ملائم المشاكل الناشئة عن نقص الاهتمام «الشخصي». الجوع هو انعكاس لمشاكل النظام المتراكمة بعمق، داخل نظامنا الاقتصادي والاجتماعي والغذائي. سيتطلب القضاء على الجوع مقاربة شاملة لعلاج التحديات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية للجوع.

من المسلّم به أنّ التحدي هائل، ولكنّه ممّا يمكن التغلّب عليه. يجب أن تبدأ الابتكارات التي تحلّ المشاكل الكبيرة والمنهجية مثل الجوع بإيجاد نقاط العزم حيث يمكن للإجراءات الصغيرة والقابلة للتطبيق أن تؤدي إلى تأثيرات كبيرة تبدو مستحيلة – مثل عصا الدفّة، الذي يستطيع تغيير وجهة السفينة بأكملها – لقد اقترحت نهجاً محدداً لمعالجة مشكلة الجوع بأمل تحفيز الحوار بشأن أفضل سبل مواجهة هذا التحدي. يمكن للالتزام المحلي «بأمن المجتمعات الغذائي» أن يوفّر عصا الدفّة للتغييرات المنهجية اللازمة للمعالجة الفعّالة لتحدي الجوع الاختياري.

أنفقت الأسر الأمريكية ذات الدخل المتوسط في عام 2014 ما يقرب من 15% من دخلها المتاح على الطعام

مرفق الغذاء المجتمعي

إحدى الوسائل التي اقترحتها لمواجهة التحدي المتمثل في الأمن الغذائي المجتمعي هي «مرفق الغذاء المجتمعي» أو «Community – CFU Food Utility». يعرّف المرفق العام بأنّه منشأة تمّ إيجادها لتوفير «خدمة عامّة» محددة. تستخدم هذه المنشآت بشكل شائع في الولايات المتحدة، لتوفير المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز الطبيعي، وأنظمة الاتصالات وخدمات أساسيّة أخرى. وفي حين أنّ هذه المرافق تضمن حقّ الجميع بالحصول على الخدمات الرئيسة، فهي لا تضمن أن يتمكن الجميع من تحمّل تكلفة الحصول على ما يكفي من الخدمات بما يناسب تلبية حاجاتهم الرئيسة. لن تضمن مرافق الغذاء المجتمعيّة حقّ الحصول العام على الغذاء فقط، بل ستضمن أيضاً أن يحصل الجميع على ما يكفي من الغذاء الجيّد بحيث يلبي حاجاتهم الأساسيّة.

يمكن لهذه المرافق أن تسدّ الثغرات الدائمة التي تخلفها الأسواق والأعمال الخيريّة والبرامج الحكوميّة «الموضوعية». لقد أنفقت الأسر الأمريكية ذات الدخل المتوسط في عام 2014 ما يقرب من 15% من دخلها المتاح على الطعام. تتمثّل إحدى المقاربات، من أجل ضمان القدرة على تحمّل التكاليف، في ضمان أن يكون لدى كلّ أسرة في المجتمع ما يعادل 15% من متوسط دخل الأسرة، من أجل إنفاقه على الغذاء. أمّا الأسر التي تقع تحت عتبة الحدّ الأدنى للدخل، فيمكن تزويدها بالفرص لتعويض النقص في الدخل اللازم للغذاء عبر المشاركة في الخدمات العامّة المحليّة. سيتم قبول الخدمات العامّة ذات القيمة الاقتصادية وغير الاقتصادية بشكل متساو. سيتمّ حساب مدفوعات المرافق تبعاً لساعاتً الخدمة وليس تبعاً للقيمة الاقتصادية، ممّا يتيح للجميع فرصة متساوية.

سيتمّ الدفع مقابل الخدمات التي تؤدّى في المرافق بالعملة الخاصّة بالمجتمع الغذائي «$CF»، والتي يمكن استخدمها لشراء الطعام الذي يوفره مرفق الغذاء المجتمعي. سيتمّ إعطاء الأولويّة في الحصول على طعام المرفق للفلاحين المحليين الملتزمين بتلبية المعايير المحددة محلياً، والتي تضمن أن يكون الغذاء المنتج آمناً ونافعاً وشهياً، وباستخدام وسائل مستدامة. سيلعب المرفق دور «شبكة غذاء متداخلة» من خلال الحصول على الغذاء من المنتجين غير المحليين، عند الحاجة من أجل سدّ الثغرة في الإنتاج المحلي. سيتمّ منح الأولوية للموردين الإقليميين الراغبين والقادرين على الالتزام بمعايير «الغذاء الجيّد» المحليّة.

■ تنويه: النص الكامل للمقال منشور على صفحات موقع قاسيون الإلكتروني.

تبادل المنفعة... اجتماعياً

سيحصل المزارعون المحليون ومقدمو الخدمات على أسعار كافية لتغطية نفقات الإنتاج بالإضافة لربح منطقي، كما هي الحال مع المرافق العامّة الموجودة. سيتمّ التفاوض على الأسعار بين المرفق والفلاحين المحليين، مثلما يتفاوض مشرعو المرافق العامّة مع المستفيدين الحاليين منها. من شأن هذا أن يمنح العائلات اليافعة الذين يطمحون ليكونوا فلاحين الفرصة للتعلّم ولتأسيس معرفتهم في الزراعة المستدامة. إنّ الإنتاج لصالح مرفق الغذاء المجتمعي يمكنه أيضاً أن يوفّر مقياساً للأمن الغذائي، بالنسبة للفلاحين الذي يختارون التوسّع أبعد من الإنتاج لصالح المرفق، ولبناء أسواق محليّة قابلة للنمو من أجل الأغذية التي ينتجونها، وبين أولئك الذين يرغبون، والقادرين على تحمّل تكلفة كامل الطعام الجيّد. غير أنّ بعض المزارعين قد يختارون الحصول على مستوى عيش اقتصادي لائق، من خلال إنتاج الغذاء لصالح مرفق الغذاء المجتمعي فقط.

وجدتها

■ د. عروب المصري



هل تقتل الرأسمالية كوكبنا؟

تعتمد الرأسمالية على جني الأرباح، وهذا يخلق ضغطاً مستمراً من أجل نمو رأس المال.

إن الغالبية العظمى من الناس ليسوا مستثمرين، وعليهم أن يعملو حتى يستمروا في الحياة.

إن الحاجة المستمرة لتوسيع رأس المال وجني المزيد من الأرباح، وتخفيض تكاليف الإنتاج، تتعارض مع إمكانات الطبيعة لأنها تعتمد على الحصول على الموارد بشكل مجاني.

ففي قضية التغير المناخي، يتم استخدام الغلاف الجوي كمكب نفايات لثاني أكسيد الكربون دون حساب تكاليف هذه العملية، وهذا ما يجري في العديد من القضايا البيئية حيث تستخدم رؤوس الأموال أنهارنا وبحارنا ومحيطاتنا، وكأنها مجانية وإلى الأبد.

استخدم الإنسان الأنهار والهواء منذ وقت طويل لكن الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الرأسمالية على موارد الطبيعية ليست مجرد مسألة إهمال، لكنها مسألة نظام لا يمكنه أن يعمل إلا إذا استمر رأس المال بالنمو، ورأس المال هذا، لا يمكنه أن يستمر بالنمو إلا على حساب الناس الآخرين أو البيئة ككل.

لقد قسم الجيولوجيون الحقبات في تاريخ الأرض بناء على التغيرات الكبرى في ظروف الحياة على كوكب الأرض، وقد عاصر الإنسان العصور الجليدية، لكنه لم يستطع تكوين مجتمعات، ومع استقرار المناخ منذ اثني عشر ألف عام تقريباً، انحسر الجليد وأصبح الطقس دافئاً نسبياً ومستقراً. وبعد حوالي الفي سنة من استقرار المناخ انتقل الإنسان من الجمع والقطف إلى الزراعة مما أسس إلى الحضارات المعاصرة. وما زلنا في هذه المرحلة التي يطلق عليها الجيولوجيون اسم الهولوسين. منذ 25 عاماً، ومع ما يسمى الثورة التقنية، حين بدأ العلماء يدرسون الأرض ليس فقط من وجهة نظر جيولوجية فيزيائية، بل كنظام متكامل، لأنه بدا من الواضح أنه وللمرة الأولى أن التأثيرات أصبحت على مستوى الكوكب، فالتغيرات لم تعد محلية كما ظهر مع تهتك طبقة الأوزون، حيث أصبح للنشاطات الاقتصادية تأثير بيئي على العالم ككل. مما دفع العلماء منذ بدايات الألفينات إلى إعلان انتهاء الهولوسين بالنظر إلى الظروف على الأرض والمناخ، والعوامل الرئيسة كلها التي يمكن التفكير بها على الأرض.

aroub@kassioun.org

بحران بين المشاعر والخيال



■ حسام المالي

تتكون عملية التفكير من أربع مراحل أساسية:

التجربة: وهي احتكاك الإنسان مع الطبيعة والمجتمع، أي: مع العالم الموضوعي.

الإحساس: وهو ترجمة المؤثرات الخارجية بإشارات عصبية- كهربائية عبر أعضاء الحواس وصولاً إلى الدماغ.

التجريد: بتكرار التجارب تتكون التجريدات «العام»

الربط بين المجردات.

مشاعرنا الغريزية والمكتسبة

يوجد نوعان أساسيان من المشاعر، مشاعر غريزية ومشاعر مكتسبة، الأولى: تتعلق بالوجود وحفظ النوع مثل: الخوف من أشياء محددة، ومثل المشاعر الجنسية البسيطة.

المشاعر المكتسبة هي الأكثر تنوعاً وتعقيداً، ومركزها الأساسي هو منطقة تحت المهاد ويحتوي على الذاكرة العاطفية للإنسان، حيث تجري مقارنة كل موقف جديد يتعرض له الإنسان مع جملة المواقف والأفكار العاطفية المختزنة مسبقاً ويتحدد بالتالي شعور الإنسان تجاه الموقف الجديد.

إنّ للمشاعر المكتسبة قدرة عالية على التأثير في المشاعر الغريزية نفسها باتجاه تطويرها أو تشويهها، والأهم أنّ للمشاعر ككل دور هام جداً في التوجيه النهائي للسلوك..

إنّ خطورة المسألة تكمن في أن ذاكرتنا العاطفية تنمو بمعدلات أسرع بكثير من نمو ذاكرتنا الواعية، أو الذاكرة القابلة للوصول الواعي، وهي تنمو بغفلة من الوعي «اللاوعي يختزن مئة ضعف ما يختزنه الوعي حسب بعض الدراسات» ولذلك فإنّ التحكم بالوعي انطلاقاً من اللاوعي يصبح ملعباً واسعاً ورحباً للمتلاعبين..

وبين أهم أدوات ذلك السينما والفنون المختلفة، وغيرها الكثير..

قانونيات الخيال

يقول إنشتاين: « إن الخيال أهم من كل الحقائق في العالم»،

يضاف إلى تعريف إنشتاين هذا أن الخيال الذي هو أهم من جميع حقائق العالم، إنما يستند إلى هذه الحقائق بالذات!

يعرف علماء النفس الخيال بأنّه قدرة الإنسان على رؤية وتشكيل الصور والرموز العقلية للموضوعات والأشياء، والإحساس بها بعد اختفاء المثير الخارجي، كذلك فإن التخيل عملية عقلية لاسترجاع صور حسية مختلفة، وأحداث من الحياة الماضية وتضمينها وتشكيلها لصور ورسوم وأحداث جديدة.

ونقترح هنا تعريفاً آخر للخيال هو التالي:

الخيال شكل خاص من عملية التفكير، يتكون من مرحلتين أساسيتين: الأولى هي بناء افتراضات ذهنية استناداً للمخزون المعرفي والحسي والعاطفي، الثانية هي تطوير تلك الفرضيات واختبارها ذهنياً.

الترابط بين التفكير والخيال والمشاعر

إنّ عمليات التفكير والتخيل والشعور عمليات مترابطة بشدة، ويظهر ترابطها بأجلى صوره في حالات اتخاذ القرارات، حيث تتدخل هذه العمليات الثلاث بفاعلية عالية في الوصول إلى قرار نهائي، ولمّا كان هدف المتلاعب هو التحكم بالسلوك- بالقرارات، فإنّ عليه التأثير على القرار انطلاقاً من إحدى هذه العمليات أو منها جميعها.. وهو ما يجري عملياً.

إنّ درجة التعقيد الهائلة التي يتضمنها الترابط بين التفكير والخيال والمشاعر وآلية تأثيرها على توجيه السلوك، وبما أننا لا نتحدث من وجهة نظر المختص، تجعل من الضروري بالنسبة لنا دراستها وفهمها من خلال حالات ملموسة..

من هو العرق النقي في القرن الواحد والعشرين

في محاولة لتثبيت إما نقاوة شعب ما أو اختلاط أعراقه على مدى القرون تنتشر مؤخراً موضة معرفة الأصل الجيني للعروق الحالية، التي يستعملها اليمين ليؤكد على نقاوة عرقه المنفصل عن الأعراق الأخرى في أية منطقة كانت.

■ مروى صعب



كبعض اليمين اللبناني المصّر على أصل نقاء عرقه الفينيقي غير العربي، وهنا تضاربت الأبحاث حيث أحدها سجل الأصل الفينيقي أو كاليمين الأبيض الأمريكي، في وجه جهابذة نظرية «لنحب بعضنا البعض» الذين استخدموا معرفة الأصل الجيني للعروق الحالية للقول باختلاط الأعراق عبر العقود، السبب الذي يجعلنا نعيش في محبة ووئام، بينما بحثوا عن سجل الأصل العرقي المختلط، هؤلاء الذين يشكلون الوجه الآخر من عملة «أصل الأعراق» مقابل الوجه الأول المنادي بالصفاء العرقي.

بغض النظر عن الإمكانية الفعلية لهكذا تجربة، وإمكانية المقارنة مع رفات جثث تعود لمئات وآلاف السنين. ولكن السؤال، هل يجب أن نعلم في القرن الواحد والعشرين ما هو أصلنا العرقي الجيني؟ وأي فرق سيشكل معرفة هذا الاصل؟ وهل نحتاج إلى تجربة لكي نعلم أن بعض، إن لم يكن كل الأعراق أو الشعوب في العالم، مختلطة وغير نقية؟ وهل نحتاج إلى تجربة لنعلم أن الصراع في العالم وعلى مر العصور لم يكن بين الأعراق؟

لماذا الآن الحديث عن الأصل الجيني/العرقي

الحديث اليوم عن الأصل العرقي الجيني هو من ضمن دوامة العلوم التي تحاول العلوم السائدة اللعب ضمنها، مسخِّرة ما استطاعت لكي تثبت موقفاً سياسياً يمينياً تفتيتياً بجوهره. ينساق إليه من ينساق بعدم مبالاة أحياناً وبتسويق له أحياناً اخرى. متناسيين أن الصراع في العالم كان وما زال بين المستغَلين والمستغِلين، وبين من يريد تدمير العالم ليتربع على عرشه، ومن يريد له أن يتنفس. فالحديث عن الأعراق لن يغير في الواقع شيئاً، ولن يغير في تاريخ ما عاشته البشرية من استغلال طبقي، ولا ما عاشته من ثورات طبقية أيضاً. ولن يغير من تاريخ منطقتنا شيئاً.

وما يحدث في منطقتنا منذ سنوات، بالتغيرات الذي طرأت عليها وعلى العالم تجعلنا متمسكين أكثر بعدم الاكتراث باصلنا الجيني بل بأصل الصراع في المنطقة والعالم بين قطب الشعوب، وقطب الإمبريالية. ومتمسكين بما نريده للعلوم أن تكونه، كأداة لتقدمنا وتسهيل حياتنا وليس لتثبيت التفرقة على بعد خطوات من إما انهيار العالم أو إعادة إحيائه من جديد.

لحية كاسترو وكوفية المقاومة

الكثير من الأمريكيين لا يعرفون أين تقع كوريا الشمالية بالضبط، وعرض استطلاع رأي مصور قبل فترة يقول أحد الأمريكيين: إن كوريا الشمالية تقع في الشرق الأوسط! رغم ذلك نصبت شاشات عرض كبرى في مدن الولايات المتحدة للمارة الذين سيشاهدون بالصدفة «الخطر الكوري الشمالي» على حياتهم، شاركت كل الصحف والإذاعات والفضائيات الأمريكية في بث مواد تهدف إلى توجيه الرأي العام الأمريكي ضد كوريا الشمالية.



■ آلان داود

ماذا كان يفعل الإعلام العربي بالتزامن مع ذلك؟ عرضت قناة DUBAI ONE الفضائية قبل أيام فيلم RED DAWN، من إخراج دان برادلي 2012 الذي يحكي عن قيام جيش كوريا الشمالية بإنزال عسكري واحتلال كامل الولايات المتحدة الأمريكية في بضعة أيام! ولكن بمساعدة القوات الخاصة الروسية.

إذا قمنا بتصنيف هذا الفيلم، فهو ينتمي إلى المجموعة الكبيرة من الأفلام السينمائية ذات الهدف السياسي المحدد: الحديث عن الشرق المتوحش، والتهديد القادم من هناك. أما وظيفته الآنية: فهي إقناع العالم العربي أن أمريكا ما تزال شرطي العالم الذي يعاقب الجميع، إضافة إلى استخدام الفيلم في تشويه صورة روسيا أمام العالم العربي. بالتزامن مع سخونة الأزمة الكورية والضجة حول جزيرة غوام وإطلاق الصاروخ الكوري الشمالي الأخير، وعدم قدرة الولايات المتحدة على ممارسة دور الشرطي في بقع متعددة من العالم.

بعد الإنزال الكوري الشمالي المفترض، بدأت مشاهد ما يسمى بالمقاومة الشعبية الأمريكية ضد الغزو الكوري الشمالي – الروسي، وظهر ما يسمى «الجيش الأمريكي الحر». وهنا بالضبط أهينت المقاومة الفلسطينية والمقاومات الشعبية الأخرى في الشرق، عبر استخدام الكوفية الفلسطينية في المقاومة الأمريكية المفترضة.

حرب الرموز والإشارات لا تهدأ، منذ أن قررت الولايات المتحدة النيل من لحية فيديل كاسترو، عبر استبدالها بلحية بن لادن وأشباهه، جاء الآن دور النيل من الكوفية الفلسطينية والكوفيات الأخرى.

انقلبت الأمور في هذا الفيلم، تحت اسم السينما الخيالية، جرى القفز فوق ضحايا الحرب الكورية، وجرائم الولايات المتحدة في تلك البقعة من العالم، ثم قالوا لنا: احذروا من كوريا الإمبريالية، وأن أمريكا أصبحت شيوعية ومنظمة لحركة التحرر الوطني في العالم.

أخبار ثقافية



الموسم الثالث لمسابقة سيناريو الفيلم القصير

أعلنت المؤسسة العامة للسينما يوم 31 آب 2017 الموسم الثالث من مسابقة سيناريو الفيلم القصير في مسابقتي سينما الواقع الراهن والأطفال، وحددت موعد قبول طلبات المشاركة في المسابقة من 5 أيلول ولغاية 31 من تشرين الأول المقبل، على أن تعلن النتائج في مطلع كانون الأول المقبل. ودعت مؤسسة السينما الراغبين بالمشاركة إلى تقديم 5 نسخ ورقية ونسخة الكترونية واحدة من السيناريو إلى مقرها في دمشق.



مهرجان السويداء المسرحي الثاني

انطلقت مساء 26 آب 2017 على مسرح المركز الثقافي العربي في مدينة السويداء فعاليات مهرجان السويداء المسرحي الثاني، والتي تقيمها مديرية المسارح والموسيقا في وزارة الثقافة بالتعاون مع مديرية ثقافة السويداء، واستمر المهرجان حتى 31 آب. عرضت مسرحيات جمعت بين التراث والجديد، وتضمن حفل إطلاق المهرجان عرضاً مسرحياً بعنوان «الكابوس»، إضافة إلى خمسة عروض مسرحية هي «الخابية»، «الحقيقة هي الأخلاق»، «أريد حباً»، «الفارسة والشاعر» قدمتها عدة فرق مسرحية.

كانوا وكنا



أفرد الكاتب والطبيب والبرلماني السوري ابن مدينة الرقة الراحل عبد السلام العجيلي «1918–2006» مكاناً في قصصه عن حرب فلسطين 1948، مثل: قصتا «كفن حمود» و«أينما كان» من مجموعة «الحب والنفس»، وقصة «بنادق من لواء الجليل» من مجموعة «قناديل إشبيلية»، وقصة «نبوءات الشيخ سلمان» من مجموعة «فارس مدينة القنيطرة» وقصصاً أخرى، يعد عبد السلام العجيلي من أبرز ممثلي القصة في سورية. في الصورة مجموعة من متطوعي جيش الإنقاذ السوريين في ضيافة قرية القديرية في الجليل الفلسطيني 1948، الدكتور عبد السلام العجيلي الأول من اليمين، من أرشيف أهالي قرية القديرية وموقع الصفصاف الإلكتروني.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/08/01» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

شذرات عن اللامساواة

■ بقلم: عروة درويش



أولى المستوطنات البشرية

إنّ تحقيق أكبر قدر من المساواة شرطٌ مسبق للمستوطنات البشرية الأولى. فاستيطانك لمنطقة ما وزراعتها، يتطلب منك درجة معينة من التعاون، الذي لا يمكن الحصول عليه إن كنت أحد الأقوياء الذين يضغطون باستمرار على الضعفاء. يجب زراعة المحاصيل، ومن ثمّ تخزين فائض صغير والحفاظ عليه أثناء فصل الشتاء، وفي حالات الجفاف.

لكن وبمجرّد جمع الفائض وتكديسه، لن يكون للفلاحين الذين كانوا إلى وقت قريب صيادين-جامعين، أية سلطة مباشرة على الفائض. وستنشأ مشكلة أنّ القيمين على الفائض سيحصلون على سلطة تفوق سلطة الآخرين.

ولكن حتّى تحافظ الجماعة على بقائها وتطورها، فلابدّ من طريقة معينة للحفاظ على مستوى فاعل من المساواة بين أفرادها. لابدّ وأنّ المجموعة قد خرجت بحلّ ما، من أجل تحقيق هذا الغرض. يمكن رؤية شيء شبيه بذلك في عصر أقرب من المستوطنات الأولى، وبشكل نقي بين المجموعات القبلية التي كانت سكنت الساحل الشمالي الغربي لقارّة أمريكا الشماليّة.

لقد استخدمت تلك المجموعات الاحتفالات المسمّاة «بوتلاتشPotlatch « من أجل إعادة توزيع الثروة أثناء التجمّع مع بعضهم البعض. استخدمت تلك القبائل عيد «العطاء» أو «الإهداء» كطريقة طقسية دورية لإعادة المساواة في الثروة بين أفرادها، كجزء من النظام الاقتصادي لهذه القبائل التي ملكت الأرض وما عليها بشكل مشاعي. كانوا يفعلون ذلك وهم يرقصون.

استعباد العمالة
الأهرامات وقصور بابل

لا تترك المجتمعات المتساوية الأعمال هائلة النفقات آثاراً على وجودها. فالمجتمعات التي كان الناس يعيشون فيها بشكل جيّد هي المجتمعات التي تركت أقلّ الآثار على وجودها: فقط عظامها وبعض الممتلكات الأساسية على العموم. حضارة وادي الهندوس مثالاً.

تقع حضارة وادي الهندوس التي تعود إلى العصر البرونزي في جنوبي آسيا، وقد زامنت هذه الحضارة حضارتي المصريين القدماء ووادي الرافدين. اشتهرت هذه الحضارة بأنّها لم تترك وراءها قصوراً. لماذا سيودّ الناس في مجتمع متساو أن يضيعوا حياتهم في بناء آثار ضخمة؟ لقد تمّ بناء تلك الآثار الضخمة إمّا لامتصاص العمالة الفائضة، أو لإظهار التفوّق، حيث إنّ التفوّق يبرر القيام بالغزو والاحتلال.

إنّ الطريقة الوحيدة كي تتمكن من إقناع مجموعة من الناس من ذوي التفكير الحر ببناء أثر ضخم هي في استعباد العمّال. ولا أتكلم هنا عن الاستعباد الجسدي وحسب، بل عن الاستعباد الاقتصادي والعاطفي كذلك. هذه هي الطريقة الوحيدة كي تقنع هؤلاء الناس ببناء شيء ليس له أي غرض نافع واضح أو عديم الجدوى... كالأهرامات مثلاً.

كلّ الطرق تؤدي إلى روما

اعتدنا أن نقرأ بأنّ روما شكّلت تحولاً في مسار التاريخ والإمبراطوريات. ولكن هل كان هذا التحوّل للخير أم للشر؟ تشير الهياكل العظيمة التي وجدت في الأماكن التي وقعت تحت السيطرة الرومانية، بمقارنتها مع الأماكن التي بقيت تحت السيطرة القبلية والأقل تمدناً، لكونها أقلّ صحّة وأكثر عرضة للأمراض. ليس ذلك فقط: فروما التي كانت مثالاً للامساواة بين مواطنيها، والتي تكرّست في كثير من الأوقات في قوانينها المدنية والدينيّة، قد أثّرت بأسلوبها الاقتصادي على الابتكار في المناطق جميعها التي بسطت عليها نفوذها.

لقد تراجعت الصناعات المهاريّة والابتكارات عموماً في منطقة حوض المتوسط، وفي وسط أوروبا في الحقبة الرومانية، وازداد الاستيراد على حساب الصناعات الداخلية. استطاعت الصين الأكثر مساواة في نظامها الاقتصادي تطوير صناعة الخزف والعربة اليدوية والطباعة والبارود، بينما تحوّلت الدولة الرومانية، وجميع المناطق التي وضعت يدها عليها، إلى مستوردة للمنتجات والابتكارات الصينيّة.

المساواة تخفف من الأمراض

ورد في كتاب: «الشعوب شبه الكاملة تقريباً» لمايكل بوث:

«إنّ الشيء الأكثر رسمية، والأكثر تأثيراً سياسيّاً، والأكثر شهرة، الذي استخدم مقياس جيني للعدالة والمساواة تمّ نشره في عام 2009 من قبل عالمي الأوبئة ريتشارد ويلكنسون وكيت بيكيت في كتابهما: «الصعيد المعنوي، لماذا العدالة أفضل للجميع». استخدم ويلكنسون وبيكيت إحصاءات عديدة ذات مصادر مهمة، كالبنك الدولي والأمم المتحدة، لمقارنة اثنتين وثلاثين من أغنى دول العالم. وقد وضحوا، بدعواهم، بأنّه من الوجهة النظرية والعملية، فإنّ المجتمعات التي تسودها المساواة، هي أفضل في كلّ شيء من تلك الفاقدة للمساواة.

صفحة بعد صفحة، من خلال جداولهم المحفوظة حقوقها لهم، ويلكنسون وبيكيت شقّوا طريقهم بصعوبة لإثبات النتيجة التالية: إن التوزيع غير العادل للثروة هو المسبّب الرئيس للمشاكل الاجتماعية جميعها التي نواجهها في الغرب. من البدانة إلى الجريمة، مروراً بإدمان المخدرات، والأمراض العقلية، والكآبة، والإجهاد النفسي. بشكل حاسم، ليس مدى الفقر أو الثراء هو المشكلة، بل الهوّة في نسب الدخل بين الأدنى والأعلى هي لبّ وجوهر المسألة. إذاً، الشعور بالعوز يختلف بشدّة بين بريطانيا وكمبوديا على سبيل المثال. فحقيقة أنّ نسبة الذين يملكون جلّايات صحون في منازلهم أكبر، مثلاً، هي ليست بأيّ شكل ضمانة على أنّ معدل الجرائم سيكون أقل، أو أنّ الناس سيكونون سعداء وأصحاء أكثر. وكما أشارت النيويورك تايمز في تقديمها للكتاب:

«إنّ الولايات المتحدة أغنى، وتنفق على الرعاية الصحية أكثر من أي بلد آخر. مع ذلك فإنّ الطفل المولود في اليونان، حيث معدل الدخل يقارب نصف معدلات الدخل في الولايات المتحدة، هو أقلّ تعرضاً للخطر، وتقديرات عمره أطول من الطفل الأمريكي.»

وبشكل افتراضي، فإنّ جميع رسوم ويلكنسون وبيكيت البيانية تظهر الدول الأقل مساواة بين مواطنيها – الولايات المتحدة وبريطانيا والبرتغال بشكل غريب – حيث يجني الـ 20% في القمّة أكثر بتسع مرّات ممّا يجنيه الـ 20% في القاع. بأنّها البلدان ذاتها التي تعاني من مشاكل اجتماعية لا تنتهي، بينما تتمتع البلدان الأكثر مساواة بين مواطنيها بسجلات أنظف فيما يخص كامل رزمة المشاكل الاجتماعية.

إحدى أكثر استنتاجاتهم تطرفاً هي أنّ عدم المساواة يترك إجهاداً نفسياً على الفقراء والأثرياء كليهما معاً، فكلما كان المجتمع أقل عدالة ومساواة، كلّما كانت الثروة الفردية أقلّ فائدة. الضغط النفسي جرّاء اللامساواة لا يزرع الحسد وحسب، فهو لا يجعلك تحسد جارك على سيارته الأودي وانتهى الأمر. اللامساواة تجلب الاكتئاب، والإدمان، والإحباط. كما أنّها تجلب الأمراض الجسدية مثل: العجز المبكر. وهذه الأعراض تشمل كامل السكان. بكلمات أخرى، إنّ سعادة الفرد، فقيراً أم ثرياً، تؤثّر على البقية بشكل تبادلي. فإن كنت شخصاً ثريّاً بين فقراء، فهذا سيجهدك نفسياً. فهو سيضطرك لتكون تنافسيّاً، وستكون متخوفاً دوماً من ثورة تأخذ منك ثروتك. «في السياق ذاته، إنّ إنفاق الشركات على الإعلانات يزداد في الدول، التي تسود فيها اللامساواة الاقتصادية. لأنّ الناس يصبحون ميّالين أكثر للتأثر بالرسائل والمحتويات الإعلانية».